

النوع الثالث والخمسون^(١) في مشكله وموهم الاختلاف والتناقض

والمراد به: ما يوهم التعارض بين الآيات، وكلامه تعالى منزّه عن ذلك؛ كما قال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(٢)، ولكن قد يقع للمبتدئ ما يوهم اختلافًا، وليس به في الحقيقة، فاحتيج لإزالته؛ كما صنّف في مختلف الحديث وبيان الجمع بين الأحاديث المتعارضة، وقد تكلم في ذلك ابن عباس، وحكي عنه التوقف في بعضها.

فصل

قال الزركشي في "البرهان"^(٣): للاختلاف أسباب:

أحدها: وقوع المخبر به على أحوال مختلفة وتطویرات شتى؛ كقوله في خلق آدم: ﴿مِنْ تُرَابٍ﴾^(٤)، ومرة: ﴿مِنْ حَمَلٍ مَّسْنُونٍ﴾^(٥)، ومرة: ﴿مِنْ طِينٍ لَّازِبٍ﴾^(٦)، ومرة: ﴿مِنْ صَلْصَلٍ كَالْفَخَّارِ﴾^(٧)، وهذه الألفاظ مختلفة، ومعانيها في أحوال مختلفة؛ لأن الصلصال غير الحمأ، والحمأ غير التراب، إلا أن مرجعها كلها إلى جوهر، وهو التراب، ومن التراب تدرجت هذه الأحوال.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ تُعْبَانُ مُبِينٌ﴾^(٨)، وفي موضع: ﴿تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ﴾^(٩)، والجنان: الصغير من الحيات، والثعبان: الكبير منها؛ وذلك لأن خلقها خلق الثعبان العظيم، واهتزازها وحركاتها وخفتها كاهتزاز الجان وخفته.

(١) هو النوع الثامن والأربعون على ترتيب السيوطي.

(٢) سورة النساء: ٨٢.

(٣) (٢/ ٥٤ - ٦٥).

(٤) سورة آل عمران: ١٥٩.

(٥) سورة الحجر: ٢٦ و ٢٨ و ٣٣.

(٦) سورة الصافات: ١١.

(٧) سورة الرحمن: ١٤.

(٨) سورة الشعراء: ٣٢.

(٩) سورة القصص: ٣١.

الثاني: لاختلاف الموضع؛ كقوله: ﴿وَقَفُّهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾^(١٠)، وقوله: ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ﴾^(١١) مع قوله: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾^(١٢).

قال الحلبي: فتُحمَل الآية الأولى على السؤال عن التوحيد وتصديق الرسل، والثانية على ما يستلزمه الإقرار بالنبوات من شرائع الدين وفروعه. وحمله غيره على اختلاف الأماكن؛ لأن في القيامة مواقف كثيرة، ففي موضع يُسألون، وفي آخر لا يُسألون.

وقيل: إن السؤال المثبت سؤال تبكيت وتوبيخ، والمنفى سؤال المَعذرة وبيان الحجة. الثالث: لاختلافهما في جهتي الفعل؛ كقوله: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾^(١٣)، أضيف القتل إليهم والرمي إليه ﷺ على جهة الكسب والمباشرة، ونفاه عنهم وعنه باعتبار التأثير.

الرابع: لاختلافهما في الحقيقة والمجاز: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَارَىٰ﴾^(١٤)؛ أي: سكارى من الأهوال مجازاً لا من الشراب حقيقة.

الخامس: بوجهين واعتبارين؛ كقوله: ﴿فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾^(١٥)، مع قوله: ﴿خَشَعَتِ مِنَ الذَّلِيلِ يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾^(١٦). قال قطرب: فبصرك؛ أي: علمك ومعرفتك بها قوية، من قولهم: بصر بكذا؛ أي: علم، وليس المراد: رؤية العين. قال الفارسي: ويدل على ذلك قوله: ﴿فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ﴾^(١٧).

≈ تنبيه:

قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني: إذا تعارضت الآي وتعدرت فيها الترتيب والجمع؛ طلب التاريخ، وترك المتقدم بالتأخر، ويكون ذلك ناسخاً. وإن لم يعلم، وكان الإجماع على العمل

(١٠) سورة الصافات: ٢٤.

(١١) سورة الأعراف: ٦.

(١٢) سورة الرحمن: ٣٩.

(١٣) سورة الأنفال: ١٧.

(١٤) سورة الحج: ٢.

(١٥) سورة ق: ٢٢.

(١٦) سورة الشورى: ٤٥.

(١٧) سورة ق: ٢٢.

بإحدى الآيتين؛ عُلِمَ بإجماعهم أن الناسخ ما أجمعوا على العمل بها^(١٨).

قال: ولا يوجد في القرآن آيتان متعارضتان تخلوان عن هذين الوصفين.

قال غيره: وتعارض القراءتين بمنزلة تعارض الآيتين؛ نحو: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾^(١٩) بالنصب والجر، ولهذا جمع بينهما؛ بحمل النصب على الغسل، والجر على مسح الحف.

وقال الصيرفي: جماع الاختلاف والتناقض: أن كل كلام صح أن يضاف بعض ما وقع الاسم عليه إلى وجه من الوجوه؛ فليس فيه تناقض، وإنما التناقض في اللفظ: ما ضاده من كل جهة، ولا يوجد في الكتاب والسنة شيء من ذلك أبداً، وإنما يوجد فيه النسخ في وقتين.

وقال القاضي أبو بكر: لا يجوز تعارض أي القرآن والآثار وما يوجهه العقل، فلذلك لم يجعل قوله: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾^(٢٠) معارضاً لقوله: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾^(٢١) ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ﴾^(٢٢)؛ لقيام الدليل العقلي أنه لا خالق غير الله، فتعين تأويل ما عارضه، فتؤول ﴿وَتَخْلُقُونَ﴾ على تكذبون، و﴿تَخْلُقُ﴾ على: تُصَوِّرُ.

≡ فائدة:

قال الكرماني عند قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(٢٣):
الاختلاف على وجهين.

- اختلاف تناقض: وهو ما يدعو فيه أحد الشيئين إلى خلاف الآخر، وهذا هو الممتنع على القرآن.

- اختلاف تلازم: وهو ما يوافق الجانبين؛ كاختلاف وجوه القراءة، واختلاف مقادير السور والآيات، واختلاف الأحكام من الناسخ والمنسوخ والأمر والنهي والوعد والوعيد.

(١٨) ويلاحظ أن هذه القاعدة إنما تطبق في آيات الأحكام، أما الأخبار؛ فلا نسخ فيها، إنما يطلب فيها

الجمع، فإن لم يتيسر توقف فيها، وبحمد الله لا يوجد ما لا يمكن الجمع بينه من آيات الأخبار: ﴿وَلَوْ

كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾.

(١٩) سورة المائدة: ٦.

(٢٠) سورة الزمر: ٦٢.

(٢١) سورة العنكبوت: ١٧.

(٢٢) سورة المائدة: ١١٠.

(٢٣) سورة النساء: ٨٢.

أفرد هذا النوع بالتصنيف قطرب.

النوع الرابع والخمسون^(٢٤) في الآيات المشتبهات

- والقصد به: إيراد القصة الواحدة في صور شتى وفواصل مختلفة.
- بل [قد] تأتي في موضع واحد مقدماً وفي آخر مؤخراً؛ كقوله في البقرة^(٢٥): ﴿وَأَدْخُلُوا أَلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ وفي الأعراف^(٢٦): ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَأَدْخُلُوا أَلْبَابَ سُجَّدًا﴾ وفي البقرة^(٢٧): ﴿وَمَا أَهْلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ﴾، وسائر القرآن: ﴿وَمَا أَهْلَ لغيرِ اللَّهِ بِهِ﴾^(٢٨).
- أو في موضع بزيادة وفي آخر بدونها؛ نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾^(٢٩)، وفي يس^(٣٠): ﴿وَسَوَاءٌ﴾؛ بزيادة واو. وفي البقرة^(٣١): ﴿وَيَكُونُ الَّذِينَ لِلَّهِ﴾، وفي الأنفال^(٣٢): ﴿كُلُّهُ لِلَّهِ﴾.

- أو في موضع معرفاً وفي آخر مُنْكَراً.

- أو مفرداً وفي آخر جمعاً.

- أو بحرف وفي آخر بحرف آخر.

- أو مدغمًا وفي آخر مفكوكًا.

وهذا النوع يتداخل مع نوع المناسبات، وهذه أمثلة منه بتوجيهها:

- قوله تعالى في البقرة^(٣٣): ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، وفي لقمان^(٣٤): ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ﴾؛

(٢٤) هو النوع الثالث والستون على ترتيب السيوطي.

(٢٥) آية: ٥٨.

(٢٦) آية: ١٦١.

(٢٧) آية: ١٧٣.

(٢٨) سورة المائدة: ٣، وسورة الأنعام: ١٤٥، وسورة النحل: ١١٥.

(٢٩) سورة البقرة: ٦.

(٣٠) آية: ١٠.

(٣١) آية: ١٩٣.

(٣٢) آية: ٣٩.

(٣٣) آية: ٢.

لأنه لما ذكر هنا مجموع الإيمان؛ ناسب المتقين، ولما ذكر ثم الرحمة؛ ناسب المحسنين.

- قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَتَادُمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا﴾^(٣٥) وفي الأعراف^(٣٦): ﴿فَكُلَا﴾ بالفاء؛ قيل: لأن السكنى في البقرة: الإقامة، وفي الأعراف: اتخاذ المسكن، فلما نسب القول إليه تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَتَادُمُ﴾؛ ناسب زيادة الإكرام بالواو الدالة على الجمع بين السكنى والأكل، ولذا قال فيه: ﴿رَعَدَا﴾^(٣٧)، وقال: ﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾^(٣٨)؛ لأنه أعم. وفي الأعراف^(٣٩): ﴿وَيَتَادُمُ [اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا]﴾، فأتى بالفاء الدالة على ترتيب الأكل على السكنى المأمور باتخاذها؛ لأن الأكل بعد اتخاذ ﴿مِنْ حَيْثُ﴾^(٤٠) لا تُعطي عموم معنى ﴿مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا﴾.

أفرد هذا النوع بالتصنيف خلق:

- أولهم - فيما أحسب -: الكسائي.
- ونظمه: السخاوي.
- وألف في توجيهه: الكرمانى كتابه "البرهان في متشابه القرآن"^(٤١).
- وأحسن منه: "درة التنزيل وغرة التأويل"^(٤٢) لأبي عبد الله الرازي.
- وأحسن من هذا: "ملاك التأويل"^(٤٣) لأبي جعفر بن الزبير، ولم أقف عليه.

=

(٣٤) آية: ٣.

(٣٥) سورة البقرة: ٣٥.

(٣٦) آية ١٩.

(٣٧) سورة البقرة: ٣٥.

(٣٨) سورة البقرة: ٣٥.

(٣٩) آية ١٩.

(٤٠) سورة الأعراف: ١٩.

(٤١) مطبوع، بتحقيق: عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٦هـ.

(٤٢) مطبوع، بتحقيق: محمود كامل أحمد، دار النهضة العربية، بيروت ١٤٠٥هـ.

(٤٣) مطبوع، بتصحيح ومقابلة: عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. الرابعة

١٤٠١هـ.

تنبيه: اختلف في نسبة الكتاب، ويقوم على تحقيقه وتحقيق نسبه بعض إخواننا في رسالة دكتوراه بجامعة

=

- وللقاضي بدر الدين بن جماعة في ذلك كتاب لطيف سماه "كشف المعاني عن متشابهه الثاني" (٤٤).

- وفي كتاب "أسرار التنزيل" المسمى "قطف الأزهار في كشف الأسرار" (٤٥) من ذلك الجمل الغفير.

النوع الخامس والخمسون (٤٦) في مقدمه ومؤخره

هو قسمان:

الأول: ما أشكل معناه بحسب الظاهر، فلما عرف أنه من باب التقديم والتأخير؛ اتضح، وهو جدير أن يفرد بالتصنيف، وقد تعرض السلف لذلك في آيات:

- فأخرج ابن أبي حاتم عن قتادة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الدُّنْيَا﴾ (٤٧)؛ قال: "هذا من تقاديم الكلام، يقول: لا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا إنما يريد الله ليعذبهم بها في الآخرة".

- وأخرج عنه أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ (٤٨)؛ قال: "هذا من تقاديم الكلام، يقول: لولا كلمة وأجل مسمى لكان لازماً".

الثاني: ما ليس كذلك، وقد ألف فيه العلامة شمس الدين بن الصائغ كتابه: "المقدمة في سر الألفاظ المقدمة"؛ قال فيه: الحكمة الشائعة الذائعة في ذلك الاهتمام؛ كما قال سيويه في

أم القرى بمكة المكرمة.

(٤٤) مطبوع بتحقيق: عبد الجواد خلف، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ. وعنوان الكتاب في الطبعة "كشف المعاني في المتشابه من الثاني".

(٤٥) هو للسيوطي؛ قال في "كشف الظنون" (٢ / ١٣٥٢): كتب إلى آخر سورة براءة في مجلد ضخمة. ١.

ثم علمت أنه حقق في رسالة جامعية بجامعة الإمام بالرياض على نسخة تنتهي بسورة الكهف، وقد وقفت على مصورتها.

(٤٦) هو النوع الرابع والأربعون على ترتيب السيوطي.

(٤٧) سورة التوبة: ٨٥.

(٤٨) سورة طه: ١٢٩.

"كتابه": كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم، وهم ببيانه أعنى.

قال: هذه الحكمة إجمالية، وأما تفاصيل أسباب التقديم وأسرارها؛ فقد ظهر لي منها في الكتاب العزيز عشرة أنواع:

الأول: التبرك؛ كتقديم اسم الله تعالى في الأمور ذات الشأن، ومنه قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ﴾^(٤٩)، وقوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾^(٥٠) الآية.

الثاني: التعظيم؛ كقوله: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾^(٥١)، ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ﴾^(٥٢)، ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾^(٥٣).

الثالث: التشريف؛ كتقديم الذكر على الأنثى؛ نحو: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾^(٥٤) الآية، والحر في قوله: ﴿الْحَرْ بِالْحَرْ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى﴾^(٥٥)، والحي في قوله: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾^(٥٦) الآية، ﴿وَمَا يَسْتَوِ الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾^(٥٧).

الرابع: المناسبة، وهي: إما مناسبة المتقدم لسياق الكلام؛ كقوله: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرْمَیْحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾^(٥٨)؛ فإن الجمال بالجمال، وإن كان ثابتاً حالتی السراح والإراحة، إلا أنها حالة إراحتها - وهو مجيئها من الرعي آخر النهار - يكون الجمال بها أفخر؛ إذ هي فيه بطلان، وحالة سراحها للرعي أول النهار يكون الجمال بها دون الأول؛ إذ هي فيه خماص.

(٤٩) سورة آل عمران: ١٨.

(٥٠) سورة الأنفال: ٤١.

(٥١) سورة النساء: ٦٩.

(٥٢) سورة الأحزاب: ٥٦.

(٥٣) سورة التوبة: ٦٢.

(٥٤) سورة الأحزاب: ٣٥.

(٥٥) سورة البقرة: ١٧٨.

(٥٦) سورة الأنعام: ٩٥.

(٥٧) سورة فاطر: ٢٢.

(٥٨) سورة النحل: ٦.

ونظيره قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾^(٥٩)؛ قدم نفي الإسراف؛ لأن السرف^(٦٠) في الإنفاق.

وقوله: ﴿يُريكمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾^(٦١)؛ لأن الصواعق تقع مع أول برقة، ولا يحصل المطر إلا بعد توالي البرقات.

وإما مناسبة لفظ هو من التقدم أو التأخر؛ كقوله: ﴿الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾^(٦٢)، ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَخِيرِينَ﴾^(٦٣)، ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾^(٦٤)، ﴿بِمَا قَدَّمْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾^(٦٥)، ﴿ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ﴾^(٦٦)، ﴿ثَلَاثَةٌ مِنَ الْآخِرِينَ﴾^(٦٧)، ﴿لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأَوَّلِ وَالْآخِرَةِ﴾^(٦٨)، وأما قوله: ﴿فَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى﴾^(٦٩)؛ فلمراعاة الفاصلة، وكذا قوله: ﴿جَمَعْتُمْ وَلِلَّهِ الْآخِرَةُ وَالْأُولَى﴾^(٧٠).

الخامس: الحث عليه والحض على القيام به؛ حذراً من التهاون به؛ كتقديم الوصية على الدين في قوله: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّهِ يُوَصِّيهَا﴾^(٧١) مع أن الدين مقدم عليها شرعاً.

السادس: السبق، وهو إما في الزمان باعتبار الإيجاد؛ كتقديم الليل على النهار، والظلمات

(٥٩) سورة الفرقان: ٦٧.

(٦٠) وفي الطبعة المحققة: "الشرف"، وفي طبعة الحلبي: "الصرف"، ولعل الصواب -إن شاء الله- ما أثبتته.

(٦١) سورة الروم: ٢٤.

(٦٢) سورة الحديد: ٣.

(٦٣) سورة الحجر: ٢٤.

(٦٤) سورة المدثر: ٣٧.

(٦٥) سورة القيامة: ١٣.

(٦٦) سورة الواقعة: ٣٩ - ٤٠.

(٦٧) سورة الروم: ٤.

(٦٨) سورة القصص: ٧٠.

(٦٩) سورة النجم: ٢٥.

(٧٠) سورة المرسلات: ٣٨.

(٧١) سورة النساء: ١١.

على النور، وآدم على نوح، ونوح على إبراهيم، وإبراهيم على موسى، وهو على عيسى، وداود على سليمان، والملائكة على البشر في قوله: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾ (٧٢).

أو باعتبار الإنزال؛ كقوله: ﴿صُحُفٍ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾ (٧٣)، ﴿وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ (٧٤) من قبل هدى للناس وأنزل الفرقان (٧٤).

أو باعتبار الوجوب والتكليف؛ نحو: ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ (٧٥)، ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ (٧٦) الآية، ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ (٧٧)، ولهذا قال ﷺ: «نبدأ بما بدأ الله به» (٧٨).

(٧٢) سورة الحج: ٧٥.

(٧٣) سورة الأعلى: ١٩.

(٧٤) سورة آل عمران: ٣.

(٧٥) سورة الحج: ٧٧.

(٧٦) سورة المائدة: ٦.

(٧٧) سورة البقرة: ١٥٨.

(٧٨) قال في غاية البيان: "أخرجه مسلم في الصحيح (رقم ١٢١٨) كتاب الحج باب حجة النبي ﷺ من حديث جابر بلفظ: "أبدأ بما بدأ الله به".

وأخرجه بلفظ: "نبدأ" الإمام مالك في الموطأ (١/٣٧٢ رقم ٨٢٩) ومن طريقه أبو عوانة في المسند (٢/٣٥٣ رقم ٣٤٠٥) وكذا البيهقي في السنن الكبرى (١/٨٥) وأخرجه الطيالسي في المسند (٢٣٢ رقم ١٦٦٨) والحميدي في المسند (٢/٥٣٣ رقم ١٢٦٧) وأحمد في المسند (٣/٣٢٠) وأبو داود في السنن (٢/١٨٢ رقم ١٩٠٥) والترمذي في السنن (٣/٢١٦ رقم ٨٦٢) و(٥/٢١٠ رقم ٢٩٦٧) والنسائي في السنن (٥/٢٣٥ رقم ٢٩٦١) وفي السنن الكبرى (٢/٤٠٩)، (٤١١ رقم ٣٩٦٢، ٣٩٥٥) وابن ماجه في السنن (٢/١٠٢٢ رقم ٣٠٧٤) وابن الجارود في المنتقى (١٢١ رقم ٤٦٥) وأبو يعلى في المسند (٤/٢٣ رقم ٢٠٢٧) وعنه ابن حبان في الصحيح (٩/٢٥٠ رقم ٣٩٤٣) وأخرجه أبو عوانة في المسند (٢/٣٥٦ رقم ٣٤١٦) والفاكهي في أخبار مكة (٢/٢٢٤ رقم ١٤٠٣) والبيهقي في السنن الكبرى (١/٨٥) عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن

أو بالذات، نحو: ﴿مَثْنَى وَثُلَّةَ وَرَيْعٍ﴾^(٧٩)، ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾^(٨٠)، وكذا جميع الأعداد، كل مرتبة هي مقدمة على ما فوقها بالذات. وأما قوله: ﴿أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَى وَفِرَادَى﴾^(٨١)؛ فللحث على الجماعة والاجتماع على الخير.

السابع: السببية؛ كتقديم ﴿الْعَزِيزُ﴾ على ﴿الْحَكِيمُ﴾؛ لأنه عز فحكم، و﴿الْعَلِيمُ﴾ عليه؛ لأن الإحكام والإلتقان ناشئ عن العلم. وأما تقدم ﴿الْحَكِيمُ﴾ عليه في سورة الأنعام؛ فلأنه مقام تشريع الأحكام.

ومنه تقديم العبادة على الاستعانة في سورة الفاتحة؛ لأنها سبب حصول الإعانة. وكذا قوله: ﴿يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾^(٨٢)؛ لأن التوبة سبب الطهارة، ﴿لِكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾^(٨٣)؛ لأن الإفك سبب الإثم، ﴿بَعْضُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَحَفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾^(٨٤)؛ لأن البصر داعية إلى الفرج.

الثامن: الكثرة؛ كقوله: ﴿فَإِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾^(٨٥)؛ لأن الكفار أكثر، ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾^(٨٦) الآية؛ قدم الظالم لكثرتهم ثم المقتصد ثم السابق. ولهذا قدم السارق على السارقة؛ لأن السرقة في الذكور أكثر، والزانية على الزاني؛ لأن الزنا فيهن أكثر.

ومنه تقديم الرحمة على العذاب حيث وقع في القرآن غالباً، ولهذا ورد: «إِنْ رَحِمْتِي غَلَبَتْ

جابر بن عبد الله بلفظ: "نبدأ بها بدأ الله به".

قال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح".

وإسناده صحيح "أه".

(٧٩) سورة النساء: ٣.

(٨٠) سورة المجادلة: ٧.

(٨١) سورة سبأ: ٤٦.

(٨٢) سورة البقرة: ٢٢٢.

(٨٣) سورة الجاثية: ٧.

(٨٤) سورة النور: ٣٠.

(٨٥) سورة التغابن: ٢.

(٨٦) سورة فاطر: ٣٢.

غَضَبِي^(٨٧).

وقوله: ﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ وَعَدُوِّكُمْ لَكُمْ فَاَحْذَرُوهُمْ﴾^(٨٨)؛ قال ابن الحاجب في "أمالية": إنما قدم الأزواج لأن المقصود الإخبار أن فيهم أعداء، ووقوع ذلك في الأزواج أكثر منه في الأولاد، وكان أقعد في المعنى المراد، فَقُدِّمَ، ولذلك قُدِّمَت الأموال في قوله: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾^(٨٩)؛ لأن الأموال لا تكاد تفارقها الفتنة: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَ طَافٍ﴾^(٩٠)، وليست الأولاد في استلزام الفتنة مثلها، فكان تقديمها أولى.

التاسع: الترقى من الأدنى إلى الأعلى؛ كقوله: ﴿أَلْهَمَّ أَزْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا﴾^(٩١) الآية، بدأ بالأدنى لغرض الترقى؛ لأن اليد أشرف من الرجل، والعين أشرف من اليد، والسمع أشرف من البصر.

ومن هذا النوع: تأخير الأبلغ.

وقد خُرِّجَ عليه تقديم الرحمن على الرحيم، والرءوف على الرحيم، والرسول على النبي في قوله: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾^(٩٢)، وذكر لذلك نكت أشهرها: مراعاة الفاصلة.

العاشر: التدلي من الأعلى إلى الأدنى.

وخُرِّجَ عليه: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾^(٩٣)، ﴿لَا يَغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً﴾^(٩٤)، ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ

(٨٧) قال في غاية البيان: "أخرجه البخاري في الصحيح (رقم ٣٠٢٢) كتاب بدء الخلق باب ما جاء في قول الله تعالى {وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده} ومسلم في الصحيح (رقم ٢٧٥١) كتاب التوبة باب في سعة رحمة الله تعالى عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "لما قضى الله الخلق كتب في كتابه فهو عنده فوق العرش إن رحمتي غلبت غضبي" اهـ.

(٨٨) سورة التغابن: ١٤.

(٨٩) سورة التغابن: ١٥.

(٩٠) سورة العلق: ٦-٧.

(٩١) سورة الأعراف: ١٩٥.

(٩٢) سورة مريم: ٥١.

(٩٣) سورة البقرة: ٢٥٥.

(٩٤) سورة الكهف: ٤١.

الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا أَلَمَلَيْكَهُ الْمُفْرَبُونَ ﴿٩٥﴾. هذا ما ذكره ابن الصائغ.

وزاد غيره أسباباً آخر منها:

- كونه أدل على القدرة وأعجب؛ كقوله: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾ ﴿٩٦﴾ الآية، وقوله: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ﴾ ﴿٩٧﴾.

قال الزمخشري: قدم الجبال على الطير لأن تسخيرها له وتسييحها أعجب وأدل على القدرة وأدخل في الإعجاز؛ لأنها جماد، والطير حيوان ناطق(!)

- ومنها: رعاية الفواصل.

- ومنها: إفادة الحصر للاختصاص.

≈ تنبيه:

قد يقدم لفظ في موضع ويؤخر في آخر.

ونكتة ذلك:

- إما لكون السياق في كل موضع يقتضي ما وقع فيه؛ كما تقدمت الإشارة إليه.

- وإما لقصد البداءة والختم به؛ للاعتناء بشأنه؛ كما في قوله: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ﴾ ﴿٩٨﴾.

الآيات.

- وإما لقصد التفنن في الفصاحة وإخراج الكلام على عدة أساليب؛ كما في قوله:

﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ ﴿٩٩﴾، وقوله: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ ﴿١٠٠﴾. وقوله:

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾ ﴿١٠١﴾، وقال في الأنعام: ﴿قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ﴾ ﴿١٠٢﴾.

(٩٥) سورة النساء: ١٧٢.

(٩٦) سورة النور: ٤٥.

(٩٧) سورة الأنبياء: ٧٩.

(٩٨) سورة آل عمران: ١٠٦.

(٩٩) سورة البقرة: ٥٨.

(١٠٠) سورة الأعراف: ١٦١.

(١٠١) سورة المائدة: ٤٦.

(١٠٢) سورة الأنعام: ٩١.

النوع السادس والخمسون^(١٠٣) في بيان الموصول لفظاً المفصول معنئ

هو نوع مهم جدير أن يُفرد بالتصنيف، وهو أصل كبير في الوقف، وبه يحصل حل إشكالات وكشف معضلات كثيرة:

من ذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ إلى قوله: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾^(١٠٤)؛ فإن الآية في قصة آدم وحواء كما يفهمه السياق، وصرح به في حديث أخرجه أحمد، والترمذي وحسنه، والحاكم وصححه من طريق الحسن عن سمرة مرفوعاً^(١٠٥)، وأخرجه ابن أبي حاتم وغيره بسند صحيح عن ابن عباس^(١٠٦).

(١٠٣) هو النوع التاسع والعشرون على ترتيب السيوطي.

(١٠٤) سورة الأعراف: ١٨٩ - ١٩٠.

(١٠٥) قال في غاية البيان: "منكر: أخرجه أحمد في المسند (١١ / ٥) والترمذي في السنن (٥ / ٢٦٧ رقم ٣٠٧٧) والرويان في المسند (٢ / ٥٢ رقم ٨١٦) وابن جرير الطبري في التفسير (٩ / ١٤٦) وابن أبي حاتم في التفسير (٥ / ١٦٣١ رقم ٨٦٣٧) وابن عدي في الكامل (٥ / ٤٣) والطبراني في المعجم الكبير (٧ / ٢١٥ رقم ٦٨٩٥) والحاكم في المستدرک (٢ / ٥٩٤) من طرق عن عمر بن إبراهيم ثنا قتادة عن الحسن عن سمرة عني النبي ﷺ قال: "لَمَّا حَمَلَتْ حَوَاءُ طَافَ بِهَا إِبْلِيسُ وَكَانَ لَا يَعِيشُ لَهَا وَلَدٌ فَقَالَ سَمِيهِ عَبْدَ الْحَرثِ فَإِنَّهُ يَعِيشُ فَسَمَوْهُ عَبْدَ الْحَرثِ فَعَاشَ وَكَانَ ذَلِكَ مِنْ وَحْيِ الشَّيْطَانِ وَأَمْرِهِ".

قال الحاكم: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه" اهـ؛ فتعقبه الذهبي في ميزان الاعتدال (٥ / ٢١٦) بقوله: "صححه الحاكم! وهو حديث منكر كما ترى" اهـ.

وضعه وبين علله الحافظ ابن كثير في التفسير (٣ / ٥٢٥-٥٢٧) وكذا في البداية والنهاية (١ / ٨٩). وكذا ضعّفه الألباني في السلسلة الضعيفة (١ / ٥١٦ رقم ٣٤٢) "اهـ".

(١٠٦) قال في غاية البيان: "ضعيف: أخرجه سعيد بن منصور في السنن (٥ / ١٧٣ رقم ٩٧٣) وابن أبي حاتم في التفسير (٥ / ١٦٣٤ رقم ٨٦٥٤) من طريقين عن خصيف عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس قال: "حملت حواء، فأتاها إبليس فقال: إني صاحبكما الذي أخرجتكم من الجنة لتطيعيني أو لأجعلن له قرنين أيل فيخرج من بطنك فيشقه ولأفعلن ولأفعلن فخوفهما سمياه عبد الحارث فأبيا

لكن آخر الآية مشكل، حيث نسب الإشراف إلى آدم وحواء، وآدم نبي مكرم، والأنبياء معصومون من الشرك قبل النبوة وبعدها إجماعاً.

وقد جر ذلك بعضهم إلى حمل الآية على غير آدم وحواء، وأنها في رجل وزوجته كانا من أهل الملك، وتعدى إلى تعليل الحديث والحكم بنكارتة.

وما زلت في وقفة من ذلك حتى رأيت ابن أبي حاتم؛ قال: أخبرنا أحمد بن عثمان بن حكيم: حدثنا أحمد بن مفضل: حدثنا أسباط عن السدي في قوله: ﴿فَتَعَلَى اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾؛ قال: «هذا فصل من آية آدم خاصة في آلهة العرب»^(١٠٧).

وقال عبد الرزاق: حدثنا ابن عيينة: سمعت صدقة بن عبد الله بن كثير المكي يحدث عن السدي؛ قال: «هذا من الموصول المفصول»^(١٠٨).

أن يطيعاه فخرج ميتاً ثم حملت فأتاها أيضاً فقال مثل ذلك فأبيا أن يطيعاه فخرج ميتاً ثم حملت فأتاها فذكر لهما فأدرکہما حبب الولد فسمياه عبد الحارث". فذلك قوله ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾.

وإسناده ضعيف؛ فيه: خفيف، صدوق سيء الحفظ مختلط.

وأخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (١٦٣١/٥) رقم (٨٦٣٦): حدثنا علي بن الحسين ثنا محمد بن علي حمزة

ثنا حبان عن عبد الله بن المبارك عن شريك عن خفيف عن سعيد بن جبيرة عن عبد الله بن عباس

فَلَمَّا تَغَشَّيْهَا ﴿١٠٧﴾ : آدم حملت".

وإسناده ضعيف؛ فيه: شريك، صدوق يخطئ كثيراً، وفيه: خفيف، صدوق سيء الحفظ مخلط "أهـ".

(١٠٧) قال في غاية البيان: "إسناده ضعيف: أخرجه ابن جرير في التفسير (١٤٨/٩) وابن أبي حاتم في

التفسير (١٦٣٥/٥) رقم (٨٦٦١) من طريقين عن أحمد بن المفضل عن أسباط عن السدي عنه به.

إسناده ضعيف؛ فيه: أسباط، صدوق كثير الخطأ يغرب "أهـ".

(١٠٨) قال في غاية البيان: "إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق في التفسير (٢٤٦/٢) ومن طريقه ابن

أبي حاتم في التفسير (١٦٣٤/٥) رقم (٨٦٥٥) عن ابن عيينة قال سمعت صدقة يحدث عن السدي

قال: "هذا من الموصول المفصل".

وقال ابن أبي حاتم: حدثنا علي بن الحسين: حدثنا مُحَمَّد بن أبي حماد: حدثنا مهران عن سفيان عن السدي عن أبي مالك؛ قال: «هذه مفصلة، أطاعه في الولد، ﴿فَعَلَى اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ هذه لقوم مُحَمَّد»^(١٠٩).

فأنحلت عني هذه العقدة، وأنجلت لي هذه المعضلة، واتضح لي بذلك أن آخر قصة آدم وحواء: ﴿فِيمَا ءَاتَاهُمَا﴾^(١١٠) وأن ما بعده تخلص إلى قصة العرب وإشراكهم الأصنام، ويوضح ذلك تغيير الضمير إلى الجمع بعد التثنية، ولو كانت القصة واحدة؛ لقال: عما يشركان؛ كقوله: ﴿دَعُوا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْنَا صَالِحًا لَنُكَوِّنَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ فَلَمَّا ءَاتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَاهُمَا﴾^(١١١)، كذلك الضمائر في قوله: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا﴾^(١١٢) وما بعده إلى آخر الآيات.

وحسن التخلص والاستطراد من أساليب القرآن، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ﴾^(١١٣) الآية؛ فإنه على تقدير الوصل يكون الراسخون يعلمون تأويله، وعلى تقدير الفصل بخلافه.

إسناده ضعيف؛ فيه: صدقة بن عبد الله المكي، ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٢٩٦/٤) وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤٣٣/٤) وقال: "القاريء أبو الهذيل صاحب حروف مجاهد روى عن السدي روى عنه سفيان بن عيينة سمعت أبي يقول ذلك"، وذكره ابن حبان في الثقات (٤٦٨/٦) "اهـ".
(١٠٩) قال في غاية البيان: "إسناده ضعيف جداً: أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٥/١٦٣٥ رقم ٨٦٦٣) حدثنا علي بن الحسين ثنا محمد بن أبي حماد ثنا مهران عن سفيان عن السدي عن أبي مالك عنه به .

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: محمد بن أبي حماد، هو محمد بن حميد الرازي كما بينه الخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (٤٢٢-٤٢٣)، وهو متروك، وفيه: مهران بن أبي عمر العطار الرازي، صدوق له أوهام سيء الحفظ "اهـ".

(١١٠) سورة الأعراف: ١٩٠.

(١١١) سورة الأعراف: ١٨٩.

(١١٢) سورة الأعراف: ١٩١.

(١١٣) سورة آل عمران: ٧.

وقد أخرج ابن أبي حاتم عن أبي الشعثاء وأبي نهيك قالا: «إنكم تصلون هذه الآية وهي مقطوعة»^(١١٤).

ويؤيد ذلك كون الآية دلت على ذم متبعي المتشابه ووصفهم بالزيف.

النوع السابع والخمسون^(١١٥) في ناسخه ومنسوخه

[أهمية هذا النوع:]

قال الأئمة: لا يجوز لأحد أن يفسر كتاب الله إلا بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ. وقد قال علي لقاص: "أتعرف الناسخ من المنسوخ؟". قال: لا. قال: هلكت وأهلكت"^(١١٦).

وفي هذا النوع مسائل:

الأولى [معنى النسخ]:

يرد النسخ بمعنى الإزالة، ومنه قوله: ﴿فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكُمُ اللَّهُ ءَايَتِهِ﴾^(١١٧).

وبمعنى التبديل، ومنه: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا ءَايَةً مَّكَاتٍ ءَايَةً﴾^(١١٨).

وبمعنى التحويل؛ كتناسخ الموارث؛ بمعنى تحويل الميراث من واحد إلى واحد.

(١١٤) قال في غاية البيان: "حسن: وقد سبق تخريجه في النوع الثاني والخمسين" اهـ.

(١١٥) هو النوع السابع والأربعون على ترتيب السيوطي.

(١١٦) قال في غاية البيان: "صحيح: أخرج أبو داود في الناسخ والمنسوخ (١/٢٥٩- الدر المنثور) ومن

طريقه ابن الجوزي في نواسخ القرآن (٢٩) وأخرجه أبو حاتم في الناسخ والمنسوخ (٨/٤٦- منهاج

السنة) وابن أبي عاصم في المذكر (٨٢ رقم ١٤) وأبو خيثمة في العلم (٣١ رقم ١٣٠) ومن طريقه ابن

الجوزي في نواسخ القرآن (٢٩) وأخرجه الحربي في غريب الحديث (٣/١٠٤٤) والنحاس في

الناسخ (٤٨، ٤٩) والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/١١٧) وفي المدخل (١٧٧ رقم ١٨٤) وابن

بشكوال في غوامض الأسماء (١/٢٥٧) من طريقين عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن السلمي عن

علي عنه به "اهـ".

(١١٧) سورة الحج: ٥٢.

(١١٨) سورة النحل: ١٠١.

وَبِمَعْنَى النُّقْلِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ، وَمِنْهُ: نَسَخْتُ الْكِتَابَ: إِذَا نَقَلْتُ مَا فِيهِ حَاكِيًا لِلْفُظْهِ وَخَطِّهِ.

قال مكي: وهذا الوجه لا يصح أن يكون في القرآن، وأنكر على النحاس إجازته ذلك؛ محتجاً بأن الناسخ فيه لا يأتي بلفظ المنسوخ، وإنما يأتي بلفظ آخر.

وقال السعيدى: يشهد لما قاله النحاس قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(١١٩)، وقال: ﴿وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِّي حَكِيمٌ﴾^(١٢٠)، ومعلوم أن ما نزل من الوحي نجوماً جميعه في أم الكتاب، وهو اللوح المحفوظ؛ كما قال تعالى: ﴿فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ﴾^(٧٨) لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ^(١٢١).

الثانية [جواز النسخ]:

النسخ مما خص الله به هذه الأمة لحكم، منها التيسير.

وقد أجمع المسلمون على جوازه.

وأنكره اليهود؛ ظناً منهم أنه بداء؛ كالذي يرى الرأي ثم يبدو له.

وهو باطل؛ لأنه بيان مدة الحكم؛ كالإحياء بعد الإماتة وعكسه، والمرض بعد الصحة وعكسه، والفقر بعد الغنى وعكسه، وذلك لا يكون بداء، فكذا الأمر والنهي.

(١١٩) سورة الجاثية: ٢٩.

(١٢٠) سورة الزخرف: ٤.

(١٢١) سورة الواقعة: ٧٨ - ٧٩.

والذي يظهر - والله أعلم - أن ما أورده السعيدى على مكي لا يرد؛ لأن مراد مكي بقوله: "في القرآن"؛ يعني: في ناسخ القرآن ومنسوخه، ألا ترى أنه احتج بأن الناسخ فيه لا يأتي بلفظ المنسوخ وإنما يأتي بلفظ آخر؟ وكلام السعيدى إنما هو في صحة تسمية القرآن جميعه منسوخاً باعتبار أنه في اللوح المحفوظ.

لكن ينبغي أن يلاحظ أنه لم يأت في الشريعة هذا المعنى (أعني: الذي ذكره السعيدى من كون القرآن العظيم منسوخ من اللوح المحفوظ).

ثم الكيفية التي عليها القرآن في اللوح المحفوظ لا نعلمها، فكيف يصح أن يقال: القرآن منسوخ - بمعنى منقول - عن اللوح المحفوظ؟!

نعم؛ القرآن في اللوح المحفوظ في كتاب مكنون؛ ولا نزيد.

[هل ينسخ القرآن بالسنة؟]

واختلف العلماء في نسخ القرآن:

ف قيل: لا ينسخ القرآن إلا بقرآن؛ كقوله تعالى: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾^(١٢٢)؛ قالوا: ولا يكون مثل القرآن وخيراً منه إلا قرآن.

وقيل: بل ينسخ القرآن بالسنة؛ لأنها أيضاً من عند الله؛ قال تعالى: ﴿وَمَا يَطِّقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾^(١٢٣)، وجعل منه آية الوصية.

والثالث: إذا كانت السنة بأمر الله من طريق الوحي؛ نسخت، وإن كانت اجتهداً؛ فلا. حكاه ابن حبيب النيسابوري في "تفسيره".

قال الشافعي: حيث وقع نسخ القرآن بالسنة؛ فمعها قرآن عاضد لها، وحيث وقع نسخ السنة بالقرآن؛ فمعها سنة عاضدة له؛ ليتبين توافق القرآن والسنة.

الثالثة [لا نسخ في الأخبار]:

لا يقع النسخ إلا في الأمر والنهي، ولو بلفظ الخبر، أما الخبر الذي ليس بمعنى الطلب؛ فلا يدخله النسخ، ومنه الوعد والوعيد، وإذا عرفت ذلك؛ عرفت فساد صنع من أدخل في كتب النسخ كثيراً من آيات الأخبار والوعد والوعيد.

الرابعة [أقسام النسخ]:

النسخ أقسام:

أحدها: نسخ المأمور به قبل امتثاله، وهو النسخ على الحقيقة؛ كآية النجوى^(١٢٤).

الثاني: ما نسخ مما كان شرعاً لمن قبلنا؛ كآية شرع القصاص والدية^(١٢٥)، أو كان أمر به أمراً إجمالياً؛ كنسخ التوجه إلى بيت المقدس بالكعبة وصوم عاشوراء برمضان، وإنما يسمى هذا نسخاً تجوزاً.

الثالث: ما أمر به لسبب ثم يزول السبب؛ كالأمر حين الضعف والقلة بالصبر والصفح، ثم نسخ بإيجاب القتال.

(١٢٢) سورة البقرة: ١٠٦.

(١٢٣) سورة النجم: ٣.

(١٢٤) آية رقم (١٢) من سورة المجادلة، وانظر لزائماً: "الجامع لأحكام القرآن" (١٧ / ٣٠٣).

(١٢٥) آية رقم (٤٥) من سورة المائدة.

وهذا في الحقيقة ليس نسخاً، بل هو من قسم المنسأ؛ كما قال تعالى: ﴿أَوْ نَسَاهَا﴾^(١٢٦)، فالمنسأ هو الأمر بالقتال إلى أن يقوى المسلمون، وفي حال الضعف يكون الحكم وجوب الصبر على الأذى.

وبهذا يضعف ما لهج به كثيرون من أن الآية في ذلك منسوخة بآية السيف^(١٢٧)، وليس كذلك، بل هي من المنسأ؛ بمعنى: أن كل أمر ورد يجب امتثاله في وقت ما لعله تقتضي ذلك الحكم، ثم ينتقل بانتقال تلك العلة إلى حكم آخر، وليس بنسخ؛ إنما النسخ: الإزالة للحكم حتى لا يجوز امتثاله.

وقال مكي: ذكر جماعة أن ما ورد من الخطاب مشعر بالتوقيت والغاية؛ مثل قوله في البقرة: ﴿فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ﴾^(١٢٨) محكم غير منسوخ؛ لأنه مؤجل بأجل، والمؤجل بأجل لا نسخ فيه.

الخامسة [أقسام النسخ]:

قال مكي: النسخ أقسام:

- فرض نسخ فرضاً، ولا يجوز العمل بالأول؛ كنسخ الحبس للزواني بالحد.
- وفرض نسخ فرضاً، ويجوز العمل بالأول؛ كآية المصابرة^(١٢٩).
- وفرض نسخ ندباً؛ كالقتال، كان ندباً ثم صار فرضاً.
- وندب نسخ فرضاً؛ كقيام الليل، نسخ بالقراءة في قوله: ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾^(١٣٠).

السادسة [المرجع في معرفة النسخ]:

قال ابن الحصار: إنما يرجع في معرفة النسخ إلى نقل صريح عن رسول الله ﷺ، أو عن صحابي يقول: آية كذا نسخت آية كذا.

قال: وقد يحكم به عند وجود التعارض المقطوع به مع علم التاريخ؛ ليعرف المتقدم والمتأخر.

(١٢٦) سورة البقرة: ١٠٦.

(١٢٧) آية رقم (٥) من سورة التوبة.

(١٢٨) سورة البقرة: ١٠٩.

(١٢٩) آية رقم (٦٥) من سورة الأنفال.

(١٣٠) سورة المزمل: ٢٠.

قال: ولا يعتمد في النسخ قول عوام المفسرين، بل ولا اجتهاد المُجتهدين؛ من غير نقل صحيح ولا معارضة بينة؛ لأن النسخ يتضمن رفع حكم وإثبات حكم تقرر في عهده ﷺ، والمعتمد فيه النقل والتاريخ دون الرأي والاجتهاد.

قال: والناس في هذا بين طرفي نقيض، فمن قائل: لا يُقبل في النسخ أخبار الآحاد العدول، ومن متساهل يكتفي فيه بقول مفسر أو مجتهد، والصواب خلاف قولهما.

السابعة [أنواع النسخ في القرآن]:

النسخ في القرآن على ثلاثة أضرب:

أحدها: ما نُسخ تلاوته وحكمه معاً.

قالت عائشة: «كان فيما أنزل (عشر رضعات معلومات)، فنسخن بـ (خمس معلومات)، فتوفي رسول الله ﷺ وهن مِمَّا يُقرأ من القرآن». رواه الشيخان^(١٣١).

وقد تكلموا في قولها: "وهن مِمَّا يُقرأ من القرآن"؛ فإن ظاهره بقاء التلاوة، وليس كذلك، وأجيب بأن المراد: قارب الوفاة، أو أن التلاوة نُسخت أيضاً ولم يبلغ ذلك كل الناس إلا بعد وفاة رسول الله ﷺ، فتوفي وبعض الناس يقرؤها. وقال أبو موسى الأشعري: نزلت ثم رُفعت^(١٣٢).

(١٣١) قال في غاية البيان: "أخرجه مسلم في الصحيح (رقم ١٤٥٢) كتاب الرضاع باب التحريم

بـ خمس رضعات.

قال الشيخ: لم أجده عند البخاري.

قلت: انظر الجمع بين الصحيحين (٤/ ١٨٠) للحميدي" اهـ.

(١٣٢) قال في غاية البيان: "أخرجه مسلم في الصحيح (رقم ١٠٥٠) كتاب الزكاة باب لو أن لابن آدم

وادين لابتغى ثالثاً من طريق أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه قال: بعث أبو موسى الأشعري إلى قراء أهل البصرة فدخل عليه ثلاثمائة رجل قد قرؤوا القرآن فقال: "أنتم خيار أهل البصرة، وقرأوهم فأتلوهم ولا يطولن عليكم الأمد فتقسو قلوبكم، كما قست قلوب من كان قبلكم، وإنا كنا نقرأ سورة كنا نشبهها في الطول والشدة ببراءة، فأنسيتها غير أني قد حفظت منها (لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى وادياً ثالثاً ولا يملأ جوف بن آدم إلا التراب) وكنا نقرأ سورة كنا نشبهها بإحدى المسبحات فأنسيتها غير أني حفظت منها (يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون فتكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة)".

وقال مكي: هذا المثال فيه المنسوخ غير متلو، والناسخ غير متلو، ولا أعلم له نظيراً. انتهى.

الضرب الثاني: ما نُسخ حكمه دون تلاوته، وهذا الضرب هو الذي فيه الكتب المؤلفة، وهو على الحقيقة قليل جداً وإن أكثر الناس من تعديد الآيات فيه؛ فإن المُحققين منهم؛ كالقاضي أبي بكر بن العربي يَبين ذلك وأتقنه.

والذي أقوله: إن الذي أورده المكثرون أقسام:

- قسم ليس من النسخ في شيء، ولا من التخصيص، ولا له بهما علاقة بوجه من الوجوه.

- وقسم هو من قسم المخصوص، لا من قسم المنسوخ، وقد اعتنى ابن العربي بتحريره فأجاد.
- وقسم رفع ما كان عليه الأمر في الجاهلية أو في شرائع من قبلنا أو في أول الإسلام، ولم ينزل في القرآن، وهذا إدخاله في قسم الناسخ قريب، ولكن عدم إدخاله أقرب، وهو الذي رجحه مكي وغيره، ووجهه بأن ذلك لو عُُدَّ في الناسخ؛ لَعُدَّ جميع القرآن منه؛ إذ كله أو أكثره رافع لما كان عليه الكفار وأهل الكتاب، قالوا: وإنما حق الناسخ والمنسوخ أن تكون آية نسخت آية. انتهى.
نعم؛ النوع الأخير منه، وهو رافع ما كان في أول الإسلام؛ إدخاله أوجه من القسمين قبله.
فإن قلت: ما الحكمة في رفع الحكم وبقاء التلاوة؟

وفي لفظ: "أنزلت سورة كنا نشبهها ببراءة..." أخرجه أبو عوانة في المسند (٢/ ٤٩٥ رقم ٣٩٧٠) وأبو نعيم في المسند المستخرج على صحيح مسلم (٣/ ١٥ رقم ٢٣٤٢) وفي حلية الأولياء (١/ ٢٥٧).
وأخرج أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ٤٣ رقم ٥٨٦) والطبراني في المعجم الكبير (٥/ ٣٠٢-مجمع الزوائد) من طريق علي بن زيد عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبي موسى الأشعري قال: نزلت سورة نحو براءة، ثم رفعت، وحفظ منها (إن الله سيؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم. ولو أن لابن آدم واديين من مال لتمنى وادياً ثالثاً. ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب. ويتوب الله على من تاب).".

قال العراقي في المغني (٢/ ٨٩٤ رقم ٣٢٦٣): "حديث أبي موسى: "نزلت سورة نحو براءة ثم رفعت وحفظ منها إن الله يؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم لو أن لابن آدم واديين من مال..." الحديث: مسلم مع اختلاف دون قوله {إن الله يؤيد هذا الدين} ورواه بهذه الزيادة الطبراني وفيه علي بن زيد متكلم فيه" اهـ.

فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن القرآن كما يتلى ليعرف الحكم منه والعمل به، فيتلى لكونه كلام الله فيثاب عليه، فتركت التلاوة لهذه الحكمة.

والثاني: أن النسخ غالباً يكون للتخفيف، فأبقيت التلاوة تذكيراً للنعمة ورفع المشقة. الضرب الثالث: ما نُسخ تلاوته دون حكمه.

وقد أورد بعضهم فيه سؤالاً، وهو: ما الحكمة في رفع التلاوة مع بقاء الحكم، وهلاً بقيت التلاوة ليجتمع العمل بحكمها وثواب تلاوتها؟

وأجاب صاحب "الفنون": بأن ذلك ليظهر به مقدار طاعة هذه الأمة في المسارعة إلى بذل النفوس بطريق الظن من غير استئصال لطلب طريق مقطوع به، فيسرعون بأيسر شيء كما سارع الخليل إلى ذبح ولده بمنام، والمنام أدنى طريق الوحي. تنبية:

حكى القاضي أبو بكر في "الانتصار" عن قوم إنكار هذا الضرب؛ لأن الأخبار فيه أخبار آحاد، ولا يجوز القطع على إنزال قرآن ونسخه بأخبار آحاد، ولا حجة فيها.

وقال أبو بكر الرازي: نسخ الرسم والتلاوة إنما يكون بأن ينسيهم الله إياه، ويرفعه من أوهامهم، ويأمرهم بالإعراض عن تلاوته وكتبه في المصحف، فيندرس على الأيام كسائر كتب الله القديمة التي ذكرها في كتابه في قوله: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾ ﴿صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾ (١٣٣)، ولا يُعرف اليوم منها شيء.

ثم لا يخلو ذلك من أن يكون في زمان النبي ﷺ، حتى إذا توفي لا يكون متلوّاً في القرآن، أو يموت وهو متلو موجود بالرسم ثم ينسيه الله الناس ويرفعه من أذهانهم. وغير جائز نسخ شيء من القرآن بعد وفاة النبي ﷺ. اهـ.

تنبية:

قال ابن الحصار في هذا النوع: إن قيل: كيف يقع النسخ إلى غير بدل وقد قال تعالى: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ وهذا إخبار لا يدخله خلف؟ فالجواب: أن تقول: كل ما ثبت الآن من القرآن ولم يُنسخ فهو بدل مما قد نُسخت تلاوته، فكل ما نسخ الله من القرآن مما لا نعلمه الآن؛ فقد أبدله بما علمناه وتواتر إلينا لفظه ومعناه.

النوع الثامن والخمسون^(١٣٤) في الحصر والاختصاص

[تعريفه:]

أما الحصر -ويقال له: القصر-؛ فهو تخصيص أمر بآخر بطريق مخصوص، ويقال أيضاً: إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه.

[أقسامه:]

[أولاً: باعتبار طرفيه:]

ينقسم إلى قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف، وكل منهما: إما حقيقي، وإما مجازي.

- مثال قصر الموصوف على الصفة حقيقياً؛ نحو: ما زيد إلا كاتب؛ أي: لا صفة له غيرها، وهو عزيز، لا يكاد يوجد؛ لتعذر الإحاطة بصفات الشيء، حتى يُمكن إثبات شيء منها ونفي ما عداها بالكلية، وعلى عدم تعذرها يبعد أن تكون للذات صفة واحدة ليس لها غيرها، ولذا لم يقع في التنزيل.

- ومثاله مجازياً: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(١٣٥)؛ أي: إنه مقصور على الرسالة، لا يتعدها إلى التبري من الموت الذي استعظموه الذي هو من شأن الإله.

- ومثال قصر الصفة على الموصوف حقيقياً: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(١٣٦).

- ومثاله مجازياً: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً﴾^(١٣٧) الآية؛ لما قال الشافعي: إن الكفار لما كانوا يحلون الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به، وكانوا يجرمون كثيراً من المباحات، وكانت سجيّتهم تخالف وضع الشرع، ونزلت الآية مسبوقة بذكر شبههم في البحيرة والسائبة والوصيلة والحامي، وكان الغرض إبانة كذبهم، فكأنه قال: لا حرام إلا ما أحللتهموه، والغرض الرد عليهم، والمضادة لا الحصر الحقيقي.

[ثانياً: باعتبار حال المخاطب:]

وينقسم الحصر باعتبار آخر إلى ثلاثة أقسام: قصر أفراد، وقصر قلب، وقصر تعيين.

(١٣٤) هو النوع الخامس والخمسون على ترتيب السيوطي.

(١٣٥) سورة آل عمران: ١٤٤.

(١٣٦) سورة محمد: ١٩.

(١٣٧) سورة الأنعام: ١٤٥.

فالأول: يخاطب به من يعتقد الشراكة؛ نحو: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌُ وَاحِدٌ﴾^(١٣٨)؛ حوطب به من يعتقد اشتراك الله والأصنام في الألوهية.

والثاني: يخاطب به من يعتقد إثبات الحكم لغير من أثبته المتكلم له؛ نحو: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾^(١٣٩)؛ حوطب به نمرود الذي اعتقد أنه هو المٌحيي المميت دون الله. ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾^(١٤٠)؛ حوطب به من اعتقد من المنافقين أن المؤمنين سفهاء دونهم. ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾^(١٤١)؛ حوطب به من يعتقد من اليهود اختصاص بعثته بالعرب.

والثالث: يخاطب به من تساوى عنده الأمران، فلم يحكم بإثبات الصفة لواحد بعينه، ولا لواحد بإحدى الصفتين بعينها.

(١٣٨) سورة النحل: ٥١.

(١٣٩) سورة البقرة: ٢٥٨.

(١٤٠) سورة البقرة: ١٣.

(١٤١) سورة النساء: ٧٩.

فصل طرق الحصر كثيرة

أحدها: النفي والاستثناء، سواء كان النفي بـ (لا) أو (ما) أو غيرهما، والاستثناء بـ (إلا) أو (غير)؛ نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(١٤٢)، ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾^(١٤٣)، ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾^(١٤٤).

ووجه إفادة الحصر: أن الاستثناء المتفرغ لابد أن يتوجه النفي فيه إلى مقدر، وهو مستثنى منه؛ لأن الاستثناء إخراج، فيحتاج إلى مخرج منه.

والمراد: التقدير المعنوي لا الصناعي، ولابد أن يكون عاماً؛ لأن الإخراج لا يكون إلا من عام، ولابد أن يكون مناسباً للمستثنى منه في جنسه؛ مثل: (ما قام إلا زيد)؛ أي: لا أحد، و(ما أكلت إلا تمرًا)؛ أي: مأكولاً، ولابد أن يوافقه في صفته؛ أي: إعرابه، وحينئذٍ يجب القصر إذا أوجب منه شيء بـ (إلا) ضرورة، فيبقى ما عداه على صفة الانتفاء.

وأصل استعمال هذا الطريق أن يكون المخاطب جاهلاً بالحكم، وقد يخرج عن ذلك فينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب؛ نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(١٤٥)؛ فإنه خطاب للصحابة، وهم لم يكونوا يجهلون رسالة النبي ﷺ؛ لأنه نزل استعظامهم له عن الموت منزلة من يجهل رسالته؛ لأن كل رسول فلا بد من موته، فمن استبعد موته؛ فكأنه استبعد رسالته.

الثاني: (إنما): الجمهور على أنها للحصر، فقليل: بالمنطوق، وقيل: بالمفهوم، وأنكر قوم إفادتها إياه؛ منهم أبو حيان^(١٤٦).

واستدل مشبهوه بأمر:

- منها: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾^(١٤٧) بالنصب؛ فإن معناه: ما حرم عليكم إلا الميتة؛ لأنه المطابق في المعنى لقراءة الرفع؛ فإنها للقصر، فكذا قراءة النصب، والأصل: استواء معنى القراءتين.

(١٤٢) سورة الصافات: ٣٥.

(١٤٣) سورة آل عمران: ٦٢.

(١٤٤) سورة المائدة: ١١٧.

(١٤٥) سورة آل عمران: ١٤٤.

(١٤٦) "البحر المحيط" (١/ ٦١)، وانظر: "مغني اللبيب" (ص ٤٠٦ - المحققة).

(١٤٧) سورة البقرة: ١٧٣.

- ومنها: أن (إن) للإثبات، و(ما) للنفي، فلا بد أن يحصل القصر للجمع بين النفي والإثبات، لكن تُعقَّب بأن (ما) زائدة كافة، لا نافية.

- ومنها: أن (إن) للتأكيد، و(ما) كذلك، فاجتمع تأكيدان، فأفادا الحصر. قاله السكاكي. وتُعقَّب بأنه لو كان اجتماع تأكيدين يفيد الحصر لأفاده نحو: إن زيدا لقائم. وأجيب بأن مراده: لا يجتمع حرفا تأكيد متواليان إلا للحصر.

- ومنها: قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَعْلِمُ عِنْدَ اللَّهِ﴾^(١٤٨)، ﴿قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾^(١٤٩)، ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهُ عِنْدَ رَبِّي﴾^(١٥٠)؛ فإنه إنما تحصل مطابقة الجواب إذا كانت (إنما) للحصر؛ ليكون معناها: لا أتاكم به إنما يأتي به الله، ولا أعلمها إنما يعلمها الله.

وكذا قوله: ﴿وَلَمَنْ أَنْصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾^(١٥١)، ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلُمُونَ النَّاسَ﴾^(١٥١)، ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾^(١٥١) إلى قوله: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَعِزُّونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ﴾^(١٥٢)، ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بِثَآئِفٍ قَالُوا لَوْلَا آجْتَبَيْتَهَا قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِنْ رَبِّي﴾^(١٥٣)، ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ﴾^(١٥٤)، ولا يستقيم المعنى في هذه الآيات ونحوها إلا بالحصر. وأحسن ما تستعمل (إنما) في مواقع التعريض؛ نحو: ﴿إِنَّمَا يَذْكُرُ أُولَئِكَ الْأَتْبَابُ﴾^(١٥٥).

الثالث: (إنما) - بالفتح - عدها من طرق الحصر الزمخشري^(١٥٦) والبيضاوي، فقالا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌُ وَاحِدٌ﴾^(١٥٧): (إنما) لقصر الحكم على شيء، أو لقصر الشيء على حكم؛ نحو: (إنما زيد قائم)، و(إنما يقوم زيد)، وقد اجتمع

(١٤٨) سورة الأحقاف: ٢٣.

(١٤٩) سورة هود: ٣٣.

(١٥٠) سورة الاعراف: ١٨٧.

(١٥١) سورة الشورى: ٤١ - ٤٢.

(١٥٢) سورة التوبة: ٩١ - ٩٣.

(١٥٣) سورة الاعراف: ٢٠٣.

(١٥٤) سورة آل عمران: ٢٠.

(١٥٥) سورة الرعد: ١٩.

(١٥٦) "الكشاف" (٣/ ٢٣).

(١٥٧) سورة الأنبياء: ١٠٨.

الأمران في هذه الآية؛ لأن ﴿إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ﴾ مع فاعله بمنزلة (إنما يقوم زيد)، و﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ بمنزلة (إنما زيد قائم).

وفائدة اجتماعهما: الدلالة على أن الوحي إلى الرسول ﷺ مقصور على استئثار الله بالوحدانية.

وصرح التنوخي في "الأقصى القريب" ^(١٥٨) بكونها للحصر، فقال: كما أوجب أن (إنما) -بالكسر- للحصر، أوجب أن (أنما) -بالفتح- للحصر؛ لأنها فرع عنها، وما ثبت للأصل ثبت للفرع ما لم يثبت مانع منه، والأصل عدمه.

ورد أبو حيان على الزمخشري ما زعمه بأنه يلزمه انحصار الوحي في الوحدانية، وأجيب بأنه حصر مجازي باعتبار المقام.

الرابع: العطف بـ (لا) أو (بل) ذكره أهل البيان ولم يحكوا فيه خلافاً.

ونازع فيه الشيخ بهاء الدين في "عروس الأفراح"، فقال: أي قصر في العطف بـ (لا)؟! إنما فيه نفي وإثبات، فقولك: (زيد شاعر لا كاتب) لا تعرض فيه لنفي صفة ثالثة، والقصر إنما يكون بنفي جميع الصفات غير المثبت حقيقة أو مجازاً، وليس هو خاصاً بنفي الصفة التي يعتقدها المخاطب. وأما العطف بـ (بل)؛ فأبعد منه؛ لأنه لا يستمر فيها النفي والإثبات.

الخامس: تقديم المعمول؛ نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ ^(١٥٩)، ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَّسُولُهُ﴾ ^(١٦٠)، وخالف فيه قوم، وسيأتي بسط الكلام فيه قريباً.

السادس: ضمير الفصل؛ نحو: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ ^(١٦١)؛ أي: لا غيره ﴿أُولَئِكَ هُمُ

(١٥٨) لمحمد بن محمد بن محمد بن عمر التنوخي، زين الدين، أبو عبد الله، بياني، من آثاره "الأقصى القريب" في علم البيان. "معجم المؤلفين" (١١ / ٢٨٦). وهو غير محمد بن محمد بن منجا التنوخي الدمشقي ثم البغدادي، زين الدين، أديب، من آثاره: "أقصى القرب في صناعة الأدب". "معجم المؤلفين" (١١ / ٣٠٣).

فإن صح أنها اثنان، فيكون قد خلط بينهما المحقق محمد أبو الفضل إبراهيم، والأول توفي في القرن السابع، والآخر توفي في منتصف القرن الثامن (٧٤٨هـ)، والله أعلم.

(١٥٩) سورة الفاتحة: ٤.

(١٦٠) سورة آل عمران: ١٥٨.

(١٦١) سورة الشورى: ٩، وسيأتي -إن شاء الله- الحديث عن ضمير الفصل في (قواعد يحتاج إلى

﴿الْمُفْلِحُونَ﴾^(١٦٢)، ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَصْلُ الْحَقُّ﴾^(١٦٣)، ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾^(١٦٤).

وَمِمَّنْ ذَكَرَ أَنَّهُ لِلْحَصْرِ: البيانون في بحث المسند إليه، استدلل له السهيلي بأنه أتى به في كل موضع ادعي فيه نسبة ذلك المعنى إلى غير الله، ولم يؤت به حيث لم يُدَّعَ، وذلك في قوله: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾^(١٦٥) إلى آخر الآيات، فلم يؤت به في ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ﴾^(١٦٦)، ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةُ﴾^(١٦٧)، ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾^(١٦٨)؛ لأن ذلك لم يُدَّعَ لغير الله، وأتى به في الباقي لادعائه لغيره.

قال في "عروس الأفراح": وقد استنبطت دلالته على الحصر من قوله: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾^(١٦٩)؛ لأنه لو لم يكن للحصر كما حسن؛ لأن الله لم يزل رقيباً عليهم، وإنما الذي حصل بتوفيته أنه لم يبق لهم رقيب غير الله تعالى. ومن قوله: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ الْفَائِزُونَ﴾^(١٧٠)؛ فإنه ذكر لتبيين عدم الاستواء، وذلك لا يحسن إلا بأن يكون الضمير للاختصاص.

السابع: تقديم المسند إليه على ما قاله الشيخ عبد القاهر: قد يُقدَّم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي.

والحاصل على رأيه أن له أحوالاً:

- أحدها: أن يكون المسند إليه معرفة، والمسند مثبتاً، فيأتي للتخصيص؛ نحو: (أنا قمت) و(أنا سعت في حاجتك)، فإن قصد به قصر الأفراد؛ أكد بنحو: (وحددي)، أو قصر القلب؛

معرفتها المفسر).

(١٦٢) سورة البقرة: ٥.

(١٦٣) سورة آل عمران: ٦٢.

(١٦٤) سورة الكوثر: ٣.

(١٦٥) سورة النجم: ٤٣.

(١٦٦) سورة النجم: ٤٥.

(١٦٧) سورة النجم: ٤٧.

(١٦٨) سورة النجم: ٥٠.

(١٦٩) سورة المائدة: ١١٧.

(١٧٠) سورة الحشر: ٢٠.

أكد بنحو: (لا غيري)، ومنه في القرآن: ﴿بَلْ أَنْتُمْ بِهَدْيِكُمْ تَفْرَحُونَ﴾^(١٧١)؛ فإن ما قبله من قوله: ﴿تَتِمَّدُونَ بِمَا لَ﴾^(١٧٢)، ولفظ (بل) المشعر بالإضراب يقضي بأن المراد: بل أنتم لا غيركم. على أن المقصود نفي فرحه هو بالهدية، لا إثبات الفرح لهم بهديتهم.

قال في "عروس الأفراح": قال: وكذا قوله: ﴿لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾^(١٧٣)؛ أي: لا يعلمهم إلا نحن، وقد يأتي للتقوية والتأكيد دون التخصيص.

قال الشيخ بهاء الدين: ولا يتميز ذلك إلا بما يقتضيه الحال وسياق الكلام.

- ثانيها: أن يكون المسند منفيًا؛ نحو: أنت لا تكذب؛ فإنه أبلغ من نفي الكذب من (لا تكذب)، ومن (لا تكذب أنت)، وقد يفيد التخصيص، ومنه: ﴿فَهُمْ لَا يَسَاءَلُونَ﴾^(١٧٤).

- ثالثها: أن يكون المسند إليه نكرة مثبتًا؛ نحو: (رجل جائي)، يفيد التخصيص؛ إما بالجنس؛ أي: لا امرأة، أو الوحدة؛ أي: لا رجلان.

- رابعها: أن يلي المسند إليه حرف النفي فيفيده؛ نحو: (ما أنا قلت هذا)؛ أي: لم أقله مع أن غيري قاله، ومنه: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾^(١٧٥)؛ أي: العزيز علينا رهطك لا أنت، ولذا قال: ﴿أَرْهَطَى أَعَزُّ عَلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ﴾^(١٧٦).

هذا حاصل رأي الشيخ عبد القاهر، ووافقه السكاكي، وزاد شروطًا وتفصيل بسطناها في "شرح ألفية المعاني".

الثامن: تقديم المسند، ذكر ابن الأثير وابن النفيس وغيرهما أن تقديم الخبر على المبتدأ يفيد الاختصاص.

ورده صاحب "الفلک الدائر" بأنه لم يقل به أحد.

وهو ممنوع، فقد صرح السكاكي وغيره بأن تقديم ما رتبته التأخير يفيد، ومثله بنحو: (تسمي أنا).

التاسع: ذكر المسند إليه، ذكر السكاكي أنه قد يُذكر ليفيد التخصيص.

(١٧١) سورة النمل: ٣٦

(١٧٢) سورة النمل: ٣٦

(١٧٣) سورة التوبة: ١٠١.

(١٧٤) سورة القصص: ٦٦.

(١٧٥) سورة هود: ٩١.

(١٧٦) سورة هود: ٩٢.

وتعقبه صاحب "الإيضاح".

وصرح الزمخشري بأنه أفاد الاختصاص في قوله: ﴿اللَّهُ يَسُطُّ الرِّزْقَ﴾^(١٧٧) في سورة الرعد، وفي قوله: ﴿اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾^(١٧٨)، وفي قوله: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾^(١٧٩)، ويحتمل أنه أراد أن تقديمه أفاده، فيكون من أمثلة الطريق السابع.

العاشر: تعريف الجزئين، ذكر الإمام فخر الدين الرازي في "نهاية الإيجاز"^(١٨٠) أنه يفيد الحصر حقيقة أو مبالغة؛ نحو: (المنطلق زيد)، ومنه في القرآن فيما ذكر الزمكاني في "أسرار التنزيل": ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(١٨١)؛ قال: إنه يفيد الحصر كما في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(١٨٢)؛ أي: الحمد لله لا لغيره.

الحادي عشر: نحو: (جاءني زيد نفسه)، نقل بعض شراح "التلخيص" عن بعضهم أنه يفيد الحصر.

الثاني عشر: نحو: (إن زيدا لقائم)، نقله المذكور أيضاً.

الثالث عشر: نحو (قائم) في جواب: (زيد قائم أو قاعد). ذكره الطيبي في "شرح التبيان".

الرابع عشر: قلب بعض حروف الكلمة؛ فإنه يفيد الحصر على ما نقله في "الكشاف" في قوله: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾^(١٨٣)؛ قال: القلب للاختصاص بالنسبة إلى لفظ (الطاغوت)؛ لأن وزنه -على قول- (فعلوت) من الطغيان؛ كملكوت ورحموت؛ قلب بتقديم اللام على العين، فوزنه (فلعوت)، ففيه مبالغت: التسمية بالمصدر، والبناء بناء مبالغة، والقلب وهو للاختصاص؛ إذ لا يُطلق على غير الشيطان.

≡ تنبيه [حول إفادة تقديم المعمول للحصر]:

كاد أهل البيان يطبقون على أن تقديم المعمول يفيد الحصر، سواء كان مفعولاً أو ظرفاً

(١٧٧) سورة الرعد: ٢٦.

(١٧٨) سورة الزمر: ٢٣.

(١٧٩) سورة الأحزاب: ٤.

(١٨٠) (ص ١٦٢ - ١٦٣).

(١٨١) سورة الفاتحة: ١.

(١٨٢) سورة الفاتحة: ٤.

(١٨٣) سورة الزمر: ١٧.

أو مجروراً، ولهذا قيل في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(١٨٤): معناه: نخصك بالعبادة والاستعانة، وفي ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَحْتَرُونَ﴾^(١٨٥): معناه: إليه لا إلى غيره، وفي ﴿لَنَكُونَنَّ شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾^(١٨٦): أخرت الصلة في الشهادة الأولى، وقُدمت في الثانية؛ لأن الغرض في الأول إثبات شهادتهم، وفي الثاني إثبات اختصاصهم بشهادة النبي ﷺ.

[رأي ابن الحاجب:]

وخالف في ذلك ابن الحاجب، فقال في "شرح المفصل": الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس من تقديم المعمول وَهُمْ، واستدل على ذلك بقوله: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾^(١٨٧)، ثم قال: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾^(١٨٨).

ورد هذا الاستدلال بأن ﴿مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ أغنى عن إفادة الحصر في الآية الأولى، ولو لم يكن؛ فما المانع من ذكر المَحْصُور في محل بغير صيغة الحصر؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾^(١٨٩)، وقال: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾^(١٩٠)؟ بل قوله: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ من أقوى أدلة الاختصاص؛ فإن قبلها: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾^(١٩١)، فلو لم يكن للاختصاص وكان معناها: اعبد الله؛ لما حصل الإضراب الذي هو معنى (بل).

واعترض أبو حيان على مدعي الاختصاص بنحو: ﴿أَفَعَبَرَ اللَّهُ تَأْمُرُونَ أَعْبُدُ﴾^(١٩٢). وأجيب: بأنه لما أشرك بالله غيره كأنه لم يعبد الله، وكان أمرهم بالشرك كأنه أمر بتخصيص غير الله بالعبادة.

ورد صاحب "الفلك الدائر" الاختصاص بقوله: ﴿كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ

(١٨٤) سورة الفاتحة: ٤.

(١٨٥) سورة آل عمران: ١٥٨.

(١٨٦) سورة البقرة: ١٤٣.

(١٨٧) سورة الزمر: ٢.

(١٨٨) سورة الزمر: ٦٦.

(١٨٩) سورة الحج: ٧٧.

(١٩٠) سورة يوسف: ٤٠.

(١٩١) سورة الزمر: ٦٥.

(١٩٢) سورة الزمر: ٦٤.

قَبْلُ ﴿١٩٣﴾، وهو من أقوى ما رُدَّ به.

وأجيب: بأنه لا يُدعى فيه اللزوم، بل الغلبة، وقد يخرج الشيء عن الغالب.

قال الشيخ بهاء الدين: وقد اجتمع الاختصاص وعدمه في آية واحدة وهي: ﴿أَعْيَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ ﴿١٩٤﴾؛ فإن التقديم في الأول قطعاً ليس للاختصاص، وفي ﴿إِيَّاهُ﴾ قطعاً للاختصاص.

[رأي السبكي في الفرق بين الحصر والاختصاص:]

وقال والده الشيخ تقي الدين في كتاب "الاقتناص في الفرق بين الحصر والاختصاص":
اشتهر كلام الناس في أن تقديم المعمول يفيد الاختصاص، ومن الناس من ينكر ذلك، ويقول:
إنما يفيد الاهتمام، وقد قال سيبويه في "كتابته": وهم يقدمون ما هم به أعنى.
والبيان على إفادته الاختصاص.

وفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر، وليس كذلك، وإنما الاختصاص شيء
والحصر شيء آخر، والفضلاء لم يذكروا في ذلك لفظة (الحصر)، وإنما عبروا بالاختصاص،
والفرق بينهما أن الحصر نفي غير المذكور وإثبات المذكور، والاختصاص قصد الخاص من جهة
خصوصه.

وبيان ذلك: إن الاختصاص افتعال من الخصوص، والخصوص مركب من شيئين: أحدهما:
عام مشترك بين شيئين أو أشياء، والثاني: معنى منضم إليه يفصله عن غيره؛ كـ (ضرب زيد)؛
فإنه أخص من مطلق الضرب، فإذا قلت: ضربت زيدا أخبرت بضرب عام وقع منك على
شخص خاص، فصار ذلك الضرب المخبر به خاصاً لما انضم إليه منك ومن زيد.
وهذه المعاني الثلاثة - أعني: الضرب، وكونه واقعاً منك، وكونه واقعاً على زيد - قد
يكون قصد المتكلم لها ثلاثتها على السواء، وقد يترجح قصده لبعضها على بعض، ويُعرف
ذلك بما ابتدأ به كلامه؛ فإن الابتداء بالشيء يدل على الاهتمام به وأنه هو الأرجح في غرض
المتكلم، فإذا قلت: زيدا ضربت؛ عُلِمَ أن خصوص الضرب على زيد هو المقصود.

ولا شك أن كل مركب من خاص وعام له جهتان، فقد يقصد من جهة عمومه، وقد
يقصد من جهة خصوصه، والثاني هو الاختصاص، وإنه هو الأهم عند المتكلم، وهو الذي قصد
إفادته السامع؛ من غير تعرض ولا قصد لغيره بإثبات ولا نفي، ففي الحصر معنى زائد عليه،

(١٩٣) سورة الأنعام: ٨٤.

(١٩٤) سورة الأنعام: ٤٠ - ٤١.

وهو نفي ما عدا المذكور، وإثما جاء هذا في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(١٩٥) للعلم بأن قائله لا يعبدون غير الله تعالى.

ولذا لم يطرد في بقية الآيات؛ فإن قوله: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾^(١٩٦) لو جعل في معنى: ما ييغون إلا غير دين الله، وهمزة الإنكار داخله عليه؛ لزم أن يكون المنكر المحصر، لا مجرد بغيتهم غير دين الله، وليس المراد، وكذلك: ﴿إِلَهَةٌ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾^(١٩٧)؛ المنكر: إرادتهم آلهة دون الله من غير حصر.

وقد قال الزمخشري في ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾^(١٩٨): في تقديم ﴿الْآخِرَةِ﴾، وبناء ﴿يُوقِنُونَ﴾ على ﴿هُمْ﴾ تعريض بأهل الكتاب وما كانوا عليه من إثبات أمر الآخرة على خلاف حقيقته، وأن قولهم ليس بصادر عن إيقان، وأن اليقين ما عليه من آمن بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك.

وهذا الذي قاله الزمخشري في غاية الحسن، وقد اعترض عليه بعضهم، فقال: تقديم ﴿وَبِالْآخِرَةِ﴾ أفاد أن إيقانهم مقصور على أنه إيقان بالآخرة لا غيرها. وهذا الاعتراض من قائله مبني على ما فهمه من أن تقديم المعمول يفيد الحصر، وليس كذلك.

ثم قال المعارض: وتقديم ﴿هُمْ﴾ أفاد أن هذا القصر مختص بهم، فيكون إيقان غيرهم بالآخرة إيقاناً بغيرها، حيث قالوا: ﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ﴾^(١٩٩). وهذا منه استمرار على ما في ذهنه من الحصر؛ أي: أن المسلمين لا يوقنون إلا بالآخرة، وأهل الكتاب يوقنون بها وبغيرها. وهذا فهم عجيب ألجأه إليه فهمه الحصر، وهو ممنوع، وعلى تقدير تسليمه؛ فالحصر على ثلاثة أقسام:

أحدها: — (ما) و(إلا)؛ كقولك: (ما قام إلا زيد)؛ صريح في نفي القيام عن غير زيد، ويقتضي إثبات القيام لزيد؛ قيل: بالمنطوق، وقيل: بالمفهوم، وهو الصحيح، لكنه أقوى المفاهيم؛

(١٩٥) سورة الفاتحة: ٤.

(١٩٦) سورة آل عمران: ٨٣.

(١٩٧) سورة الصافات: ٨٦.

(١٩٨) سورة البقرة: ٤.

(١٩٩) سورة البقرة: ٦٠.

لأن (إلا) موضوعة للاستثناء، وهو الإخراج، فدلالته على الإخراج بالمنطوق لا بالمفهوم، ولكن الإخراج من عدم القيام ليس هو عين القيام، بل قد يستلزمه، فلذلك رجحنا أنه بالمفهوم، والتبس على بعض الناس لذلك، فقال: إنه بالمنطوق.

والثاني: الحصر بـ (إنما)، وهو قريب من الأول فيما نحن فيه، وإن كان جانب الإثبات فيه أظهر، فكأنه يفيد إثبات قيام زيد، -إذا قلت: إنما قام زيد- بالمنطوق، ونفيه عن غيره بالمفهوم.

الثالث: الحصر الذي قد يفيد التقديم، وليس هو على تقدير تسليمه مثل الحصرين الأولين، بل هو في قوة جملتين: إحداهما ما صُدِّرَ به الحكم نفيًا كان أو إثباتًا - وهو المنطوق - ، والأخرى ما فهم من التقديم، والحصر يقتضي نفي المنطوق فقط دون ما دل عليه من المفهوم؛ لأن المفهوم لا مفهوم له.

فإذا قلت: أنا لا أكرم إلا أباك، أفاد التعريض بأن غيرك يكرم غيره، ولا يلزم أنه لا يكرمه.

وقد قال تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾^(٢٠٠)، فأفاد أن العفيف قد ينكح غير الزانية، وهو ساكت عن نكاحه الزانية، فقال عليه السلام بعده: ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾^(٢٠١)؛ بيانا لما سكت عنه في الأولى.

فلو قال: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾؛ أفاد بمنطوقه إيقانهم بها، ومفهومه -عند من يزعم- أنهم لا يوقنون بغيرها، وليس ذلك مقصودًا بالذات، والمقصود بالذات قوة إيقانهم بالآخرة، حتى صار غيرها عندهم كالمَدْخُوض، فهو حصر مجازي، وهو دون قولنا: يوقنون بالآخرة لا بغيرها، فاضبط هذا، وإياك أن تجعل تقديره: لا يوقنون إلا بالآخرة.

إذا عرفت هذا؛ فتقديم ﴿هُمْ﴾ أفاد أن غيرهم ليس كذلك، فلو جعلنا التقدير: لا يوقنون إلا بالآخرة؛ كان المقصود المهم النفي، فيتسلط المفهوم عليه، فيكون المعنى إفادة أن غيرهم يوقن بغيرها - كما زعم المعترض -، وي طرح إفهام أنه لا يوقن بالآخرة.

ولا شك أن هذا ليس بمراد، بل المراد إفهام أن غيرهم لا يوقن بالآخرة، فلذلك حافظنا على أن الغرض الأعظم لإثبات الإيقان بالآخرة؛ ليتسلط المفهوم عليه، وأن المفهوم لا يتسلط على الحصر؛ لأن الحصر لم يدل عليه بجملة واحد -مثل (ما) و(إلا)، ومثل (إنما)-، وإنما دل عليه مفهوم مستفاد من منطوقه، وليس أحدهما متقيدًا بالآخر حتى نقول: إن المفهوم أفاد نفي

(٢٠٠) سورة النور: ٣.

(٢٠١) سورة النور: ٣.

الإيقان المَحْصور؛ بل أفاد نفي الإيقان مطلقاً من غيرهم، وهذا كله على تقدير تسليم الحصر، ونحن نمنع ذلك ونقول: إنه اختصاص، وإن بينهما فرقاً. انتهى كلام السبكي.

النوع التاسع والخمسون^(٢٠٢) في معرفة الوجوه والنظائر

[تعريفه:]

الوجوه: اللفظ المشترك الذي يستعمل في عدة معانٍ؛ كلفظ (الامة).
وقد أفردت في هذا الفن كتاباً سمّيته "معترك الأقران في مشترك القرآن".
والنظائر: كالألفاظ المتواطئة.

وقيل^(٢٠٣): النظائر: في اللفظ، والوجوه: في المعاني.
وضَعُف^(٢٠٤)؛ لأنه لو أريد هذا؛ لكان الجمع في الألفاظ المشتركة، وهم يذكرون في تلك الكتب اللفظ الذي معناه واحد في مواضع كثيرة، فيجعلون الوجوه نوعاً لأقسام، والنظائر نوعاً لآخر.

[فضله وأهميته:]

قد جعل بعضهم ذلك من أنواع معجزات القرآن، حيث كانت الكلمة الواحدة تنصرف إلى عشرين وجهاً وأكثر وأقل، ولا يوجد ذلك في كلام البشر.
وذكر مقاتل في صدر كتابه حديثاً مرفوعاً: «لا يكون الرجل فقيهاً كل الفقه حتّى يرى للقرآن وجوهاً كثيرة»^(٢٠٥).

(٢٠٢) هو النوع التاسع والثلاثون على ترتيب السيوطي.

(٢٠٣) هذا التعريف أورده ابن الجوزي في "نزهة الأعين النواظر" (ص ٨٣).

(٢٠٤) قال ابن تيمية: الوجوه في الأسماء المشتركة، والنظائر في الأسماء المتواطئة، وقد ظن بعض أصحابنا المصنفين في ذلك أن الوجوه والنظائر جميعاً في الأسماء المشتركة؛ فهي نظائر باعتبار اللفظ، ووجوه باعتبار المعنى، وليس الأمر على ما قاله، بل كلامهم صريح فيما قلناه لمن تأمله. ١. "مجموع الفتاوى" (١٣ / ٢٧٦ - ٢٧٧).

(٢٠٥) قال في غاية البيان: "ضعيف جداً: أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢ / ٤٥) من طريق صدقة بن عبد الله عن إبراهيم بن أبي بكر عن أبان بن أبي عياش عن أبي قلابة عن شداد بن أوس عن النبي ﷺ قال: "لا يفقه العبد كل الفقه حتى يمقت الناس في ذات الله ولا يفقه العبد كل

[قال السيوطي:] هذا أخرجه ابن سعد وغيره عن أبي الدرداء موقوفاً، ولفظه: «لا يفقه الرجل كل الفقه...» (٢٠٦).

وقد فسرهم بعضهم بأن المراد أن يرى اللفظ الواحد يحتمل معاني متعددة، فيحمله عليها إذا كانت غير متضادة، ولا يقتصر به على معنى واحد. وأشار آخرون إلى أن المراد به استعمال الإشارات الباطنة، وعدم الاقتصار على التفسير الظاهر.

وقد أخرجه ابن عساكر في "تاريخه" من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الدرداء؛ قال: «إنك لن تفقه كل الفقه حتى ترى للقرآن وجوهاً». قال حماد: فقلت لأيوب: رأيت قوله: «حتى ترى للقرآن وجوهاً»؛ أهو أن ترى له وجوهاً فتهاجم الإقدام عليه؟ قال: نعم، هو هذا» (٢٠٧).

الفقه حتى يرى للقرآن وجوها كثيرة".

قال ابن عبد البر: صدقة بن عبد الله هذا يعرف بالسمين هو ضعيف عندهم مجمع على ضعفه وهذا حديث لا يصح مرفوعاً، وإنما الصحيح فيه إنما هو من قول أبي الدرداء". قلت: وفي إسناده أبان بن أبي عياش؛ متروك" اهـ.

(٢٠٦) قال في غاية البيان: "إسناده ضعيف: أخرجه معمر في الجامع (١١/ ٢٥٥ رقم ٢٠٤٧٣) ومن طريقه البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ١٦٣ رقم ٦٠٩) وكذا ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ٤٥) وكذا الخطيب في الفقه والمتفقه (١/ ١٩٨) وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٢/ ٣٥٧) وابن أبي شيبه في المصنف (٦/ ٤٢ رقم ٣٠١٦٣) وأحمد في الزهد (١٣٤) ومن طريقه ابن بطه في إبطال الحيل (١٨) وكذا أبو نعيم في حلية الأولياء (١/ ٢١١) وأخرجه أبو داود في الزهد (٢٤٩ رقم ٢٣٣) ومن طريقه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ٤٥) عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الدرداء قال: "لا تفقه كل الفقه حتى ترى للقرآن وجوهاً كثيرة، ولن تفقه كل الفقه حتى تمت الناس في ذات الله ثم تقبل على نفسك فتكون لها أشد مقتاً من مقتك الناس".

وإسناده ضعيف؛ قال الحافظ في الفتح (١٣/ ٣٨٣): "ورجاله ثقات إلا أنه منقطع" اهـ.

(٢٠٧) قال في غاية البيان: "ضعيف:

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢/ ٣٥٧) عن عارم

وأخرج ابن سعد من طريق عكرمة عن ابن عباس: أن عليَّ بن أبي طالب أرسله إلى الخوارج، فقال: «اذهب إليهم، فخاصمهم، ولا تحاجهم بالقرآن؛ فإنه ذو وجوه، ولكن خاصمهم بالسنة»^(٢٠٨).

وأخرج من وجه آخر أن ابن عباس قال له: «يا أمير المؤمنين! فأنا أعلم بكتاب الله منهم، في بيوتنا نزل. قال: صدقت، ولكن القرآن حمال ذو وجوه، تقول ويقولون، ولكن خاصمهم بالسنة؛ فإنهم لم يجدوا عنها محيصاً، فخرج إليهم، فخاصمهم بالسنة، فلم تبق بأيديهم

وأبو داود في الزهد (٢٤٩ رقم ٢/٢٣٣) ومن طريقه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٤٥ / ٢) عن محمد

بن عبيد

وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٧٣ / ٤٧) من طريق روح بن عباد

ثلاثتهم عن حماد عنه به .

وإسناده ضعيف؛ كسابقه "اه..

(٢٠٨) قال في غاية البيان: "ضعيف: أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٣٣٩ / ٦) قال أخبرنا محمد

بن عمر حدثني إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة عن داود بن الحصين عن عكرمة عنه به . وإسناده

ضعيف جداً؛ فيه: محمد بن عمر الواقدي، متروك "اه.

وأخرجه ابن أبي زمنين في أصول السنة (٥٣ رقم ٩) حدثني إسحاق بن إبراهيم عن أسلم بن عبد العزيز

عن يونس بن عبد الأعلى عن عبد الله بن وهب أخبرني خالد بن حميد عن يحيى بن أسيد أن علي بن

أبي طالب أرسل عبد الله بن عباس إلى أقوام خرجوا! فقال له: "إن خاصموك بالقرآن فخاصمهم

بالسنة".

وإسناده ضعيف؛ قال الدكتور عبدالله البخاري في تحقيق أصول السنة: "فيه من لم أقف على ترجمته، وهو

يحيى بن أسيد".

وأخرج الهروي في ذم الكلام (١٠١ / ٢) رقم ١٩٤) من طريق أحمد بن حفص عن ابن أبي عمر عن سفيان

عن حميد الأعرج عن أنس أنه سمع ابنه يخاصم الأشر فقال: "لا تخاصم بالقرآن وخاصم بالسنة".

وفي إسناده: أحمد بن حفص السعدي، قال عنه الذهبي في المغني في الضعفاء (٧٦ / ١): "ذو منكير، قال

حمزة السهمي: لم يتعمد الكذب "اه.

(٢٠٩) قال في غاية البيان: "إسناده ضعيف جداً: أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٦/ ٣٣٩) قال أخبرنا محمد بن عمر حدثني عبد الله بن جعفر عن عمران بن مناح قال فقال ابن عباس: يا أمير المؤمنين ... فذكره.

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: محمد بن عمر الواقدي، متروك. وأخرج الخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ٥٦٠) من طريق أبي شعيب الحراني حدثني يحيى بن عبد الله البابلتي نا الأوزاعي قال: خاصم نفر من أهل الأهواء علي بن أبي طالب فقال له ابن عباس يا أبا الحسن إن القرآن ذلول همول ذو وجوه تقول ويقولون خاصمهم بالسنة فإنهم لا يستطيعون أن يكذبوا على السنة".

وإسناده ضعيف؛ فيه: يحيى بن عبد الله البابلتي، ضعيف. وأخرج أبو عبيد في الأموال (٢٠٩ رقم ٤٤٤) وأحمد في المسند (١/ ٣٤٢) ومن طريقه الضياء في المختارة (١٠/ ٤١١ رقم ٤٣٣) وأخرج أبو داود في السنن (٤/ ٤٥ رقم ٤٠٣٧) ومن طريقه الضياء في المختارة (١٠/ ٤١٦) وأخرج النسائي في السنن الكبرى (٥/ ١٦٥ رقم ٨٥٧٥) والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٢٨٥) ومن طريقه ابن الجوزي في تلبيس إبليس (١١٢) وأخرج الحاكم في المستدرک (٤/ ٢٠٢، ١٦٤) وعنه البيهقي في السنن الكبرى (٨/ ١٧٩) وأخرج ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ١٠٣) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٤٦٣) والضياء في المختارة (١٠/ ٤١١ رقم ٤٣٤-٤٣٩) من طرق عن عكرمة بن عمار حدثني أبو زميل حدثني عبد الله بن عباس قال: "لما خرجت الحرورية اعتزلوا في دار وكانوا ستة آلاف فقلت لعلي: يا أمير المؤمنين أبرد بالصلاة؛ لعلي أكلهم هؤلاء القوم! قال: إني أخافهم عليك؟ قلت: كلا، فلبست وترجلت ودخلت عليهم....".

وإسناده حسن. حسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود (رقم ٤٠٣٧) "أهـ".

وأخرج اللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة (١/ ١٢٣ رقم ٢٠٣) ومن طريقه قوام السنة في الحجة (١/ ٣٤٠) أخبرنا عبيد الله بن أحمد بن علي المقرئ قال أخبرنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم قال

[عيون من أمثله:]

وهذه عيون من أمثلة هذا النوع، ومن ذلك:

الهدى: يأتي على سبعة عشر وجهًا:

- بمعنى الثبات: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(٢١٠).
- والبيان: ﴿وَلَتِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾^(٢١١).
- والدين: ﴿إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ﴾^(٢١٢).
- والإيمان: ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾^(٢١٣).
- والدعاء: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾^(٢١٤)، ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾^(٢١٥).
- وبمعنى الرسل والكتب: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِّنِّي هُدًى﴾^(٢١٦).
- والمعرفة: ﴿وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾^(٢١٧).
- وبمعنى النبي ﷺ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى﴾^(٢١٨).

=

حدثنا محمد بن خلف المروزي قال حدثنا موسى بن إبراهيم المروزي قال حدثنا موسى بن جعفر بن محمد قال: قال علي: "سيأتي قوم يجادلونكم فخذوهم بالسنن فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله".

وإسناده ضعيف؛ لإعضاله، فموسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي أبو الحسن الهاشمي المعروف بالكاظم مات سنة مائة وثلاث وثمانين.

(٢١٠) سورة الفاتحة: ٥.

(٢١١) سورة البقرة: ٥.

(٢١٢) سورة آل عمران: ٧٣.

(٢١٣) سورة مريم: ٧٦.

(٢١٤) سورة الرعد: ٧.

(٢١٥) سورة الأنبياء: ٧٣.

(٢١٦) سورة البقرة: ٣٨.

(٢١٧) سورة النحل: ١٦.

(٢١٨) سورة البقرة: ١٥٩.

- وبمعنى القرآن: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى﴾ (٢١٩).
- والتوراة: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى﴾ (٢٢٠).
- والاسترجاع: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾ (٢٢١).
- والحجة: ﴿لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (٢٢٢) بعد قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾ (٢٢٣)؛ أي: لا يهديهم حجة.
- والتوحيد: ﴿إِنْ تَتَّبِعِ الْهُدَى مَعَكَ﴾ (٢٢٤).
- والسنة: ﴿فِيهِ هُدًى لِقَوْمٍ أُقْسِدُوا﴾ (٢٢٥)، ﴿وَإِنَّا عَلَىٰ عَثَرِهِمْ مُّهْتَدُونَ﴾ (٢٢٦).
- والإصلاح: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ﴾ (٢٢٧).
- والإلهام: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ (٢٢٨)؛ أي: ألهم المعاش.
- والتوبة: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاكَ إِلَيْنَا﴾ (٢٢٩).
- والإرشاد: ﴿أَنْ يَهْدِيَ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ (٢٣٠).
- ومن ذلك: السوء؛ يأتي على أوجه:
- الشدة: ﴿يَسُومُونَكُم سُوءَ الْعَذَابِ﴾ (٢٣١).

(٢١٩) سورة النجم: ٢٣.

(٢٢٠) سورة غافر: ٥٣.

(٢٢١) سورة البقرة: ١٥٧.

(٢٢٢) سورة البقرة: ٢٥٨.

(٢٢٣) سورة البقرة: ٢٥٨.

(٢٢٤) سورة القصص: ٥٧.

(٢٢٥) سورة الأنعام: ٩٠.

(٢٢٦) سورة الزخرف: ٢٢.

(٢٢٧) سورة يوسف: ٥٢.

(٢٢٨) سورة طه: ٥٠.

(٢٢٩) سورة الأعراف: ١٥٦.

(٢٣٠) سورة القصص: ٢٢.

(٢٣١) سورة النحل: ٢٨.

- والعقر: ﴿وَلَا تَسُوْهَا يَسُوْءٌ﴾ (٢٣٢).
 - والزنا: ﴿مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا﴾ (٢٣٣)، ﴿مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سُوءًا﴾ (٢٣٤).
 - والبرص: ﴿يَبْصَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ﴾ (٢٣٥).
 - والعذاب: ﴿إِنَّ الْآخِرَى الْيَوْمَ وَالسُّوءَ﴾ (٢٣٦).
 - والشرك: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ﴾ (٢٣٧).
 - والشتيم: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ﴾ (٢٣٨)، ﴿وَالْيَسَنَّهُمْ بِالسُّوءِ﴾.
 - والذنب: ﴿يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهْلَةٍ﴾ (٢٣٩).
 - وبمعنى بئس: ﴿وَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾ (٢٤٠).
 - والضر: ﴿وَيَكْشِفُ السُّوءَ﴾ (٢٤١)، ﴿وَمَا مَسْنَى السُّوءِ﴾ (٢٤٢).
 - والقتل والهزيمة: ﴿لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾ (٢٤٣).
- ومن ذلك: الصلاة؛ تأتي على أوجه:
- الصلوات الخمس: ﴿يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ (٢٤٤).
 - وصلاة العصر: ﴿تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ﴾ (٢٤٥).

(٢٣٢) سورة الأعراف: ٧٣.

(٢٣٣) سورة يوسف: ٢٥.

(٢٣٤) سورة مريم: ٢٨.

(٢٣٥) سورة القصص: ٣٢.

(٢٣٦) سورة النحل: ٢٧.

(٢٣٧) سورة النحل: ٢٨.

(٢٣٨) سورة النساء: ١٤٨.

(٢٣٩) سورة النساء: ١٧.

(٢٤٠) سورة الرعد: ٢٥.

(٢٤١) سورة النمل: ٦٢.

(٢٤٢) سورة الأعراف: ١٨٨.

(٢٤٣) سورة آل عمران: ١٧٤.

(٢٤٤) سورة البقرة: ٣.

- وصلاة الجمعة: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ﴾ (٢٤٦).
- والجنابة: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾ (٢٤٧).
- والدعاء: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ (٢٤٨).
- والدين: ﴿أَصَلُّوا تِلْكَ تَأْمُرُكَ﴾ (٢٤٩).
- والقراءة: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾ (٢٥٠).
- والرحمة والاستغفار: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ (٢٥١).
- ومواضع الصلاة: ﴿وَصَلُّوا وَسُجِدُوا﴾ (٢٥٢)، ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ﴾ (٢٥٣).

[أهم المصنفات فيه:]

صنف فيه قديماً:

- مقاتل بن سليمان (٢٥٤).

ومن المتأخرين:

- ابن الجوزي (٢٥٥).

=

(٢٤٥) سورة المائدة: ١٠٦.

(٢٤٦) سورة الجمعة: ٩.

(٢٤٧) سورة التوبة: ٨٤.

(٢٤٨) سورة التوبة: ١٠٣.

(٢٤٩) سورة هود: ٧٧.

(٢٥٠) سورة الإسراء: ١١٠.

(٢٥١) سورة الأحزاب: ٥٦.

(٢٥٢) سورة الحج: ٤٠.

(٢٥٣) سورة النساء: ٤٣.

(٢٥٤) مطبوع، بتحقيق: عبد الله محمود شحاتة، في القاهرة، طبع عام ١٩٧٥ م. مقدمة دراسة "نزهة

الآعين النواظر" (ص ٤٩).

(٢٥٥) واسم كتابه: "نزهة الآعين النواظر في علم الوجوه والنظائر"، مطبوع، تحقيق: محمد عبد الكريم

كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٤ هـ.

- ابن الدامغاني^(٢٥٦).
- وأبو الحسين مُحَمَّد بن عبد الصمد المصري.
- وابن فارس.
- وآخرون.

النوع الستون^(٢٥٧) في الإيجاز والإطناب

اعلم أنَّهما من أعظم أنواع البلاغة، حتَّى نقل صاحب "سر الفصاحة" عن بعضهم أنه قال: البلاغة هي الإيجاز والإطناب.

واختلف؛ هل بين الإيجاز والإطناب واسطة وهي المساواة؟ أو لا وهي داخلية في قسم الإيجاز؟

فالسكاكي وجماعة على الأول، لكنهم جعلوا المساواة غير محمودة ولا مذمومة؛ لأنَّهم فسروها بالمتعارف من كلام أوساط الناس الذين ليسوا في رتبة البلاغة، وفسروا الإيجاز بأداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف، والإطناب أداؤه بأكثر منها؛ لكون المقام خليقاً بالبسط. وابن الأثير وجماعة على الثاني، فقالوا: الإيجاز: التعبير عن المراد بلفظ غير زائد، والإطناب بلفظ أزيد.

وقال القزويني: الأقرب أن يقال: إن المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله، إما بلفظ مساوٍ للأصل المراد، أو ناقص عنه وافٍ، أو زائد عليه لفائدة، والأول المساواة، والثاني الإيجاز، والثالث الإطناب.

واحترز بـ (وافٍ) عن الإحلال، وبقولنا: (لفائدة) عن الحشو والتطويل.

[قال السيوطي: فعنده ثبوت المساواة واسطة، وأنَّها من قسم المقبول.

فإن قلت: عدم ذكر المساواة في الترجمة لماذا؟ هل هو لرجحان نفيها، أو عدم قبولها، أو لأمر غير ذلك؟

قلت: لهما ولأمر ثالث، وهو أن المساواة لا تكاد توجد، خصوصاً في القرآن^(٢٥٨).

(٢٥٦) واسم كتابه: "الوجوه والنظائر في القرآن الكريم"، مطبوع، بتحقيق: عبد العزيز سيد الأهل، ط.

الخامسة ١٩٨٥ م، دار العلم للملايين، بيروت.

(٢٥٧) هو النوع السادس والخمسون على ترتيب السيوطي.

(٢٥٨) للدراز في كتابه "النبأ العظيم" (ص ١٢٧ - ١٣٠) رأي بديع وبحث ممتع حول هذا المبحث،

≡ تنبيه:

الإيجاز والاختصار بمعنى واحد، كما يؤخذ من "المفتاح"، وصرح به الخطيب.
وقال بعضهم: الاختصار خاص بحذف الجمل فقط؛ بخلاف الإيجاز - قال الشيخ بهاء الدين: وليس بشيء - والإطناب: قيل: بمعنى الإسهاب، والحق أنه أخص منه؛ فإن الإسهاب التطويل لفائدة أو لا لفائدة، كما ذكره التنوخي وغيره.

فصل [في نوعي الإيجاز]

الإيجاز قسمان: إيجاز قصر، وإيجاز حذف.

[إيجاز القصر:]

فالأول: هو الوجيز بلفظه.

قال الشيخ بهاء الدين: الكلام القليل إن كان بعضاً من كلام أطول منه؛ فهو إيجاز حذف، وإن كان كلاماً يعطى معنى أطول منه؛ فهو إيجاز قصر.
وقال بعضهم: إيجاز القصر هو تكثير المعنى بتقليل اللفظ.
وقال آخر: هو أن يكون اللفظ بالنسبة إلى المعنى أقل من القدر المعهود عادة.
وسبب حسنه أنه يدل على التمكن من الفصاحة، ولهذا قال عليه السلام: «أوتيت جوامع الكلم»^(٢٥٩).

وقال الطيبي في "البيان": الإيجاز الخالي من الحذف ثلاثة أقسام:

أحدها: إيجاز القصر، وهو أن يقصر اللفظ على معناه؛ كقوله: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ...﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنْتَ مُسْلِمِينَ﴾^(٢٦٠)، جمع في أحرف: العنوان والكتاب والحاجة.
[قال السيوطي:] وهذا رأي من يدخل المساواة في الإيجاز.

الثاني: إيجاز التقدير، وهو أن يقدر معنى زائد على المنطوق، ويسمى بالتضييق أيضاً، وبه سماه بدر الدين بن مالك في "المصباح"؛ لأنه نقص من الكلام ما صار لفظه أضيق من قدر معناه؛ نحو:

جدير بالقبول، فانظره لزماً.

(٢٥٩) قال في غاية البيان: "أخرجه البخاري في الصحيح (رقم ٦٦١١) كتاب التعبير باب المفاتيح في

اليد ومسلم في الصحيح (رقم ٥٢٣) كتاب المساجد عن أبي هريرة رضي الله عنه "أهـ.

(٢٦٠) سورة النمل: ٣٠ - ٣١.

﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾^(٢٦١)؛ أي: خطاياها غفرت، فهي له لا عليه، ﴿هُدًى لِّلْمُنْقِذِينَ﴾^(٢٦٢)؛ أي: الضالين الصائرين بعد الضلال إلى التقوى.

الثالث: الإيجاز الجامع، وهو أن يحتوي اللفظ على معانٍ متعددة؛ نحو: ﴿خُذِ الْعَفْوَ...﴾^(٢٦٣) الآية؛ فإنها جامعة لمكارم الأخلاق؛ لأن في أخذ العفو التساهل والتسامح في الحقوق واللين والرفق والدعاء إلى الدين، وفي الأمر بالمعروف كف الأذى وغيض البصر وما شاكلهما من المحرمات، وفي الإعراض الصبر والحلم والتؤدة.

ومن بديع الإيجاز قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ...﴾^(٢٦٤) إلى آخرها؛ فإنه نهاية التنزيه، وقد تضمنت الرد على نحو أربعين فرقة؛ كما أفرد ذلك بالتصنيف بهاء الدين بن شداد.

إيجاز الحذف:

القسم الثاني من قسمي الإيجاز: الحذف، وفيه فوائد:

ذكر أسبابه:

- منها: مجرد الاختصار والاحتراز عن العبث لظهوره.
- ومنها: التنبيه على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف، وأن الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم، وهذه هي فائدة باب التحذير والإغراء، قد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾^(٢٦٥)، فناقة الله تحذير بتقدير: (ذروا)، و﴿وَسُقْيَاهَا﴾ إغراء؛ بتقدير: (الزموا).
- ومنها: التفتيح والإعظام؛ لما فيه من الإنهاض. قال حازم في "منهاج البلغاء": ومنه قوله في وصف أهل الجنة: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَتُحْتَّ أَبْوَابُهَا﴾^(٢٦٦)، فحذف الجواب إذ كان وصف ما يجدونه ويلقونه عند ذلك لا يتناهى، فجعل الحذف دليلاً على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه، وتركت النفوس تقدر ما شاءته ولا تبلغ من ذلك كنه ما هنالك.
- ومنها: التخفيف؛ لكثرة دورانه في الكلام؛ كما في حذف حرف النداء؛ نحو: ﴿يُوسُفُ﴾

(٢٦١) سورة البقرة: ٢٧٥.

(٢٦٢) سورة البقرة: ٢.

(٢٦٣) سورة البقرة: ١٩٩.

(٢٦٤) سورة الإخلاص.

(٢٦٥) سورة الشمس: ١٣.

(٢٦٦) سورة الزمر: ٧٣.

أَعْرَضَ ﴿٢٦٧﴾.

- ومنها: كونه لا يصلح إلا له؛ نحو: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ (٢٦٨).
 - ومنها: شهرته حتى يكون ذكره وعدمه سواء، وحمل عليه قراءة حمزة: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (٢٦٩)؛ لأن هذا مكان شهر بتكرر الجار، فقامت الشهرة مقام الذكر.
 - ومنها: صيانتة عن ذكره تشريفاً؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (٢٦٩) قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ..... ﴿٢٧٠﴾ الآيات، حذف فيها المبتدأ في ثلاثة مواضع قبل ذكر الرب؛ أي: هو رب، الله ربكم، الله رب المشرق؛ لأن موسى استعظم حال فرعون وإقدامه على السؤال، فأضمر اسم الله تعظيماً وتفخيماً.
 - ومنها: صيانة اللسان عنه تحقيراً له؛ نحو: ﴿صُمُّ بُكْمٌ﴾ (٢٧١)؛ أي: هم أو المنافقون.
 - ومنها: قصد العموم؛ نحو: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (٢٧٢)؛ أي: على العبادة وعلى أمورنا كلها.
 - ومنها: رعاية الفاصلة؛ نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ (٢٧٣)؛ أي: وما قلاك.
 - ومنها: قصد البيان بعد الإبهام؛ كما في فعل المشيئة؛ نحو: ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَّيْكُمْ﴾ (٢٧٤)؛ أي: لو شاء هدايتكم؛ فإنه إذا سمع السامع: ﴿وَلَوْ شَاءَ﴾؛ تعلق نفسه بما شاء؛ انبههم عليه لا يدري ما هو، فلما ذكر الجواب؛ استبان بعد ذلك، وأكثر ما يقع ذلك بعد أداة الشرط؛ لأن مفعول المشيئة مذكور في جوابها.
- ≈ فائدة:
- قال الشيخ عبد القاهر: ما من اسم حذف في الحالة التي ينبغي أن يُحذف فيها إلا وحذفه أحسن من ذكره.

(٢٦٧) سورة يوسف: ٢٩.

(٢٦٨) سورة الأنعام: ٧٣.

(٢٦٩) سورة النساء: ١.

(٢٧٠) سورة الشعراء: ٢٣- ٢٨.

(٢٧١) سورة البقرة: ١٨.

(٢٧٢) سورة الفاتحة: ٤.

(٢٧٣) سورة الضحى: ٣.

(٢٧٤) سورة النمل: ٩.

وسمى ابن جني الحذف شجاعة العربية؛ لأنه يشجع على الكلام.
ذكر شروطه: (٢٧٥)

هي ثمانية:

أحدها: وجود دليل: إما حالي؛ نحو: ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾^(٢٧٦)؛ أي: سلمنا سلاماً، أو مقالي؛
نحو: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ﴾^(٢٧٧).

ومن الأدلة: العقل، حيث يستحيل صحة الكلام عقلاً إلا بتقدير محذوف؛ نحو: ﴿فَذَلِكُنَّ
الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾^(٢٧٨)، دل العقل على الحذف؛ لأن يوسف لا يصح ظرفاً للوم، ثمَّ يحتمل أن
يقدر: لُمْتُنَّنِي فِي حَبِّهِ؛ لقوله: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾^(٢٧٩)، وفي مرادوته؛ لقوله: ﴿تُرْوَدُ فَنَدَهَا﴾^(٢٨٠)،
والعادة دلت على الثاني؛ لأن الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه عادة؛ لأنه ليس اختيارياً؛
بخلاف المراودة، للقدرة على دفعها.

وتارة يدل عليه التصريح به في موضع آخر، وهو أقواها؛ نحو: ﴿رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ﴾^(٢٨١)؛ أي:
من عند الله؛ بدليل: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾^(٢٨٢).

وتارة يدل [العقل] على أصل الحذف من غير دلالة على تعيينه، بل يستفاد من دليل
آخر.

وتارة يدل العقل على التعيين.

ومن الأدلة على أصل الحذف: العادة؛ بأن يكون العقل غير مانع من إجراء اللفظ على
ظاهره من غير حذف.

ومنها: الشروع في الفعل؛ نحو: ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾، فيُقدَّر ما جُعِلَت التسمية مبدأً له.
ومنها: الصناعة النحوية.

(٢٧٥) "مغني اللبيب" (ص ٧٨٦ - المحققة).

(٢٧٦) سورة هود: ٦٩.

(٢٧٧) سورة النحل: ٣٠.

(٢٧٨) سورة يوسف: ٣٢.

(٢٧٩) سورة يوسف: ٣٠.

(٢٨٠) سورة يوسف: ٣٠.

(٢٨١) سورة البقرة: ٢.

(٢٨٢) سورة البقرة: ١٠١.

≡ تنبيه:

قال ابن هشام: إنَّما يشترط الدليل فيما إذا كان المَحذوف الجملة بأسرها، أو أحد ركنيها، أو يفيد معنى فيها هي مبنية عليه، أما الفضلة؛ فلا يشترط لحذفها وجدان دليل، بل يشترط ألا يكون في حذفها ضرر معنوي أو صناعي.

الشرط الثاني: ألا يكون المَحذوف كالجُزء، ومن ثَمَّ لَمْ يحذف الفاعل ولا نائبه ولا اسم كان وأخواتها.

الثالث: ألا يكون مؤكِّداً؛ لأن الحذف منافٍ للتأكيد؛ إذ الحذف مبني على الاختصار، والتأكيد مبني على الطول.

الرابع: ألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر، ومن ثَمَّ لَمْ يحذف اسم الفعل؛ لأنه اختصار للفعل.

الخامس: ألا يكون عاملاً ضعيفاً، فلا يحذف الجار والناصب للفعل والجازم إلا في مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر فيها استعمال تلك العوامل.

السادس: ألا يكون المَحذوف عوضاً عن شيء.

السابع: ألا يؤدي حذفه إلى تهئية العامل القوي، ومن ثَمَّ لَمْ يقس على قراءة: ﴿وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهِ الْخُسْنَى﴾^(٢٨٣).

فصل [في أنواع الحذف]

الحذف على أنواع:

أحدها: ما يسمى بالاقطعاع، وهو حذف بعض الحروف الكلمة، ومنه قراءة بعضهم: ﴿وَنَادُوا يَا مَال﴾^(٢٨٤) بالترخيم، ولما سمعها بعض السلف؛ قال: ما أغنى أهل النار عن الترخيم^(٢٨٥)! وأجاب بعضهم بأنهم لشدة ما هم فيه عجزوا عن إتمام الكلمة.

(٢٨٣) سورة الحديد: ١٠، وهي قراءة ابن عامر.

(٢٨٤) سورة الزخرف: ٧٧.

(٢٨٥) قال في غاية البيان: "غريب بهذا اللفظ:

قال الزمخشري في الكشاف (٢٦٦/٤): "وقيل لابن عباس: إن ابن مسعود قرأ {ونادوا يا مال} فقال

: "ما أشغل أهل النار عن الترخيم".

قال الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف (٢٥٦/٣): "غريب".

النوع الثاني: ما يسمى بالاكْتفاء، وهو: أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط، فيكتفي بأحدهما عن الآخر لنكتة، ويختص غالباً بالارتباط العطفى؛ كقوله: ﴿سَرِيلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾^(٢٨٦)؛ أي: والبرد، وخصص الحر بالذكر لأن الخطاب للعرب، وبلادهم حارة، والوقاية من الحر أهم؛ لأنه أشد عندهم من البرد. وقيل: لأن البرد تقدم ذكر الامتنان بوقايته صريحاً في قوله: ﴿وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا﴾^(٢٨٧)، وفي قوله: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَناً﴾^(٢٨٨)، وفي قوله تعالى: ﴿وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾^(٢٨٩).

أي لم يقف عليه بهذا اللفظ.

لكن أخرج عبد الرزاق في التفسير (٢٠٢ / ٣) أنا الثوري أنه قال: في حرف ابن مسعود {ونادوا يا مال ليقض علينا ربك}.

وأخرج البخاري في الصحيح (رقم ٣٠٥٨) كتاب بدء الخلق باب إذا قال أحدكم آمين والملائكة حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان بن عيينة أنه قال: "في قراءة عبد الله {ونادوا يا مال}."

وجاء مرفوعاً: أخرجه الدوري في جزء فيه قراءات النبي (١٤٦ رقم ١٠٣) من طريق قطبة بن عبد العزيز عن الأعمش عن شمر بن عطية عن شهر بن حوشب عن أم الدرداء عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ {يا مال ليقض علينا ربك} باللام.

وإسناده ضعيف؛ فيه: شهر بن حوشب، ضعيف.

وأخرج البخاري في الصحيح (رقم ٣٠٥٨) كتاب بدء الخلق باب إذا قال أحدكم آمين والملائكة في السماء ومسلم في الصحيح (رقم ٨٧١) كتاب الجمعة باب تخفيف الصلاة والخطبة عن يعلى أنه سمع النبي ﷺ يقول: "يقرأ على المنبر {ونادوا يا مالك}."

قال الحافظ في فتح الباري (٥٦٨ / ٨): "قوله (يقرأ على المنبر {ونادوا يا مالك} كذا للجميع بإثبات الكاف، وهي قراءة الجمهور، وقرأ الأعمش ونادوا يا مال بالترخيم ورويت عن علي وقراءة ابن مسعود قال عبد الرزاق قال الثوري في حرف ابن مسعود ونادوا يا مال يعني بالترخيم وبه جزم ابن عيينة ويذكر عن بعض السلف أنه لما سمعها قال ما أشغل أهل النار عن الترخيم" اهـ.

(٢٨٦) سورة النحل: ٨١.

(٢٨٧) سورة النحل: ٨٠.

(٢٨٨) سورة النحل: ٨١.

النوع الثالث: ما يسمى بالاحتباك، وهو من ألطف الأنواع وأبدعها، وقلَّ من تنبه له أو نبه عليه من أهل فن البلاغة، وذكره الزركشي في "البرهان" (٢٩٠)، وسماه الحذف المقالي، وأفردته بالتصنيف من أهل العصر العلامة برهان الدين البقاعي.

قال الأندلسي في "شرح البديعية": من أنواع البديع: الاحتباك، وهو نوع عزيز، وهو أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره في الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره في الأول؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ...﴾ (٢٩١) الآية، التقدير: ومثل الأنبياء والكفار كمثل الذي ينعق والذي ينعق به، فحذف من الأول الأنبياء لدلالة ﴿الَّذِي يَنْعِقُ﴾ عليه، ومن الثاني الذي ينعق به لدلالة ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ عليه. وقوله: ﴿وَادْخُلْ يَدَّكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجَ بَيْضَاءَ﴾ (٢٩٢)، التقدير: تدخل غير بيضاء، وأخرجها تخرج بيضاء، فحذف من الأول: (غير بيضاء)، ومن الثاني: (وأخرجها). النوع الرابع: ما يسمى بالاختزال، وهو ما ليس واحداً مِمَّا سبق، وهو أقسام؛ لأنَّ المَحذوف إما كلمة: اسم، أو فعل، أو حرف، أو أكثر.

- مثال حذف الاسم: قوله تعالى: ﴿الْحَيُّ أَشْهَرُ مَعْلُومَتٍ﴾ (٢٩٣)؛ أي: حجج أشهر أو أشهر الحج.

- مثال حذف الفعل: قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ﴾ (٢٩٤)؛ أي: أنزل.

- مثال حذف الحرف: قوله تعالى: ﴿أَيُّدُّكُمْ أَتَكُمُ﴾ (٢٩٥)؛ أي: بأنكم.

- مثال حذف أكثر من كلمة: قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ (٢٩٦)؛ أي: فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب.

(٢٨٩) سورة النحل: ٥.

(٢٩٠) (٣/ ١٢٩).

(٢٩١) سورة البقرة: ١٧١.

(٢٩٢) سورة النمل: ١٢.

(٢٩٣) سورة البقرة: ١٩٧.

(٢٩٤) سورة النحل: ٣٠.

(٢٩٥) سورة المؤمنون: ٣٥.

(٢٩٦) سورة الحج: ٣٢.

≈ قاعدة في حذف المفعول اختصاراً واقتصاراً:

قال ابن هشام^(٢٩٧): جرت عادة النحويين أن يقولوا بحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً، ويريدون بالاختصار: الحذف للدليل، ويريدون بالاختصار: الحذف لغير دليل، ويمثلونه بنحو: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾^(٢٩٨)؛ أي: أوقعوا هذين الفعلين.

والتحقيق أن يقال - [قال السيوطي]: يعني كما قال أهل البيان -: تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه ومن أوقع عليه، فيجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كون عام، فيقال: حصل حريق أو نهب.

وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفعل للفاعل، فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول ولا ينوى - إذ المنوي كالثابت - ولا يسمى محذوفاً؛ لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له، ومنه: ﴿رَبِّیَ الَّذِی یُحِیْ وَیُمِیْتُ﴾^(٢٩٩)؛ إذ المعنى: ربي الذي يفعل الإحياء والإماتة، ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾^(٣٠٠)، [المعنى: أوقعوا الأكل والشرب وذرؤوا الإسراف].

وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله، فيذكران؛ نحو: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾^(٣٠١)، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَ﴾^(٣٠٢)، وهذا النوع الذي إذا لم يذكر محذوفه؛ قيل: محذوف. وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه، فيحصل الجزم بوجوب تقديره؛ نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِی بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٣٠٣)، ﴿وَكُلَّ وَعَدَ اللَّهِ الْخُسْنَى﴾^(٣٠٤).

وقد يشتهب الحال في الحذف وعدمه؛ نحو: ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ﴾^(٣٠٥)، قد يتوهم أن معناه: (نادوا) فلا حذف، أو (سموا) فالحذف واقع.

≈ قاعدة:

(٢٩٧) "مغني اللبيب" (ص ٧٩٧ - المحققة).

(٢٩٨) سورة البقرة: ٦٠.

(٢٩٩) سورة البقرة: ٢٥٨.

(٣٠٠) سورة الأعراف: ٣١.

(٣٠١) سورة آل عمران: ١٣٠.

(٣٠٢) سورة الإسراء: ٣٢.

(٣٠٣) سورة الفرقان: ٤١.

(٣٠٤) سورة النساء: ٩٥.

(٣٠٥) سورة الإسراء: ١١٠.

الأصل أن يُقدر الشيء في مكانه الأصلي؛ لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير محله. فيقدر المفسر في نحو: (زيداً رأيته) مقدماً عليه، وجوز البيانيون تقديره مؤخراً عنه: لإفادة الاختصاص؛ كما قاله النحاة، وإذا منع منه مانع؛ نحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾^(٣٠٦)، إذ لا يلي (أما) فعل.

قال الشيخ عز الدين: ولا يُقدَّر من المَحذوفات إلا أشدها موافقة للغرض وأفصحها؛ لأن العرب لا يقدرون إلا ما لو لفظوا به لكان أحسن وأنسب لذلك الكلام؛ كما يفعلون ذلك في الملفوظ به؛ نحو: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِّلنَّاسِ﴾^(٣٠٧): قدر أبو علي: جعل الله نصب الكعبة، وقدر غيره: حرمة الكعبة، وهو أولى؛ لأن تقدير الحرمة في الهدى والقلائد والشهر الحرام لا شك في فصاحته، وتقدير النصب فيها بعيد من الفصاحة. ومهما تردد المَحذوف بين الحسن والأحسن؛ وجب تقدير الأحسن؛ لأن الله وصف كتابه بأنه أحسن الحديث، فليكن محذوفه أحسن المَحذوفات؛ كما أن ملفوظه أحسن الملفوظات.

قال: ومَتَى تردد بين أن يكون مجملاً أو مبيناً؛ فتقدير المبين أحسن؛ نحو: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ﴾^(٣٠٨): لك أن تقدر: في أمر الحرث، و: في تضمين الحرث، وهو أولى لتعيينه، والأمر مجمل لتردده بين أنواع.

≈ قاعدة:

إذا دار الأمر بين كون المَحذوف فعلاً والباقي فاعلاً، وكونه مبتدأ والباقي خبراً، فالثاني أولى؛ لأن المبتدأ عين الخبر، وحينئذٍ فالْمَحذوف عين الثابت، فيكون حذفاً كلا حذف، فأما الفعل؛ فإنه غير الفاعل، اللهم إلا أن يعتضد الأول برواية أخرى في ذلك الموضع، أو بموضع آخر يشبهه.

- فالأول؛ كقراءة: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا﴾^(٣٠٩)؛ بفتح الباء، ﴿كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ﴾^(٣١٠)؛ بفتح الحاء؛ فإن التقدير: يسبحه رجال، ويوحى الله، ولا يقدران مبتدأين

(٣٠٦) سورة فصلت: ١٧؛ بقراءة النصب. انظر: "مغني اللبيب" (ص ٧٩٩ - محققة).

(٣٠٧) سورة المائدة: ٩٧.

(٣٠٨) سورة الأنبياء: ٧٨.

(٣٠٩) سورة النور: ٣٦، وهي قراءة شعبة.

(٣١٠) سورة الشورى: ٣.

حُذِف خبرهما؛ لثبوت فاعلية الاسمين في رواية من بنى الفعل للفاعل.

- والثاني؛ نحو: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾^(٣١١)، فتقدير: خلقهم الله أولى من: الله خلقهم؛ لجيء ﴿خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾^(٣١٢).

≈ قاعدة:

إذا دار الأمر بين كون المَحذوف أولاً أو ثانياً، فكونه ثانياً أولى.

ومن ثمَّ رجع أن المَحذوف في نحو ﴿أَتَحْجُوْنَ﴾^(٣١٣) نون الوقاية لا نون الرفع، وفي ﴿نَارًا تَلَطَّى﴾^(٣١٤) التاء الثانية لا تاء المضارعة، وفي نحو: ﴿أَلَحْجُ أَشْهُرُ﴾^(٣١٥) أن المَحذوف مضاف للثاني؛ أي: حج أشهر، لا الأول؛ أي: أشهر الحج.

وقد يجب كونه من الأول؛ نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾^(٣١٦) في قراءة من رفع ﴿مَلَائِكَتَهُ﴾ لا اختصاص الخبر بالثاني لوروده بصيغة الجمع.

وقد يجب كونه من الثاني؛ نحو: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(٣١٧)؛ أي: بريء أيضاً؛ لتقدم الخبر على الثاني.

خاتمة

تارة لا يقام شيء مقام المَحذوف كما تقدم وتارة يقام ما يدل عليه؛ نحو: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ﴾^(٣١٨)، فليس الإبلاغ هو الجواب لتقدمه على توليهم، وإنما التقدير: فإن تولوا؛ فلا لوم عليك، أو فلا عذر لكم؛ لأني أبلغتكم. ﴿وَإِنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِّنْ

(٣١١) سورة الزخرف: ٨٧.

(٣١٢) سورة الزخرف: ٩.

(٣١٣) سورة الأنعام: ٨٠.

(٣١٤) سورة الليل: ١٤.

(٣١٥) سورة البقرة: ١٩٧.

(٣١٦) سورة الأحزاب: ٥٦.

(٣١٧) سورة التوبة: ٣.

(٣١٨) سورة هود: ٥٧.

﴿قَبْلِكَ﴾^(٣١٩)؛ أي: فلا تحزن واصبر. ﴿وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنتُ الْأَوَّلِينَ﴾^(٣٢٠)؛ أي: يصيبهم مثل ما أصابهم.

فصل [في نوعي الإطناب]

كما انقسم الإيجاز إلى إيجاز قصر وإيجاز حذف، كذلك انقسم الإطناب إلى بسط وزيادة.

[الإطناب بالبسط:]

فالأول الإطناب بتكثير الجمل؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾^(٣٢١) الآية في سورة البقرة؛ أطنب فيها أبلغ الإطناب؛ لكون الخطاب مع الثقلين، وفي كل عصر وحين، للعالم منهم والجاهل، والموافق منهم والمنافق.

[الإطناب بالزيادة:]

والثاني يكون بأنواع:

أحدها: دخول حرف فأكثر من حروف التأكيد:

[وسأتي ذكرها] في نوع الأدوات، وهي: (إن)، و(أن)، ولام الابتداء، والقسم، و(ألا) الاستفتاحية، و(أما)، و(ها) التنبيه، و(كأن) في تأكيد التشبيه، و(لكن) في تأكيد الاستدراك، و(ليت) في تأكيد التمني، و(لعل) في تأكيد الترجي، وضمير الشأن، وضمير الفصل، و(إما) في تأكيد الشرط، و(قد) والسين و(سوف) والنونان في تأكيد الفعلية، و(لا) التبرئة، و(لن) و(لما) في تأكيد النفي.

وإنما يحسن تأكيد الكلام بها إذا كان المخاطب به منكراً أو متردداً.

ويتفاوت التأكيد بحسب قوة الإنكار وضعفه؛ كقوله تعالى حكاية عن رسل عيسى إذ كُذِّبوا في المرة الأولى: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ﴾^(٣٢٢) فأكد بـ (إن) واسمية الجملة، وفي المرة الثانية: ﴿قَالُوا رَبَّنَا عَلَّمْهُنَا إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾^(٣٢٣) فأكد بالقسم و (إن) واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين

(٣١٩) سورة فاطر: ٤.

(٣٢٠) سورة الأنفال: ٣٨.

(٣٢١) سورة البقرة: ١٦٤.

(٣٢٢) سورة يس: ١٤.

(٣٢٣) سورة يس: ١٦.

في الإنكار حيث قالوا: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ﴾^(٣٢٤). وقد يؤكد بها، والمخاطب غير منكر؛ لعدم جريه على مقتضى إقراره، فينزل منزلة المنكر.

وقد يترك التأكيد وهو معه منكر؛ لأن معه أدلة ظاهرة لو تأملها لرجع عن إنكاره، وعلى ذلك يُخَرِّجُ قوله: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾^(٣٢٥) أكد الموت تأكيدين، وإن لم ينكر لتنزيل المخاطبين لتماديهم في الغفلة تنزيل من ينكر الموت، وأكد إثبات البعث تأكيداً واحداً وإن كان أشد نكيراً؛ لأنه لما كانت أدلته ظاهرة؛ كان جديراً بالألّا ينكر، فنزل المخاطبون منزلة غير المنكر؛ حثاً لهم على النظر في أدلته الواضحة.

وقد يؤكد لقصد الترغيب؛ نحو: ﴿فَنَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾^(٣٢٦) أكد بأربع تأكيدات؛ ترغيباً للعباد في التوبة.

وقد [ذكر] الكلام على أدوات التأكيد المذكورة ومعانيها وموانعها في نوع [أدوات يحتاج المفسر إليها].

النوع الثاني: دخول الأحرف الزائدة:

قال ابن جني: كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى. ثم باب الزيادة في الحروف، وزيادة الأفعال قليل، والأسماء أقل.

النوع الثالث: التأكيد الصناعي:

وهو أربعة أقسام:

أحدها: التوكيد المعنوي — (كل) و(أجمع) و(كلا) و(كلتا)؛ نحو: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾^(٣٢٧)، وفائدته: رفع توهم المجاز وعدم الشمول.

ثانيها: التأكيد اللفظي، وهو تكرار اللفظ الأول:

— إما بمرادفه؛ نحو: ﴿صَافِحًا حَرَجًا﴾^(٣٢٨)؛ بكسر الراء، و﴿وَعَرَابِيْبُ سُودٌ﴾^(٣٢٩).

(٣٢٤) سورة يس: ١٥.

(٣٢٥) سورة المؤمنون: ١٥-١٦.

(٣٢٦) سورة البقرة: ٣٧.

(٣٢٧) سورة الأنعام: ١٢٥.

(٣٢٨) سورة الحجر: ٣٠.

(٣٢٩) سورة فاطر: ٢٧.

- وإما بلفظه، ويكون في الأسم والفعل والحرف:
- فالاسم؛ نحو: ﴿قَوَارِيرًا﴾ (٣٣٠)، ﴿دَكَاةً﴾ (٣٣١).
- والفعل؛ نحو: ﴿فَمَهَلِ الْكَافِرِينَ أَهْمُكُمُ﴾ (٣٣٢)، واسم الفعل: ﴿هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوْعَدُونَ﴾ (٣٣٣).
- والحرف؛ نحو: ﴿فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ (٣٣٤).
- والجمله؛ نحو: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ (٣٣٥).
- ثالثها: تأكيد الفعل بمصدره، وهو عوض عن تكرار الفعل مرتين، وفائدته رفع توهم المجاز في الفعل؛ بخلاف التوكيد السابق؛ فإنه لرفع توهم المجاز في المسند إليه، كذا فرق به ابن عصفور وغيره، ومن ثم رد بعض أهل السنة على بعض المعتزلة في دعواه نفي التكليم حقيقة؛ بقوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (٣٣٦)؛ لأن التوكيد رفع المجاز في الفعل.
- رابعها: الحال المؤكدة؛ نحو: ﴿وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ (٣٣٧)، ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (٣٣٨).
- النوع الرابع: التكرير:
- وهو أبلغ من التأکید، وهو من محاسن الفصاحة؛ خلافاً لبعض من غلط، وله فوائد:
- منها: التقرير، وقد قيل: الكلام إذا تكرر تقرر، وقد نبه تعالى على السبب الذي لأجله كرر الأفاصيص والإنذار في القرآن بقوله: ﴿وَصَرَفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ (٣٣٩).
- ومنها: التأکید.
- ومنها: زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة؛ ليكمل تلقي الكلام بالقبول، ومنه: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ

(٣٣٠) سورة الإنسان: ١٥-١٦.

(٣٣١) سورة الفجر: ٢١.

(٣٣٢) سورة الطارق: ٩.

(٣٣٣) سورة المؤمنون: ٣٦.

(٣٣٤) سورة هود: ١٠٨.

(٣٣٥) سورة الشرح: ٥-٦.

(٣٣٦) سورة النساء: ١٦٤.

(٣٣٧) سورة مريم: ٣٣.

(٣٣٨) سورة البقرة: ٧٠.

(٣٣٩) سورة طه: ١١٣.

ءَامَنَ يَقَوْمٌ اتَّبَعُونَ أَهْدَكُم سَبِيلَ الرَّسَادِ ﴿٣٤٠﴾ يَقَوْمٌ إِنَّمَا هَٰذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَّعٌ ﴿٣٤١﴾؛ فإنه كرر فيه النداء لذلك.

- ومنها: إذا طال الكلام وخشى تناسي الأول؛ أعيد ثانيًا تطرية له وتجديدًا لعهد، ومنه: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (٣٤١).
- ومنها: التعظيم والتهويل؛ نحو: ﴿الْحَاقَّةُ﴾ ﴿مَا الْحَاقَّةُ﴾ (٣٤٢)، ﴿الْقَارِعَةُ﴾ ﴿مَا الْقَارِعَةُ﴾ (٣٤٣)، ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾ (٣٤٤).

فإن قلت: هذا النوع أحد أقسام النوع الذي قبله؛ فإن منها التأكيد بتكرار اللفظ، فلا يحسن عده نوعًا مستقلًا. قلت: هو يجمعه، ويفارقه، ويزيد عليه، وينقص منه، فصار أصلًا برأسه؛ فإنه قد يكون التأكيد تكرارًا كما تقدم في أمثله، وقد لا يكون تكرارًا كما تقدم أيضًا، وقد يكون التكرير غير تأكيد صناعة وإن كان مفيدًا للتأكيد معنًى.

ومنه ما وقع فيه الفصل بين المكررين؛ فإن التأكيد لا يفصل بينه وبين مؤكده؛ نحو: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ (٣٤٥)، ﴿إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَأَصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾ (٣٤٦)، فالآيتان من باب التكرير لا التأكيد اللفظي الصناعي، ومنه الآيات المتقدمة في التكرير للطول.

ومنه من كان لتعدد المتعلق؛ بأن يكون المكرر ثانيًا متعلقًا بغير ما تعلق به الأول، وهذا القسم يسمى بـ (الترديد)؛ كقوله تعالى: ﴿فَيَأْتِيَ آءَالَاءُ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ (٣٤٧)؛ فإنها وإن تكررت نيفًا وثلاثين مرة؛ فكل واحدة تتعلق بما قبلها، ولذلك زادت على ثلاثة، ولو كان الجميع عائدًا إلى شيء واحد؛ لما زاد على ثلاثة؛ لأن التأكيد لا يزيد عليها. قاله ابن عبد السلام وغيره.

قال في "عروس الأفراح": فإن قلت: إذا كان المراد بكل ما قبله؛ فليس ذلك بإطناب، بل هي

(٣٤٠) سورة غافر: ٣٨.

(٣٤١) سورة آل عمران: ١٨٨.

(٣٤٢) سورة الحاقة: ١-٢.

(٣٤٣) سورة القارعة: ١-٢.

(٣٤٤) سورة الواقعة: ٢٧.

(٣٤٥) سورة الحشر: ١٨.

(٣٤٦) سورة آل عمران: ٤٢.

(٣٤٧) سورة الرحمن: ١٣ و ١٦ و ١٨...

ألفاظ، كل أريد به غير ما أريد بالآخر. قلت: إذا قلنا: العبرة بعموم اللفظ؛ فكل واحد أريد به ما أريد بالآخر، ولكن كرّر ليكون نصّاً فيما يليه، وظاهراً في غيره.

فإن قلت: يلزم التأكيد. قلت: الأمر كذلك، ولا يرد عليه أن التأكيد لا يزداد به عن ثلاثة؛ لأن ذاك في التأكيد الذي هو تابع، أما ذكر الشيء في مقامات متعددة أكثر من ثلاثة؛ فلا يمتنع. انتهى.

النوع الخامس: الصفة:

وترد لأسباب:

أحدها: التخصيص في النكرة؛ نحو: ﴿فَتَحَرَّيْ رَقَبَةً مُّؤَمَّنَةً﴾^(٣٤٨).

الثاني: التوضيح في المعرفة؛ أي: زيادة البيان؛ نحو: ﴿وَرَسُولِهِ أَتَىَّ الْأُمِّيَّ﴾^(٣٤٩).

الثالث: المدح والثناء، ومنه صفات الله تعالى؛ نحو: ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ الرَّخْمَنَ الرَّحِيمَ﴾

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ ﴿مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ﴾^(٣٥٠).

الرابع: الذم؛ نحو: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾^(٣٥١).

الخامس: التأكيد لرفع الإيهام؛ نحو: ﴿لَا تَنَحَّضُوا إِلَيْنِ اثْنَيْنِ﴾^(٣٥٢)؛ فإن ﴿إِلَيْنِ﴾ للثنائية، فـ

﴿اثْنَيْنِ﴾ بعده صفة مؤكدة للنهي عن الإشراك وإفادة أن النهي عن إلهين إنما هو لمحض كونهما

اثنين فقط، لا لمعنى آخر من كونهما عاجزين أو غير ذلك، ولأن الوحدة تُطلق ويراد بها النوعية؛

كقوله ﷺ: «إِنَّمَا نَحْنُ وَبَنُو الْمَطْلَبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ»^(٣٥٣)، وتُطلق ويراد بها نفي العدة، فالثنائية باعتبارها، فلو

قيل: ﴿لَا تَنَحَّضُوا إِلَيْنِ﴾ فقط؛ لتوهم أنه نهى عن اتخاذ جنسين آلهة، وإن جاز أن يتخذ من نوع

(٣٤٨) سورة النساء: ٩٢.

(٣٤٩) سورة الأعراف: ١٥٨.

(٣٥٠) سورة الفاتحة: ١ - ٤.

(٣٥١) سورة النحل: ٩٨.

(٣٥٢) سورة النحل: ٥١.

(٣٥٣) قال في غاية البيان: "أخرجه البخاري في الصحيح (رقم ٢٩٧١) كتاب فرض الخمس باب ومن

الدليل على أن الخمس للإمام عن جبير بن مطعم قال: مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى رسول الله ﷺ

فقلنا: يا رسول الله، أعطيت بني المطلب وتركنا ونحن وهم منك بمنزلة واحدة فقال رسول الله ﷺ

: "إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد".

واحد عدداً آلهة، ولهذا أكد بالوحدة قوله: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾^(٣٥٤).

≡ قاعدة:

الصفة العامة لا تأتي بعد الخاصة، لا يقال: رجل فصيح متكلم، بل متكلم فصيح. وأشكل على هذه قوله تعالى في إسماعيل: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾^(٣٥٥)، وأجيب: إنه حال لا صفة؛ أي: مرسلًا في حال نبوته.

≡ قاعدة:

إذا وقعت الصفة بعد متضايفين أولهما عدد؛ جاز إجراؤها على المضاف والمضاف إليه. فمن الأول: ﴿سَعَى سَمَوَاتٍ طِبَاقًا﴾^(٣٥٦)، ومن الثاني: ﴿سَعَى بَقَرَاتٍ سِمَانٍ﴾^(٣٥٧).
النوع السادس: البدل:

والقصد به الإيضاح بعد الإبهام، وفائدته: البيان والتأكيد.
- أما الأول؛ فواضح؛ إنك إذا قلت: رأيت زيداً أحاك؛ بينت أنك تريد بزيد الأخ لا غير.

- أما التأکید؛ فالأنه على نية تكرار العامل، فكأنه من جملتين، ولأنه دل على ما دل عليه الأول: إما بالمطابقة في بدل الكل، أو بالتضمن في بدل البعض، أو بالالتزام في بدل الاشتمال.
مثال الأول: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(١) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ^(٣٥٨).
مثال الثاني: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٣٥٩).
مثال الثالث: ﴿وَمَا أَسْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾^(٣٦٠).

وزاد بعضهم بدل الكل من البعض، وقد وجدت له مثلاً في القرآن، وهو قوله: ﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا﴾^(٢) جَنَّاتِ عَدْنٍ^(٣٦١)، فـ ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾ بدل من الجنة التي هي بعض، وفائدته

(٣٥٤) سورة الأنعام: ١٩.

(٣٥٥) سورة مريم: ٥١.

(٣٥٦) سورة الملك: ٣.

(٣٥٧) سورة يوسف: ٤٣.

(٣٥٨) سورة الفاتحة: ٦-٧.

(٣٥٩) سورة آل عمران: ٩٧.

(٣٦٠) سورة الكهف: ٦٣.

(٣٦١) سورة مريم: ٦٠-٦١.

تقريراتها جنات كثيرة، لا جنة واحدة.

النوع السابع: عطف البيان:

وهو كالصفة في الإيضاح، لكن يفارقها في أنه وصع ليدل على الإيضاح باسم مختص به؛ بخلافها؛ فإنها وضعت لتدل على معنى حاصل في متبوعها. وفرق ابن كيسان بينه وبين البذل: بأن البذل هو المقصود، وكأنك قررته في موضع المبدل منه، وعطف البيان وما عطف عليه كل منهما مقصود.

وقال ابن مالك في "شرح الكافية": عطف البيان يجري مجرى النعت في تكميل متبوعه، ويفارقه في أن تكميله متبوعه بشرح وتبيين لا بدلالة على معنى في المتبوع أو سببية. ويجرى التأكيد: في تقوية دلالة، ويفارقه في أنه لا يرفع توهم مجاز. ويجرى البذل: في صلاحيته للاستقلال، ويفارقه في أنه غير منوي الاطراح. ومن أمثلته: ﴿فِيهِ ءَايَاتٌ يَبَيِّنُ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٣٦٢)، ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾^(٣٦٣). وقد يأتي لمجرد المدح بلا إيضاح، ومنه: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْكُبَىٰ أَلْبَيْتَ الْحَرَامِ﴾^(٣٦٤)، فاليبت الحرام عطف بيان للمدح لا للإيضاح.

النوع الثامن: عطف أحد المترادفين على الآخر:

والقصد منه التأكيد أيضاً، وجعل منه: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَخُزْنِي﴾^(٣٦٥)، ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾^(٣٦٦)، ﴿صَلَّوْا مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةً﴾^(٣٦٧).

وأنكر المبرد وجود هذا النوع في القرآن، وأول ما سبق على اختلاف المعنيين. وقال بعضهم: المخلص من هذا: أن تعتقد أن مجموع المترادفين يُحصّل معنى لا يوجد عند انفرادهما؛ فإن التركيب يحدث معنى زائداً، وإذا كانت كثرة الحروف تفيد زيادة المعنى؛ فكذلك كثرة الألفاظ.

النوع التاسع: عطف الخاص على العام:

(٣٦٢) سورة آل عمران: ٩٧.

(٣٦٣) سورة النور: ٣٥.

(٣٦٤) سورة المائدة: ٩٧.

(٣٦٥) سورة يوسف: ٨٦.

(٣٦٦) سورة طه: ١١٢.

(٣٦٧) سورة البقرة: ١٥٧.

وفائدته: التنبيه على فضله، حتَّى كأنه ليس من جنس العام؛ تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات.

ومن أمثلته: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾^(٣٦٨)، ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ﴾^(٣٦٩).

≈ تنبيه:

المراد بالخاص والعام هنا: ما كان فيه الأول شاملاً للثاني، لا المصطلح عليه في الأصول.

النوع العاشر: عطف العام على الخاص:

وأنكر بعضهم وجوده فأخطأ، والفائدة فيه واضحة، وهو التعميم، وأفرد الأول بالذكر اهتماماً بشأنه.

ومن أمثلته: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾^(٣٧٠)، والنسك: العبادة، فهو أعم ﴿ءَاتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾^(٣٧١).

النوع الحادي عشر: الإيضاح بعد الإبهام:

قال أهل البيان: إذا أردت أن تبهم ثم توضح؛ فإنك تطنب.

وفائدته: إما رؤية المعنى في صورتين مختلفتين: الإبهام، والإيضاح، أو لتمكن المعنى في النفس تمكناً زائداً؛ لوقوعه بعد الطلب؛ فإنه أعز من المنساق بلا تعب، أو لتكمل لذة العلم به؛ فإن الشيء إذا علم من وجه ما؛ تشوقت النفس للعلم به من باقي وجوهه وتألّمت، فإذا حصل العلم من بقية الوجوه؛ كانت لذته أشد من علمه من جميع وجوهه دفعة واحدة.

ومن أمثلته: ﴿رَبِّ أَسْرَحْ لِي صَدْرِي﴾^(٣٧٢)؛ فإن ﴿أَسْرَحْ﴾ يفيد طلب شرح شيء ما، و﴿صَدْرِي﴾ يفيد تفسيره وبيانه، وكذلك: ﴿وَيَبِّرْ لِي أَمْرِي﴾^(٣٧٣)، والمقام يقتضي التأكيد؛ للإرسال المؤذن بتلقي الشدائد.

النوع الثاني عشر: التفسير:

(٣٦٨) سورة البقرة: ٢٣٨.

(٣٦٩) سورة النساء: ١١٠.

(٣٧٠) سورة الأنعام: ١٦٢.

(٣٧١) سورة الحجر: ٨٧.

(٣٧٢) سورة طه: ٢٥.

(٣٧٣) سورة طه: ٢٦.

قال أهل البيان: وهو أن يكون في الكلام لبس وجفاء، فيؤتى بما يزيله ويفسره.
ومن أمثلته: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿٣٧٤﴾﴾،
فقوله: ﴿إِذَا مَسَّهُ...﴾ إلخ تفسير للهلع؛ كما قال أبو العالية وغيره.

النوع الثالث عشر: وضع الظاهر موضع المضمَر:

ورأيت فيه تأليفاً مفرداً لابن الصانع، وله فوائد:

- منها: زيادة التقرير والتمكين؛ نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿٣٧٥﴾﴾.
- ومنها: قصد التعظيم؛ نحو: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣٧٦﴾﴾.
- ومنها: قصد الإهانة والتحقير؛ نحو: ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَيْرُونَ ﴿٣٧٧﴾﴾.
- ومنها: إزالة اللبس حيث يوهم الضمير أنه غير الأول؛ نحو: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ ﴿٣٧٨﴾﴾، لو قال: (تؤتيه) لأوهم أنه الأول. قاله ابن الخشاب.
- ومنها: قصد تربية المهابة، وإدخال الروع على ضمير السامع بذكر الاسم مقتضي لذلك؛ كما تقول: الخليفة أمير المؤمنين يأمر بكذا، ومنه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴿٣٧٩﴾﴾.
- ومنها: قصد تقوية داعية المأمور، ومنه: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴿٣٨٠﴾﴾.
- ومنها: تعظيم الأمر؛ نحو: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٣٨١﴾﴾.

- ومنها: الاستلذاذ بذكره، ومنه: ﴿وَأَوْرَثْنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ ﴿٣٨٢﴾﴾.
- لم يقل: (منها)، ولهذا عدل عن ذكر الأرض إلى الجنة.
- ومنها: قصد التوصل من الظاهر إلى الوصف، ومنه: ﴿فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي

(٣٧٤) سورة المعارج: ١٩-٢١.

(٣٧٥) سورة الإخلاص: ١-٢.

(٣٧٦) سورة آل عمران: ٧٨.

(٣٧٧) سورة المجادلة: ١٩.

(٣٧٨) سورة آل عمران: ٢٦.

(٣٧٩) سورة النساء: ٥٨.

(٣٨٠) سورة آل عمران: ١٥٩.

(٣٨١) سورة العنكبوت: ١٩.

(٣٨٢) سورة الزمر: ٧٤.

يُؤْمِنُ بِاللَّهِ ﴿٣٨٣﴾ بعد قوله: ﴿إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾ (٣٨٤)، فلم يقل: (فآمنوا بالله وبى)؛ ليتمكن من إجراء الصفات التي ذكرها، وليعلم أن الذي وجب الإيمان به والاتباع له هو من وصف بهذه الصفات، ولو أتى بالضمير لم يُمكن ذلك؛ لأنه لا يوصف.

- ومنها: التنبيه على عليّة الحكم؛ نحو: ﴿فَدَلَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾ (٣٨٥)، ﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا﴾ (٣٨٦)، ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَذُّوْهُ لِّلْكَافِرِينَ﴾ (٣٨٧)، لم يقل: (لهم)؛ إعلامًا بأن من عادى هؤلاء فهو كافر، وأن الله إنما عاداه لكفره.

- ومنها: قصد العموم؛ نحو: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ﴾ (٣٨٨)، لم يقل: (إنها)؛ لئلا يفهم تخصيص ذلك بنفسه.

- ومنها: قصد الخصوص؛ نحو: ﴿وَأَمْرًا مُّؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ (٣٨٩)، لم يقل: (لك)؛ تصريحًا بأنه خاص به.

- ومنها: الإشارة إلى عدم دخول الجملة في حكم الأولى؛ نحو: ﴿فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ (٣٩٠)؛ فإن ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ﴾ استئناف، لا داخل في حكم الشرط.

- ومنها: مراعاة الجناس، ومنه: ﴿أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ (٣٩١) السورة. ذكره الشيخ عز الدين.

- ومنها: مراعاة الترصيع وتوازن الألفاظ في التركيب، ذكره بعضهم في قوله: ﴿أَنْ تَصِلَ إِحْدَهُمَا فَتُكْرَ إِحْدَهُمَا الْآخَرَى﴾ (٣٩٢).

(٣٨٣) سورة الأعراف: ١٥٨.

(٣٨٤) سورة الأعراف: ١٥٨.

(٣٨٥) سورة الأعراف: ١٦٢.

(٣٨٦) سورة البقرة: ٥٩.

(٣٨٧) سورة البقرة: ٥٨.

(٣٨٨) سورة يوسف: ٥٣.

(٣٨٩) سورة الأحزاب: ٥٠.

(٣٩٠) سورة الشورى: ٢٤.

(٣٩١) سورة الناس: ١-٣.

(٣٩٢) سورة البقرة: ٢٨٢.

- ومنها: أن يتحمل ضميراً لا بد منه، ومنه: ﴿أَيَّا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَا أَهْلُهَا﴾^(٣٩٣)، لو قال: (استطعماها) لَمْ يَصِحْ؛ لأنَّهما لَمْ يَسْتَطَعَا القرية، أو (استطعماهم) فكذلك؛ لأن جملة ﴿اسْتَطَعَا﴾ صفة لقريّة النكرة، لا لـ (أهل)، فلا بد أن يكون فيها ضمير يعود عليها، ولا يُمكن إلا مع التصريح بالظاهر. كذا حرره السبكي في جواب سؤال سألّه الصلاح الصفدي في ذلك.

≈ تنبيه:

إعادة الظاهر بمعناه أحسن من إعادته بلفظه؛ كما مر في آيات: إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ^(٣٩٤)، ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾^(٣٩٥)، ونحوها.

النوع الرابع عشر: الإيغال:

وهو الإمعان، وهو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها، وزعم بعضهم أنَّها خاص بالشعر، وردَّ بأنه وقع في القرآن، من ذلك: ﴿يَقَوْمُ أَتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾^(٣٩٦) أَتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْتَلْكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ^(٣٩٦)، فقلوه: ﴿وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ إيغال؛ لأنه يتم المعنى بدونه؛ إذ الرسول مهتدٍ لا محالة، لكن فيه زيادة مبالغة في الحث على اتباع الرسل والترغيب فيه.

النوع الخامس عشر: التذييل:

وهو أن يؤتى بجملة عقب جملة، والثانية تشتمل على المعنى الأول، لتأكيد منطوقه أو مفهومه؛ ليظهر المعنى لمن لم يفهمه، ويتقرر عند من فهمه؛ نحو: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ يُجَازَى إِلَّا الْكَفُورُ﴾^(٣٩٧).

النوع السادس عشر: الطرد والعكس:

قال الطيبي: وهو أن يؤتى بكلامين، يقرر الأول بمنطوقه مفهوم الثاني، وبالعكس؛ كقلوه: ﴿لَا يَصْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾^(٣٩٨).

[قال السيوطي:] وهذا النوع يقابله في الإيجاز نوع الاحتباك.

(٣٩٣) سورة الكهف: ٧٧.

(٣٩٤) سورة الأعراف: ١٧١.

(٣٩٥) سورة الكهف: ٣٠.

(٣٩٦) سورة يس: ٢٠-٢١.

(٣٩٧) سورة سبأ: ١٧.

(٣٩٨) سورة التحريم: ٦.

النوع السابع عشر: التكميل:

ويسمى بالاحتراس، وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفع ذلك الوهم؛ نحو: ﴿أَذَلَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّهُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾^(٣٩٩)؛ فإنه لو اقتصر على ﴿أَذَلَّهُ﴾؛ لتوهم أنه لضعفهم، فدفعه بقوله: ﴿أَعِزَّهُ﴾.

النوع الثامن عشر: التتميم:

وهو أن يؤتى في كلام لا يوهم غير المراد بفضلة تفيد نكتة؛ كالمبالغة في قوله: ﴿وَيُطْعَمُونَ أَلْطَعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾^(٤٠٠)؛ أي: مع حب الطعام؛ أي: اشتهاؤه؛ فإن الإطعام حينئذٍ أبلغ وأكثر أجراً.

النوع التاسع عشر: الاستقصاء:

وهو أن يتناول المتكلم فيستقصيه، فيأتي بجميع عوارضه ولوازمه بعد أن يستقصى جميع أوصافه الذاتية، بحيث لا يترك لمن يتناوله بعد فيه مقالاً، كقوله تعالى: ﴿أَيُّدُ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ...﴾^(٤٠١) الآية؛ فإنه تعالى لو اقتصر على قوله: ﴿جَنَّةٌ﴾ لكان كافياً، فلم يقف عند ذلك حتى قال في تفسيرها: ﴿مَنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ فإن مصاب صاحبها بها أعظم، ثم زاد: ﴿تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ متمماً لوصفها بذلك، ثم كمل وصفهما بعد التتميم فقال: ﴿لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ فأتى بكل ما يكون في الجنان ليشد الأسف على إفسادها، ثم قال في وصف صاحبها: ﴿وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ﴾، ثم استقصى المعنى في ذلك بما يوجب تعظيم المصاب بقوله بعد وصفه بالكبر: ﴿لَهُ ذُرِّيَّةٌ﴾، لم يقف عند ذلك حتى وصف الذرية بالضعفاء، ثم ذكر استئصال الجنة التي ليس لهذا المصاب غيرها بالهلاك في أسرع وقت حيث قال: ﴿فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ﴾، ولم يقتصر على ذكره للعلم بأنه لا يحصل سرعة الهلاك، فقال: ﴿فِيهِ نَارٌ﴾، ثم ولم يقف عند ذلك حتى أخبر باحتراقها؛ لاحتمال أن تكون النار ضعيفة لا تفي باحتراقها لما فيها من الأنهار ورطوبة الأشجار، فاحترس عن هذا الاحتمال بقوله: ﴿فَأَحْتَرَقَتْ﴾، فهذا أحسن استقصاء وقع في كلام وأتمه وأكمله!

قال ابن أبي الإصبع: والفرق بين الاستقصاء والتتميم والتكميل: أن التتميم يرد على المعنى الناقص ليتمم، والتكميل يرد على المعنى التام فيكمل أوصافه، والاستقصاء يرد على المعنى التام الكامل فيستقصى لوازمه وعوارضه وأوصافه وأسبابه، حتى يستوعب جميع ما تقع

(٣٩٩) سورة المائدة: ٥٤.

(٤٠٠) سورة الإنسان: ٨.

(٤٠١) سورة البقرة: ٢٦٦.

الخواطر عليه، فلا يبقى لأحدٍ فيه مساغ.

النوع العشرون: الاعتراض:

وسماه قدامة: التفافاً، وهو الإتيان بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب في أثناء كلام أو كلامين اتصالاً معنًى لنكتة غير دفع الإيهام؛ كقوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَنَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾^(٤٠٢).

قال الطيبي في "التيان": ووجه حسن الاعتراض حسن الإفادة، مع أن مجيئه مجيء ما لا يترقب، فيكون كالحسنة تأتيك من حيث لا تحتسب.

النوع الحادي والعشرون: التعليل:

وفائدته: التقرير والأبلغية؛ فإن النفوس أبعث على قبول الأحكام المعللة من غيرها، وغالب التعليل في القرآن على تقدير جواب سؤال اقتضته الجملة الأولى.

وحروفه: اللام، وإن، وأن، وإذ، والباء، وكى، ومن، ولعل، وقد [ذكرت] أمثلتها في نوع أدوات [يحتاج المفسر إلى معرفتها].

ومما يقتضي التعليل لفظ (الحكمة)؛ كقوله: ﴿حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ﴾^(٤٠٣)، وذكر الغاية من الخلق؛ نحو قوله: ﴿جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾^(٤٠٤)، ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهْدًا﴾^(٤٠٥) وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا^(٤٠٥).

النوع الحادي والستون^(٤٠٦) في حقيقته ومجازه

لا خلاف في وقوع الحقائق في القرآن، وهي كل لفظ بقي على موضوعه، ولا تقديم فيه ولا تأخير، وهذا أكثر الكلام.

وأما المجاز؛ فالجمهور أيضاً على وقوعه فيه.

وأنكره جماعة؛ منهم الظاهرية، وابن القاص من الشافعية، وابن خويزمنداد من

(٤٠٢) سورة النحل: ٥٧.

(٤٠٣) سورة القمر: ٥.

(٤٠٤) سورة البقرة: ٢٢.

(٤٠٥) سورة النبأ: ٦-٧.

(٤٠٦) هو النوع الثاني والخمسون على ترتيب السيوطي.

المالكية^(٤٠٧)، وشبهتهم^(٤٠٨) (!) أن المَجَاز أخو الكذب، والقرآن منزّه عنه، وأن المتكلم لا يعدل إليه إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير، وذلك محال على الله تعالى.

وهذه شبهة باطلة، ولو سقط المَجَاز من القرآن؛ سقط منه شطر الحسن، فقد اتفق البلغاء على أن المَجَاز أبلغ من الحقيقة، ولو وجب خلو القرآن في المَجَاز؛ وجب خلوه من الحذف والتوكيد وتثنية القصص وغيرها.

وهو قسمان:

الأول: المَجَاز في التركيب، ويسمى مجاز الإسناد والمَجَاز العقلي، وعلاقته: الملابس، وذلك أن يسند الفعل أو شبهه إلى ما هو له أصالة؛ لملاسته له؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَلَّيْتُمْ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾^(٤٠٩)؛ نُسبت الزيادة -وهي فعل الله- إلى الآيات؛ لكونها سبباً لها.

وهذا القسم أربعة أنواع:

- أحدها: ما طرفاه حقيقيان؛ كآلية المصدر بها.
- ثانيها: مجازيان؛ نحو: ﴿فَمَا زَحَتْ يَحْتَرُّهُنَّ﴾^(٤١٠)؛ أي: ما ربحوا فيها، وإطلاق الربح والتجارة هنا مجاز.

- ثالثها ورابعها: ما أحد طرفيه حقيقي دون الآخر.

أما الأول والثاني؛ فكقوله: ﴿أَمْ أَنْزَلْنَاهُ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا﴾^(٤١١)؛ أي: برهاناً. ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَأُتَىٰ﴾^(٤١٢) نَزَاعَةً لِلشَّوَىٰ ﴿تَدْعُو﴾^(٤١٣)؛ فإن الدعاء من النار مجاز. ﴿فَأَمُّهُ هَكَوِيَّةٌ﴾^(٤١٤) واسم الأم الهاوية

(٤٠٧) ذهب إلى هذا أيضاً: أبو إسحاق الإسفراييني، والمنذر بن سعيد، وابن تيمية، وابن القيم، ومن المتأخرين الشنقيطي، وصنف فيه تصنيفاً سماه "منع جواز المَجَاز في المنزل للتعبد والإعجاز"، وانظر كتاب: "الإيمان" (ص ٨٠)، و"مجموع الفتاوى" (٢٠ / ٤٠٠)، و"الصواعق المرسلة" (٢ / ٣).

(٤٠٨) ما كان يحسن بالمصنف أن يعبر بهذا التعبير، خاصة وأنه لم يرد عليها "الأدلة" بشيء سوى قوله: "باطلة"؟! وأنه لم يدل على وجود المَجَاز بما يُسَلَّم له.

(٤٠٩) سورة الأنفال: ٢.

(٤١٠) سورة البقرة: ١٦.

(٤١١) سورة الروم: ٣٥.

(٤١٢) سورة المعارج: ١٥ - ١٧.

(٤١٣) سورة القارعة: ٩.

مجاز؛ أي: كما أن الأم كافلة لولدها وملجأ له؛ كذلك النار للكافرين كافة ومأوى ومرجع.
القسم الثاني: المَجاز في المفرد، ويسمى اللغوي، وهو استعمال اللفظ في غير ما وضع له
أولاً، وأنواعه كثيرة:

أحدها: الحذف، وسيأتي مبسوطاً في نوع المَجاز، فهو به أجدر، خصوصاً إذا قلنا: إنه
ليس من أنواع المَجاز.

الثاني: الزيادة. وتحرير القول فيها من نوع الإعراب.

الثالث: إطلاق اسم الكل على الجزء؛ نحو: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾^(٤١٤)؛ أي: أناملهم،
ونكتة التعبير عنها بالأصابع الإشارة إلى إدخالها على غير المعتاد؛ مبالغة من الفرار، فكأنهم
جعلوا الأصابع [في آذانهم].

الرابع: عكسه؛ نحو: ﴿وَبَقِيَ وَجْهَ رَبِّكَ﴾^(٤١٥)؛ أي: ذاته، ﴿فَوَلَّوْا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾^(٤١٦)؛ أي:
ذواتكم، إذ الاستقبال يجب بالصدر.

≡ تنبيه:

أُلحق بهذين النوعين شيان:

- أحدهما: وصف البعض بصفة الكل؛ كقوله: ﴿نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾^(٤١٧)، فالخطأ صفة
الكل، وصف به الناصية.

- والثاني: إطلاق لفظ بعض مراداً به الكل، ذكره أبو عبيد، [ولم يوافق عليه].

الخامس: إطلاق اسم الخاص على العام؛ نحو: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٤١٨)؛ أي: رسله.
السادس: عكسه؛ نحو: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِي الْأَرْضِ﴾^(٤١٩)؛ أي: المؤمنين؛ بدليل قوله:
﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٤٢٠).

السابع: إطلاق اسم الملزوم على اللازم.

(٤١٤) سورة البقرة: ١٩.

(٤١٥) سورة الرحمن: ٢٧.

(٤١٦) سورة البقرة: ١٥٥.

(٤١٧) سورة العلق: ١٦.

(٤١٨) سورة الشعراء: ١٦.

(٤١٩) سورة الشورى: ٥.

(٤٢٠) سورة غافر: ٧.

الثامن: عكسه؛ نحو: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾^(٤٢١)؛ أي: هل يفعل؟ أطلق الاستطاعة على الفعل؛ لأنها لازمة له.

التاسع: إطلاق المسبب على السبب؛ نحو: ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا﴾^(٤٢٢)، ﴿قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِيَاسًا﴾^(٤٢٣)؛ أي: مطراً يتسبب عنه الرزق واللباس.

العاشر: عكسه؛ نحو: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾^(٤٢٤)؛ أي: القبول والعمل به؛ لأنه مسبب عن السمع.

≈ تنبيه:

من ذلك نسبة الفعل إلى سبب السبب؛ كقوله: ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾^(٤٢٥)، ﴿كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ﴾^(٤٢٦)؛ فإن المخرج في الحقيقة هو الله تعالى، وسبب ذلك أكل الشجرة، وسبب الأكل وسوسة الشيطان.

الحادي عشر: تسمية الشيء باسم ما كان عليه؛ نحو: ﴿وَأَتُوا آلِيَنَمَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾^(٤٢٧)؛ أي: الذين كانوا يتامى، إذ لا يتم بعد البلوغ.

الثاني عشر: تسميته باسم ما يؤول إليه؛ نحو: ﴿إِنِّي أَرْنِيَّ أَعَصِرُ خَمْرًا﴾^(٤٢٨)؛ أي: عنبا يؤول إلى الخمرية.

الثالث عشر: إطلاق اسم الحال على المحل؛ نحو: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٤٢٩)؛ أي: في الجنة؛ لأنها محل الرحمة.

(٤٢١) سورة المائدة: ١١٢.

(٤٢٢) سورة غافر: ١٣.

(٤٢٣) سورة الأعراف: ٢٦.

(٤٢٤) سورة هود: ٢٠.

(٤٢٥) سورة البقرة: ٣٦.

(٤٢٦) سورة الأعراف: ٢٧.

(٤٢٧) سورة النساء: ٢.

(٤٢٨) سورة يوسف: ٣٦.

(٤٢٩) سورة آل عمران: ١٠٧.

- الرابع عشر: عكسه؛ نحو: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾^(٤٣٠)؛ أي: أهل ناديه؛ أي: مجلسه.
- الخامس عشر: تسمية الشيء باسم آله؛ نحو: ﴿وَأَجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾^(٤٣١)؛ أي: ثناءً حسناً؛ لأن اللسان آله.
- السادس عشر: تسمية الشيء باسم ضده؛ نحو: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٤٣٢)، والبشارة حقيقة في الخبر السار.
- السابع عشر: إضافة الفعل إلى ما لا يصح منه تشبيهاً؛ نحو: ﴿حَدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ﴾^(٤٣٣)، وصفه بالإرادة وهي من صفات الحي، تشبيهاً لميله للوقوع بإرادته.
- الثامن عشر: إطلاق الفعل والمراد مشارفته ومقاربتة وإرادته؛ نحو: ﴿فَإِذَا بَلَغَ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾^(٤٣٤)؛ أي: قاربن بلوغ الأجل؛ أي: انقضاء العدة؛ لأن الإمساك لا يكون بعده.
- التاسع عشر: القلب؛ إما قلب إسناد؛ نحو: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾^(٤٣٥)؛ أي: لتنوء العصبة بها. أو قلب عطف؛ نحو: ﴿ثُمَّ تَوَلَّى عَنْهُمْ فَانْظُرْ﴾^(٤٣٦)؛ أي: فانظر ثم تول. أو قلب تشبيه [انظره] في نوعه.
- العشرون: إقامة صيغة مقام أخرى، وتحت أنواع كثيرة:
- منها: إطلاق المصدر على الفاعل؛ نحو: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي﴾^(٤٣٧)، ولهذا أفرد.
 - ومنها: إطلاق الفاعل والمفعول على المصدر؛ نحو: ﴿لَيْسَ لَوْعِنَهَا كَاذِبَةٌ﴾^(٤٣٨)؛ أي: تكذيب، ﴿يَا أَيُّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾^(٤٣٩)؛ أي: الفتنة؛ على أن الباء غير زائدة.

(٤٣٠) سورة العلق: ٢٧.

(٤٣١) سورة الشعراء: ٨٤.

(٤٣٢) سورة آل عمران: ٢١.

(٤٣٣) سورة الكهف: ٧٧.

(٤٣٤) سورة البقرة: ٢٣٤.

(٤٣٥) سورة القصص: ٧٦.

(٤٣٦) سورة النمل: ٢٨.

(٤٣٧) سورة الشعراء: ٧٧.

(٤٣٨) سورة الواقعة: ٢.

(٤٣٩) سورة القلم: ٦.

- ومنها: إطلاق المفرد على المثنى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾^(٤٤٠)؛ أي: يرضوهما، فأفرد لتلازم الرضائيين.

فصل في أنواع مختلف في عدها من المَجَاز

وهي ستة:

أحدها: الحذف: فالمشهور أنه من المَجَاز، وأنكره بعضهم؛ لأن المَجَاز استعمال اللفظ في غير موضوعه، والحذف ليس كذلك.

قال القرافي: الحذف أربعة أقسام، المَجَاز منها قسم واحد، وهو ما توقف عليه صحة اللفظ ومعناه من حيث الإسناد؛ نحو: ﴿وَسَلَّ الْقَرْيَةَ﴾^(٤٤١)؛ أي: أهلها، إذ لا يصح إسناد السؤال إليها.

وقال الزنجاني في "المعيار": إنما يكون مجازاً إذا تغير حكم، فأما إذا لم يتغير - كحذف خبر المبتدأ المعطوف على جملة -؛ فليس مجازاً؛ إذ لم يتغير حكم ما بقي من الكلام.

الثاني: التأكيد: زعم قوم أنه مجاز؛ لأنه لا يفيد إلا ما أفاده الأول، والصحيح أنه حقيقة. قال الطرطوشي في "العمدة": ومن سماه مجازاً قلنا له: إذا كان التأكيد بلفظ الأول؛ نحو: عَجَّلَ عَجَّلَ ونحوه، فإن جاز أن يكون الثاني مجازاً جاز في الأول لأنهما في لفظ واحد، وإذا بطل حمل الأول على المَجَاز بطل حمل الثاني عليه لأنه مثل الأول.

الثالث: التشبيه: زعم قوم أنه مجاز، والصحيح أنه حقيقة. قال الزنجاني في "المعيار": لأنه معنًى من المعاني، وله ألفاظ تدل عليه وضعاً، فليس فيه نقل اللفظ عن موضوعه.

الرابع: الكناية: وفيها أربعة مذاهب: أنها حقيقة، وأنها مجاز، وأنها لا حقيقة ولا مجاز، وأنها تنقسم إلى حقيقة ومجاز، [واختاره] تقي الدين السبكي.

[واستظهر] ابن عبد السلام أنها حقيقة؛ لأنها استعملت فيما وُضعت له، وأريد بها الدلالة على غيره.

الخامس: التقديم والتأخير: عده قوم من المَجَاز؛ لأن تقديم ما رتبته التأخير كالمفعول، وتأخير ما رتبته التقديم كالفاعل؛ نقل لكل واحد منهما عن مرتبته وحقه.

قال في "البرهان": والصحيح أنه ليس منه؛ فإن المَجَاز نقل ما وضع إلى ما لم يوضع له.

(٤٤٠) سورة التوبة: ٦٢.

(٤٤١) سورة يوسف: ٨٢.

السادس: الالتفات: قال الشيخ بهاء الدين السبكي: لم أر من ذكر هل هو حقيقة أو مجاز؟ قال: وهو حقيقة، حيث لم يكن معه تجريد.

فصل فيما يوصف بأنه حقيقة ومجاز باعتبارين

هو الموضوعات الشرعية؛ كالصلاة، والزكاة، والصوم، والحج؛ فإنها حقائق بالنظر إلى الشرع، ومجازات بالنظر إلى اللغة.

فصل في الواسطة بين الحقيقة والمجاز

قيل بها في ثلاثة أشياء:

أحدها: اللفظ قبل الاستعمال، وهذا القسم مفقود في القرآن، ويُمكن أن يكون منه أوائل السور على القول بأنها للإشارة إلى الحروف التي يتركب منها الكلام.

ثانيها: الأعلام:

ثالثها: اللفظ المستعمل في المشاكلة؛ نحو: ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾^(٤٤٢)، ﴿وَجَزَّوْا سَيِّئَ سَيِّئَةٍ مِّثْلُهَا﴾^(٤٤٣)، ذكر بعضهم أنه واسطة بين الحقيقة والمجاز؛ قال: لأنه لم يوضع لما استعمل فيه فليس حقيقة، ولا علاقة معتبرة فليس مجازاً. كذا في "شرح بديعية ابن جابر" لرفيقه. [قال السيوطي:] والذي يظهر أنها مجاز، والعلاقة: المصاحبة.

خاتمة

لهم مجاز المَجَاز، وهو أن يحمل المَجَاز المأخوذ عن الحقيقة بمتابة الحقيقة بالنسبة إلى مجاز آخر، فيتجاوز بالمَجَاز الأول عن الثاني لعلاقة بينهما؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾^(٤٤٤)؛ فإنه مجاز عن مجاز؛ فإن الوطاء تُجَوِّزُ عنه بالسر لكونه لا يقع غالباً إلا في السر، وتُجَوِّزُ به عن العقد؛ لأنه مسبب عنه، فالمصحح للمجاز الأول الملازمة، والثاني السببية، والمعنى: لا تواعدوهن عقد نكاح.

(٤٤٢) سورة آل عمران: ٥٤.

(٤٤٣) سورة الشورى: ٤٠.

(٤٤٤) سورة البقرة: ٢٣٥.

وجعل منه ابن السيد قوله: ﴿أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا﴾^(٤٤٥)، فإن المنزل عليهم ليس هو نفس اللباس، بل الماء المنبت للزرع المتخذ منه الغزل المنسوج منه اللباس.

النوع الثاني والستون^(٤٤٦) في تشبيهه واستعارته

التشبيه نوع من أشرف أنواع البلاغة وأعلاها.
قال المبرد في "الكامل": لو قال قائل: هو أكثر كلام العرب؛ لم يبعد.
[تعريفه:]

عرفه جماعة منهم السكاكي بأنه الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى.
وقال ابن أبي الإصبع: هو إخراج الأغمض إلى الأظهر.
وقال غيره: هو إلحاق شيء بذي وصف في وصفه.
وقال بعضهم: هو أن تثبت للمشبه حكمًا من أحكام المشبه به.
[الغرض منه:]

والغرض منه تأنيس النفس بإخراجها من خفي إلى جلي وإدناؤه البعيد من القريب ليفيد بيانًا، وقيل: الكشف عن المعنى المقصود مع الاختصار.
[أدواته:]

وأدواته حروف وأسماء وأفعال:

- فالحروف: الكاف؛ نحو: ﴿كَرَمَادٍ﴾^(٤٤٧). وكان؛ نحو: ﴿كَانَهُ رُؤُوسَ الشَّيَاطِينِ﴾^(٤٤٨).
- والأسماء: (مثل)، و(شبه)، ونحوهما مما يُشتق من المماثلة والمشابهة.
- قال الطيبي: ولا تُستعمل (مثل) إلا في حال أو صفة لها شأن وفيها غرابة؛ نحو: ﴿مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ﴾^(٤٤٩).
- والأفعال؛ نحو: ﴿يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً﴾^(٤٥٠)، ﴿يُحِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾^(٤٥١).

(٤٤٥) سورة الأعراف: ٢٦٠.

(٤٤٦) هو النوع الثالث والخمسون على ترتيب السيوطي.

(٤٤٧) سورة إبراهيم: ١٨.

(٤٤٨) سورة الصافات: ٦٥.

(٤٤٩) سورة آل عمران: ١١٧.

(٤٥٠) سورة النور: ٣٩.

ذكر أقسامه:

ينقسم التشبيه باعتبارات:

الأول: باعتبار طرفيه إلى أربعة أقسام؛ لأنهما إما حسيان أو عقليان، أو المشبه به حسي والمشبه عقلي، أو عكسه.

- مثال الأول: ﴿كَانَهُمْ أَعْجَازٌ تَحُلِي مُنْقَعِرٌ﴾ (٤٥٢).

- ومثال الثاني: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّن بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ (٤٥٣).

- ومثال الثالث: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ﴾ (٤٥٤).

- ومثال الرابع: لم يقع في القرآن، بل منعه الإمام أصلاً؛ لأن العقل مستفاد من الحس، فالمحسوس أصل للمعقول، وتشبيهه به يستلزم جعل الأصل فرعاً والفرع أصلاً، وهو غير جائز.

الثاني: ينقسم باعتبار وجهه إلى مفرد ومركب، والمركب أن ينتزع وجه الشبه من أمور مجموع بعضها إلى بعض؛ كقوله: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ (٤٥٥)، فالتشبيه مركب من أحوال الحمار، وهو حرمان الانتفاع بأبلغ نفع مع تحمل التعب في استصحابه.

الثالث: ينقسم باعتبار آخر إلى أقسام:

- أحدها: تشبيه ما تقع عليه الحاسة بما لا تقع؛ اعتماداً على معرفة النقيض والضد؛ فإن إدراكهما أبلغ من إدراك الحاسة؛ كقوله: ﴿طَلَعَهَا كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾ (٤٥٦)؛ شبه بما لا يشك أنه منكر قبيح لما حصل في نفوس الناس من بشاعة صور الشياطين وإن لم ترها عياناً.

(٤٥١) سورة طه: ٦٦.

(٤٥٢) سورة القمر: ٢٠.

(٤٥٣) سورة البقرة: ٧٤.

ورد السيوطي هذا التمثيل على الزركشي، وقال: الآية من الأول. ١. والذي يظهر - والله أعلم - أن التمثيل: بها صحيح، فهو مثل أمر عقلي - وهو قسوة قلوبهم - بأمر عقلي - وهو قسوة الحجازة -، وهي لا تدرك إلا بالعقل؛ بخلاف مظاهرها وآثارها.

(٤٥٤) سورة إبراهيم: ١٨.

(٤٥٥) سورة الجمعة: ٥.

(٤٥٦) سورة الصافات: ٦٥.

- الثاني: عكسه، وهو تشبيه ما لا تقع عليه الحاسة بما تقع عليه؛ كقوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أََعْمَلَهُمْ كِسْرَبٍ يُقِيعَةً﴾^(٤٥٧) الآية. أخرج ما لا يُحس -وهو الإيمان- إلى ما يُحس -وهو السراب-، والمعنى الجامع: بطلان التوهم مع شدة الحاجة وعظم الفاقة.
- الثالث: إخراج ما لم تجر العادة به إلى ما جرت؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَفَقْنَا الْجِبْلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ﴾^(٤٥٨)، والجامع بينهما: الارتفاع في الصورة.
- الرابع: إخراج ما لا يُعلم بالبدئية إلى ما يُعلم بها؛ كقوله: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾^(٤٥٩)، والجامع: العظم، وفائدته: التشويق إلى الجنة بحسن الصفة وإفراط السعة.
- الخامس: إخراج ما لا قوة له في الصفة إلى ما له قوة فيها؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَمِ﴾^(٤٦٠)، والجامع فيها: العظم، والفائدة: إبانة القدرة على تسخير الأجسام العظام في اللطف ما يكون من الماء، وما في ذلك من انتفاع الخلق بحمل الأثقال وقطعها الأقطار البعيدة في المسافة القريبة، وما يلزم ذلك من تسخير الرياح للإنسان، فتضمن الكلام بناء عظيمًا من الفخر وتعداد النعم.

وعلى هذه الأوجه الخمسة تجري تشبيهات القرآن:

[الرابع: ^(٤٦١) ينقسم باعتبار آخر إلى:

- مؤكد: وهو ما حذفت فيه الأداة؛ نحو: ﴿وَهِيَ تَمْزُجُ مَرَّ السَّحَابِ﴾^(٤٦٢)؛ أي: مثل مر السحاب، ﴿وَأَزْوَاجُهُمْ أُمُتُهُمْ﴾^(٤٦٣)، ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾^(٤٦٤).
- ومرسل: وهو ما لم تُحذف؛ كآليات السابقة.
- والمحذوفة الأداة أبلغ؛ لأنه نُزِّلَ فيه الثاني منزلة الأول تجوزًا.

(٤٥٧) سورة النور: ٣٩.

(٤٥٨) سورة الأعراف: ١٧١.

(٤٥٩) سورة الحديد: ٢١.

(٤٦٠) سورة الرحمن: ٢٤.

(٤٦١) في المطبوعة والمُحققة: "السادس"، ولعله سبق قلم من المصنف، ولعل الصواب -إن شاء الله-

أن هذا هو القسم الرابع من أقسام التشبيه، بحسب الاعتبارات المختلفة.

(٤٦٢) سورة النمل: ٨٨.

(٤٦٣) سورة الأحزاب: ٦.

(٤٦٤) سورة آل عمران: ١٣٣.

≡ قاعدة:

الأصل دخول أداة التشبيه على المشبه به، وقد تدخل على المشبه:

- إما لقصد المبالغة، فتقلب التشبيه، وتجعل المشبه هو الأصل، ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾^(٤٦٥)؛ فإن الظاهر العكس؛ لأن الخطاب لعبدة الأوثان الذين سَمَّوْهَا آلِهَةً تشبيهاً بالله سبحانه، فجعلوا غير الخالق مثل الخالق، فخولف في خطابهم؛ لأنهم بالغوا في عبادتهم، وغلوا حتى صارت عندهم أصلاً في العبادة، فجاء الرد على وفق ذلك.

- وإما لوضوح الحال؛ نحو: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾^(٤٦٦)؛ فإن الأصل: وليس الأنثى كالذكر، وإنما عدل عن الأصل؛ لأن المعنى: وليس الذكر الذي طلبت كالأنثى التي وهبت، وقيل: لِمِراعاة الفواصل؛ لأن قبله: ﴿إِنِّي وَصَّيْتُهَا أَنْثَى﴾.

- وقد تدخل على غيرهما؛ اعتماداً على فهم المخاطب؛ نحو: ﴿كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾^(٤٦٧) الآية. المراد: كونوا أنصار الله خالصين في الانقياد كشأن مخاطب عيسى إذ قالوا

≡ قاعدة:

القاعدة في المدح تشبيه الأدنى بالأعلى، وفي الذم تشبيه الأعلى بالأدنى؛ لأن الذم مقام الأدنى والأعلى طارئ عليه، فيقال في المدح: حصى كالياقوت، وفي الذم: ياقوت كالزجاج. وكذا في السلب، ومنه: ﴿يَنْسَاءَ الَّتِي لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(٤٦٨)؛ أي: في النزول لا في العلو، ﴿أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾^(٤٦٩)؛ أي: في سوء الحال؛ أي: لا نجعلهم كذلك. نعم؛ أورد على ذلك: ﴿مِثْلُ نُورِهِ كَمِثْلِهِ﴾^(٤٧٠)؛ فإنه شبه في الأعلى بالأدنى لا في مقام السلب، وأجيب بأنه للتقريب إلى أذهان المخاطبين؛ إذ لا أعلى من نوره فيشبه به.

≡ فائدة:

قال ابن أبي الإصبع: لم يقع في القرآن تشبيه شيئين بشيئين، ولا أكثر من ذلك، إنما وقع فيه تشبيه واحد بواحد.

(٤٦٥) سورة النحل: ١٧.

(٤٦٦) سورة آل عمران: ٣٦.

(٤٦٧) سورة الصف: ١٤.

(٤٦٨) سورة الأحزاب: ٣٢.

(٤٦٩) سورة ص: ٢٨.

(٤٧٠) سورة النور: ٣٥.

فصل [في الاستعارة]

زُوجَ المَجَاز بالتشبيه فتولد بينهما الاستعارة، فهي مجاز علاقته المشابهة.
أو يقال في تعريفها: اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي.
والأصح أنَّها مجاز لغوي؛ لأنَّها موضوعة للمشبه به لا للمشبه، ولا لأعم منهما.
فـ (أسد) في قولك: رأيت أسداً يرمي؛ موضوع للسبع لا للشجاع ولا لمعنى أعم منهما
كالحيوان الجريء مثلاً ليكون إطلاقه عليهما حقيقة كإطلاق الحيوان عليهما.
وقيل: مجاز عقلي؛ بمعنى أن التصرف فيها في أمر عقلي لا لغوي؛ لأنَّها لا تطلق على المشبه
إلا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به، فكان استعمالها فيما وضعت له، فيكون حقيقة لغوية ليس
فيها غير نقل الاسم وحده، وليس نقل الاسم المُجرد استعارة؛ لأنه لا بلاغة فيه؛ بدليل الأعلام
المنقولة، فلم يبق إلا أن يكون مجازاً عقلياً.
وقال بعضهم: حقيقة الاستعارة أن تستعار الكلمة من شيء معروف بها إلى شيء لم يُعرف
بها، وحكمة ذلك: إظهار الخفي، وإيضاح الظاهر الذي ليس بجلي، أو حصول المبالغة، أو
المجموع.

– مثال إظهار الخفي: ﴿وَإِنَّهُ فِي أَرْأْسِ الْكِتَابِ﴾^(٤٧١)؛ فإن حقيقته: وإنه في أصل الكتاب، فاستعير
لفظ (الأم) للأصل؛ لأن الأولاد تنشأ من الأم كما تنشأ الفروع من الأصول، وحكمة ذلك: تمثيل
ما ليس بمرئي حتى يصير مرئياً، فينتقل السامع من حد السماع إلى حد العيان، وذلك أبلغ في
البيان.

– ومثال إيضاح ما ليس بجلي ليصير جلياً: ﴿وَخَفِضَ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ﴾^(٤٧٢)؛ فإن المراد: أمر الولد
بالذل لوالديه رحمة، فاستعير للذل أولاً (جانب)، ثم للجانب (جناح)، وتقدير الاستعارة القرينة:
واخفض لهما جانب الذل؛ أي: اخفض جانبك ذلاً، وحكمة الاستعارة في هذا: جعل ما ليس
بمرئي مرئياً لأجل حسن البيان، ولما كان المراد خفض جانب الولد للوالدين بحيث لا يبقى الولد من
الذل لهما والاستكانة ممكناً؛ احتيج في الاستعارة إلى ما هو أبلغ من الأولى، فاستعير لفظ الجناح؛
لما فيه من المعاني التي لا تحصل من خفض الجانب؛ لأن من مُيل جانبه إلى جهة السفلى أدنى ميل؛
صدق عليه أنه خفض جانبه. والمراد: خفض يلصق الجانب بالأرض، ولا يحصل ذلك إلا بذكر
الجناح كالطائر.

(٤٧١) سورة الزخرف: ٤.

(٤٧٢) سورة الإسراء: ٢٤.

- ومثال المبالغة: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾^(٤٧٣)، وحقيقته: وفجرنا عيون الأرض، ولو عبر بذلك لَم يكن فيه من المبالغة ما في الأول المشعر بأن الأرض كلها صارت عيونًا.

فرع [أقسام الاستعارة]

أركان الاستعارة ثلاثة:

مستعار: وهو اللفظ المشبه به.

ومستعار منه: وهو معنى اللفظ المشبه.

ومستعار له: وهو المعنى الجامع.

وأقسامها كثيرة باعتبار:

- فتقسم باعتبار الأركان الثلاثة إلى خمسة أقسام:

أحدها: استعارة محسوس لمحسوس بوجه محسوس:

نحو: ﴿وَالضُّحَىٰ إِذَا نَفَسَ﴾^(٤٧٤)؛ استعير خروج النفس شيئاً فشيئاً لخروج النور من المشرق عند انشقاق الفجر قليلاً قليلاً؛ بجامع: التتابع على طريق التدرج، وكل ذلك محسوس.

الثاني: استعارة محسوس لمحسوس بوجه عقلي:

قال ابن أبي الإصبع: وهي ألطف من الأولى؛ نحو: ﴿وَأَيُّ لَّهِمُ اللَّيْلِ سَلَخَ مِنْهُ النَّهَارُ﴾^(٤٧٥). فالمستعار منه: السلخ الذي هو كشط الجلد عن الشاة، والمستعار له: كشف الضوء عن مكان الليل، وهما حسيان، والجامع: ما يعقل من ترتب أمر على آخر وحصوله عقب حصوله؛ كترتب ظهور اللحم على الكشط، وظهور الظلمة على كشف الضوء في مكان الليل، والترتب أمر عقلي.

الثالث: استعارة معقول لمعقول بوجه عقلي:

قال ابن أبي الإصبع: وهي ألطف الاستعارات؛ نحو: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَّرْقَدِنَا﴾^(٤٧٦)؛ المستعار منه: الرقاد؛ أي: النوم، والمستعار له: الموت، والجامع: عدم ظهور الفعل، والكل عقلي.

الرابع: استعارة محسوس لمعقول بوجه عقلي أيضاً:

نحو: ﴿مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ﴾^(٤٧٧)؛ استعير المس وهو حقيقة في الأجسام وهو محسوس لمقاساة الشدة، والجامع: اللحوق، وهما عقليان.

(٤٧٤) سورة التكويد: ١٨.

(٤٧٥) سورة يس: ٣٧.

(٤٧٦) سورة يس: ٥٢.

(٤٧٧) سورة البقرة: ٢١٤.

الخامس: استعارة معقول لِمَحسوس، والجامع عقلي: نحو: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ﴾^(٤٧٨)؛ المستعار منه: التكبر وهو عقلي، والمستعار له: كثرة الماء وهو حسي، والجامع: الاستعلاء وهو عقلي أيضاً.

- وتنقسم باعتبار اللفظ إلى:

أصلية: وهي ما كان اللفظ المستعار فيها اسم جنس؛ كآية: ﴿يَحْبِلُ اللَّهُ﴾^(٤٧٩)، ﴿مِنْ أُلْطَمَتْ إِلَى النُّورِ﴾^(٤٨٠)، ﴿فِي كُلِّ وَادٍ﴾^(٤٨١).

وتبعية: وهي ما كان اللفظ فيها غير اسم جنس؛ كالفعل والمشتقات كسائر الآيات السابقة، وكالحروف نحو: ﴿فَالْفَقَطَةُ: آلَ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾^(٤٨٢)؛ شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علة الغائبة عليه، ثم استعير في المشبه اللام الموضوعة للمشبه به.

- وتنقسم باعتبار آخر إلى: مرشحة، ومجردة، ومطلقة:

فالأولى: وهي أبلغها: أن تقترن بما يلائم المستعار منه؛ نحو: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبَحَتِ بَحْرُهُمْ﴾^(٤٨٣)؛ استعير الاشتراء للاستبدال والاختيار، ثم قرن بما يلائمه من الربح والتجارة.

والثانية: أن تقترن بما يلائم المستعار له؛ نحو: ﴿فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِيَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾^(٤٨٤)؛ استعير اللباس للجوع، ثم قرن بما يلائم المستعار له من الإذاقة، ولو أراد الترشيح؛ لقال: (فكساها)، لكن التجريد هنا أبلغ؛ لما في لفظ الإذاقة من المبالغة في الألم باطنًا.

والثالثة: ألا تقترن بواحد منهما.

- وتنقسم باعتبار آخر إلى: تحقيقية، وتخييلية، ومكنية، وتصريحية.

- وتنقسم باعتبار آخر إلى: وفاقية، وعنادية.

- وتنقسم باعتبار آخر إلى: تمثيلية، [وغير تمثيلية].

(٤٧٨) سورة الحاقة: ١١.

(٤٧٩) سورة آل عمران: ١٠٣.

(٤٨٠) سورة البقرة: ٢٥٧.

(٤٨١) سورة الشعراء: ٢٢٥.

(٤٨٢) سورة القصص: ٨.

(٤٨٣) سورة البقرة: ١٦٠.

(٤٨٤) سورة النحل: ١١٢.

≡ تنبيه:

قد تكون الاستعارة بلفظين: ﴿قَوَارِيرًا﴾ ﴿قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾^(٤٨٥)؛ يعني: تلك الأواني ليست من الزجاج ولا من الفضة، بل في صفاء القارورة وبياض الفضة، ﴿فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ﴾^(٤٨٦)؛ فالصب كناية عن الدوام، والسوط عن الإيلام، فالمعنى: عذبهم عذاباً دائماً مؤلماً.

≡ فائدة:

أنكر قوم الاستعارة بناء على إنكارهم المَجَاز. و[أنكر] قوم: إطلاقها في القرآن؛ لأن فيها إيهاماً للحاجة، ولأنه لم يرد في ذلك إذن من الشرع، وعليه القاضي عبد الوهاب المالكي. وقال الطرطوسي: إن أطلق المسلمون الاستعارة فيه أطلقناها، وإن امتنعوا امتنعنا، ويكون هذا من قبيل: إن الله عالم، والعلم هو العقل، لا نصفه به؛ لعدم التوقيف. انتهى.

≡ فائدة ثانية:

تقدم أن التشبيه من أعلى أنواع البلاغة وأشرفها، واتفق البلغاء على أن الاستعارة أبلغ منه؛ لأنها مجاز وهو حقيقة، والمَجَاز أبلغ؛ فإذا الاستعارة أعلى مراتب الفصاحة. وكذا الكناية أبلغ من التصريح، والاستعارة أبلغ من الكناية؛ كما قال في "عروس الأفراح": إنه الظاهر؛ لأنها كالجامعة بين كناية واستعارة، ولأنها مجاز قطعاً، وفي الكناية خلاف.

وأبلغ أنواع الاستعارة: التمثيلية؛ كما يؤخذ من "الكشاف"، ويليهما المكنية، صرح به الطيبي؛ لاشتمالها على المَجَاز العقلي، والترشيحية أبلغ من المُجردة، والمطلقة والتخييلية أبلغ من التحقيقية.

والمراد بالأبلغية: إفادة زيادة التأكيد والمبالغة في كمال التشبيه لا زيادة في المعنى لا توجد في غير ذلك.

خاتمة

من المهم تحرير الفرق بين الاستعارة والتشبيه المحذوف الأداة؛ نحو: زيد أسد. قال في "عروس الأفراح": الذي نختاره في (زيد أسد) أنه قسمان: تارة يُقصد به التشبيه

(٤٨٥) سورة الإنسان: ١٥-١٦.

(٤٨٦) سورة الفجر: ١٣.

فتكون أداة التشبيه مقدرة، وتارة يُقصد به الاستعارة فلا تكون مقدرة، ويكون الأسد مستعملاً في حقيقته وذكر زيد والإخبار عنه بما لا يصلح له حقيقة قرينة صارفة إلى الاستعارة دالة عليها، فإن قامت قرينة على حذف الأداة؛ صرنا إليه، وإن لم تقم؛ فنحن بين إضمار واستعارة، والاستعارة أولى فيصار إليها.

وَمِمَّنْ صرح بهذا الفرق عبد اللطيف البغدادي في "قوانين البلاغة"، وكذا قال حازم.
[أهم المصنفات في هذا النوع:]

وقد أفرد تشبيهات القرآن بالتصنيف أبو القاسم بن البندار البغدادي في كتاب سماه "الجمان".

النوع الثالث والستون^(٤٨٧) في كناياته وتعريضه

هما من أنواع البلاغة وأساليب الفصاحة، والكناية أبلغ من التصريح، وعرفها أهل البيان بأنّها: لفظ أريد به لازم معناه.

وقال الطيبي: ترك التصريح بالشيء إلى ما يساويه في اللزوم فينتقل منه إلى المَلزوم.
وأنكر وقوعها في القرآن من أنكر المَجاز فيه بناء على أنّها مجاز.
وللكناية أسباب:

أحدها: التنبيه على عظم القدر؛ نحو: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾^(٤٨٨)؛ كناية عن آدم [عليه الصلاة والسلام].

ثانيها: ترك اللفظ إلى ما هو أجمل؛ نحو: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجَّةً وَلِي نَجَّةٌ وَاحِدَةٌ﴾^(٤٨٩)، فكُنِيَ بالنعجة عن المرأة كعادة العرب في ذلك؛ لأن ترك التصريح بذكر النساء أجمل منه، ولهذا لم تُذكر في القرآن امرأة باسمها إلا مريم.

قال السهيلي^(٤٩٠): [لم يذكر الله تعالى في القرآن امرأة وسماها باسمها إلا مريم ابنة عمران؛ فإنه ذكر اسمها في نحو من ثلاثين موضعاً لحكمة ذكرها بعض الأشياخ؛ قال: إن

(٤٨٧) هو النوع الرابع والخمسون على ترتيب السيوطي.

(٤٨٨) سورة الأعراف: ١٨٩.

(٤٨٩) سورة ص: ٢٣.

(٤٩٠) "التعريف والإعلام" (ص ١٠٩ - ١١٠)، وقد نقلت كلام السهيلي من مصدره، والسيوطي اختصره فأخل.

الملوك والأشراف لا يذكرون حرائرهم في ملأ ولا يتذللون أسماءهن، بل يكونون عن الزوجة بالعرس والأهل والعيال ونحو ذلك، فإذا ذكروا الإماء؛ لم يكنوا ولم يصونوا أسماءهن عن الذكر والتصريح بها، فلما قالت النصارى في مريم ما قالت وفي ابنها؛ صرح الله تعالى باسمها ولم يُكنَّ عنها؛ تأكيداً للأموة والعبودية التي هي صفة لها، وإجراء للكلام على عادة العرب في ذكر إمائها. ومع هذا فإن عيسى عليه السلام لا أب له، واعتقاد هذا واجب، فإذا تكرر ذكره منسوباً إلى الأم؛ استشعرت القلوب ما يجب عليها اعتقاده من نفي الأب عنه وتنزيه الأم الطاهرة عن مقالة اليهود لعنهم الله [اهـ].

ثالثها: أن يكون التصريح ممّا يُستقبح ذكره؛ ككناية الله عن الجماع بالملامسة، والمباشرة، والإفضاء، والرفث، والدخول، والسر في قوله: ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾^(٤٩١)، والغشيان في قوله: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّيْهَا﴾^(٤٩٢).

أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس؛ قال: «المباشرة: الجماع، ولكن الله يكتئى»^(٤٩٣). وأخرج عنه قال: «إن الله كريم يكتئى ما شاء، وإن الرفث هو الجماع»^(٤٩٤). وكتئى عن طلبه بالمرادة في قوله: ﴿وَرَوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾^(٤٩٥). و[كتئى] عنه أو عن المعانقة باللباس في قوله: ﴿هُنَّ لِيَأْسُ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَأْسُ لَهُنَّ﴾^(٤٩٦)، وبالحرث

(٤٩١) سورة البقرة: ٢٣٥.

(٤٩٢) سورة الأعراف: ١٨٩.

(٤٩٣) قال في غاية البيان: "صحيح: أخرجه ابن جرير في التفسير (١٦٨/٢) وابن أبي حاتم في التفسير (١٦٨/١) من طريقين عن سفيان عن عاصم عن بكر بن عبد الله عن ابن عباس عنه به. وأخرجه ابن جرير في التفسير (١٦٨/٢) والبيهقي في السنن الكبرى (٣٢١/٤) من طريقين عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عنه به.

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٤٧٩/١) إلى ابن المنذر [اهـ].

(٤٩٤) قال في غاية البيان: "صحيح: أخرجه ابن جرير في التفسير (٢٦٥/٢) وابن أبي حاتم في التفسير (١٨٢/١) من طريقين عن عاصم الأحول عن بكر بن عبد الله عن ابن عباس عنه به [اهـ].

(٤٩٥) سورة يوسف: ٢٣.

(٤٩٦) سورة البقرة: ١٨٧.

في قوله: ﴿سَأَوْكُمْ حَرْثُ لَكُمْ﴾^(٤٩٧).

وكنى عن البول ونحوه بالغائط في قوله: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾^(٤٩٨)، وأصله المكان المطمئن من الأرض.

وكنى عن قضاء الحاجة بأكل الطعام في قوله في مريم وابنها: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾^(٤٩٩).

وكنى عن الأستاذ بالأدبار في قوله: ﴿يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ﴾^(٥٠٠).

أخرج ابن أبي حاتم عن مجاهد في هذه الآية؛ قال: «يعني أستاذهم، ولكن الله يكني»^(٥٠١).

وأورد على ذلك التصريح بالفرج في قوله: ﴿وَأَلْقَى أَحَصَنَتَ فَرْجَهَا﴾^(٥٠٢)، وأجيب بأن المراد به فرج القميص، والتعبير به من ألطف الكنايات وأحسنها؛ أي: لا يُعَلَّقُ ثوبها بريية،

فهى طاهرة الثوب؛ كما يقال: نقي الثوب وعفيف الذيل؛ كناية عن العفة، ومنه: ﴿وَيَاكَ

فَطَهِّرْ﴾^(٥٠٣)، وكيف يظن أن نفخ جبريل وقع في فرجها، وإنما نفخ في جيب درعها؟

ونظيره أيضاً: ﴿وَلَا يَأْتِينَ بِنُفْسَيْنِ يَفْتَرِيَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلِهِمْ﴾^(٥٠٤).

[قال السيوطي:] وعلى هذا؛ ففي الآية كناية عن كناية.

رابعها: قصد البلاغة والمبالغة؛ نحو: ﴿أَوْ مَن يُنْسَوُا فِي الْحَلِيةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾^(٥٠٥)،

(٤٩٧) سورة البقرة: ٢٢٣.

(٤٩٨) سورة المائدة: ٦.

(٤٩٩) سورة المائدة: ٧٥.

(٥٠٠) سورة محمد: ٢٧.

(٥٠١) قال في غاية البيان: "صحيح: أخرجه سعيد بن منصور في السنن (٥/١٩٠ رقم ٩٩٧) وابن

جرير في التفسير (١٠/٢٢) وابن أبي حاتم في التفسير (٥/١٧١٨ رقم ٩١٧٤) من طريقين عن

إسماعيل بن كثير عن مجاهد عنه به.

وزاد السيوطي نسبه في الدر المنثور (٤/٨١) إلى ابن المنذر وأبي الشيخ "أهـ.

(٥٠٢) سورة التحريم: ١٢.

(٥٠٣) سورة المدثر: ٤.

(٥٠٤) سورة الممتحنة: ١٣.

(٥٠٥) سورة الزخرف: ١٨.

كُنِيَ عن النساء بأنَّهن ينشأن في الترفه والترزين الشاغل عن النظر في الأمور ودقيق المعاني، ولو أتى بلفظ النساء؛ لم يشعر بذلك، والمراد: نفي ذلك عن الملائكة، وقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾^(٥٠٦) كناية عن سعة جوده وكرمه جداً^(٥٠٧).

خامسها: قصد الاختصار كالكناية عن ألفاظ متعددة بلفظ فعل؛ نحو: ﴿لَيْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٥٠٨)، ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾^(٥٠٩)؛ أي: فإن لم تأتوا بسورة من مثله.

سادسها: التنبيه على مصيره؛ نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾^(٥١٠)؛ أي: جهنمي مصيره إلى اللهب. ﴿حَمَّالَةَ آلِ حَظِ بْنِ جَدِّهَا حَبْلٌ﴾^(٥١١)؛ أي: نمامة مصيرها أن تكون حطباً لجهنم في جديدها غل.

قال بدر الدين بن مالك في "المصباح": إنَّما يعدل عن الصرائح إلى الكناية بنكتة؛ كالإيضاح، أو بيان حال الموصوف، أو مقدار حاله، أو القصد إلى المدح أو الذم، أو الاختصار، أو الستر، أو الصيانة، أو التعمية والإلغاز، والتعبير عن الصعب بالسهل، وعن المعنى القبيح باللفظ الحسن.

≡ تذييب:

من أنواع البديع التي تشبه الكناية: الإرداف.

وهو أن يريد المتكلم معنى ولا يعبر عنه بلفظه الموضوع له، ولا بدلالة الإشارة، بل بلفظ يرادفه؛ كقوله تعالى: ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾^(٥١٢)، والأصل: وهلك من قضى الله هلاكه ونجا من قضى الله

(٥٠٦) سورة المائدة: ٦٤.

(٥٠٧) إذا أريد بهذه العبارة: نفي صفة اليد عن الله تعالى وأن قوله T: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ ليس على ظاهره؛ إذا أريد هذا؛ فهو معنى باطل مخالف لما عليه أهل السنة والجماعة من إثبات صفة (اليد) لله سبحانه حقيقة بلا تكييف أو تمثيل أو تحريف: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، أما إذا أثبت المعنى الذي عليه أهل السنة والجماعة، وقال: فيه دلالة وكناية عن سعة جوده وكرمه سبحانه؛ فهذا معنى صحيح، لا غبار عليه، والله أعلم.

(٥٠٨) سورة المائدة: ٧٩.

(٥٠٩) سورة البقرة: ٢٤.

(٥١٠) سورة تبت: ١.

(٥١١) سورة تبت: ٤ - ٥.

(٥١٢) سورة هود: ٤٤.

نجاته، وعدل عن ذلك إلى لفظ الإرداف؛ لما فيه من الإيجاز والتنبيه على أن هلاك الهالك ونجاة الناجي كان بأمر أمر مطاع وقضاء من لا يُرد قضاؤه، والأمر يستلزم أمراً، فقضاؤه يدل على قدرة الأمر به وقهره، وأن الخوف من عقابه ورجاء ثوابه يحضن على طاعة الأمر، ولا يحصل ذلك كله في اللفظ الخاص.

وكذا قوله: ﴿وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾^(٥١٣). حقيقة ذلك: جلست، فعدل عن اللفظ الخاص المعنى إلى مرادفه؛ لما في الاستواء من الإشعار بجلوس متمكن لا زيع فيه ولا ميل، وهذا لا يحصل من لفظ الجلوس.

وكذا: ﴿فِيهِنَّ قَصْرَتْ أَلْطَافٌ﴾^(٥١٤). الأصل: عفيفات، وعدل عنه للدلالة على أنهن مع العفة لا تطمح أعينهن إلى غير أزواجهن، ولا يشتهين غيرهم، ولا يؤخذ ذلك من لفظ العفة. قال بعضهم: والفرق بين الكناية والإرداف: أن الكناية انتقال من لازم إلى ملزوم، والإرداف من مذكور إلى متروك.

فصل

للناس في الفرق بين الكناية والتعريض عبارات متقاربة:

فقال الزمخشري: الكناية: ذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له، والتعريض: أن تذكر شيئاً يدل به على شيء لم تذكره.

وقال ابن الأثير: الكناية: ما دل على معنى يجوز حمله على الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما، والتعريض: اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي أو المجازي؛ كقول من يتوقع صلة: والله إني محتاج؛ فإنه تعريض بالطلب مع أنه لم يوضع له حقيقة ولا مجازاً، وإنما فهم من عرض اللفظ؛ أي: جانبه.

وقال السبكي في كتاب "الإغريض في الفرق بين الكناية والتعريض":

الكناية: لفظ استعمل في معناه مراداً منه لازم المعنى، فهي بحسب استعمال اللفظ في المعنى حقيقة، والتجوز في إرادة إفادة ما لم يوضع له، وقد لا يراد بها المعنى، بل يُعبر بالملزوم عن اللازم، وهي حينئذٍ مجاز، ومن أمثلته: ﴿قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا﴾^(٥١٥)؛ فإنه لم يقصد

(٥١٣) سورة هود: ٤٤.

(٥١٤) سورة الرحمن: ٥٦.

(٥١٥) سورة التوبة: ٨١.

إفادة ذلك؛ لأنه معلوم، بل إفادة لازمه، وهو أنهم يردونها ويجدون حرها إن لم يجاهدوا.
وأما التعريض: فهو لفظ استعمل في معناه للتلويح بغيره؛ نحو: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾^(٥١٦)؛ نسب الفعل إلى كبير الأصنام المتخذة آلهة، كأنه غضب أن تُعبد الصغار معه؛ تلويحاً لعباديتها بأنها لا تصلح أن تكون آلهة؛ لما يعلمون -إذا نظروا بعقولهم- من عجز كبيرها عن ذلك الفعل، والإله لا يكون عاجزاً، فهو حقيقة أبداً.

وقال السكاكي: التعريض: ما سيق لأجل موصوف غير مذكور، ومنه أن يخاطب واحد ويراد غيره، وسُمِّي به؛ لأنه أميل الكلام إلى جانب مشاراً به إلى آخر، يقال: نظرت إليه بعرض وجهه؛ أي: جانبه.

قال الطيبي: وذلك يُفعل إما لتنويه جانب الموصوف، ومنه: ﴿وَرَفَعَ بَعْضُهُمْ دَرَجَتَهُ﴾^(٥١٧)؛ أي: مُحَمَّدًا ﷺ، إعلاءً لقدره؛ أي: أنه العلم الذي لا يشته.

وإما لتلطف به واحتراز عن المخاشنة؛ نحو: ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾^(٥١٨)؛ أي: وما لكم لا تعبدون؛ بدليل قوله: ﴿وَالَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾^(٥١٩)، وكذا قوله: ﴿أَتَأْخُذُ مِنْ دُونِهِ إِلَهًا﴾^(٥٢٠)، ووجه حسنه: إسماع من يقصد خطابه الحق على وجه يمنع غضبه إذ لم يصرح بنسبته للباطل، والإعانة على قبوله إذ لم يُرد له إلا ما أرادته لنفسه.

وإما لاستدراج الخصم إلى الإذعان والتسليم، ومنه: ﴿لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾^(٥٢١)؛ خطوب النبي ﷺ وأريد غيره؛ لاستحالة الشرك عليه شرعاً.

وإما للذم؛ نحو: ﴿إِنَّمَا يَذْكُرُ أُولَ الْأَلْبَابِ﴾^(٥٢٢)؛ فإنه تعريض لدم الكفار، وأنهم في حكم البهائم الذين لا يتذكرون.

وإما للإهانة والتوبيخ؛ نحو: ﴿وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ سَلَتْ﴾^(٥٢٣) بآي ذنب قُلتَ؛ فإن سؤالها لإهانة

(٥١٦) سورة الأنبياء: ٦٣.

(٥١٧) سورة البقرة: ٢٥٣.

(٥١٨) سورة يس: ٢٢.

(٥١٩) سورة يس: ٢٢.

(٥٢٠) سورة يس: ٢٣.

(٥٢١) سورة الزمر: ٦٥.

(٥٢٢) سورة الرعد: ١٩.

(٥٢٣) سورة التكوين: ٨-٩.

قاتلها وتوبيخه.

وقال السبكي: التعريض قسمان: قسم يراد به معناه الحقيقي ويشار به إلى المعنى الآخر المقصود كما تقدم، وقسم لا يراد به، بل يُضرب مثلاً للمعنى الذي هو مقصود التعريض؛ كقول إبراهيم: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾^(٥٢٤).

النوع الرابع والستون^(٥٢٥) في بدائع القرآن

أفرده بالتصنيف ابن أبي الإصبع، فأورد فيه نحو مائة نوع، [تُكَلِّم عن أغلبها في الأنواع التالية:

نوع الحقيقة والمجاز، نوع الإيجاز والإطناب، نوع جدل القرآن، نوع فواصل القرآن، نوع المناسبات، نوعي الفواتح والخواتم، ونوع الخبر والإنشاء].
[قال السيوطي:] وهأنا أورد الباقي مع زوائد ونفائس لا توجد مجموعة في غير هذا الكتاب.

- الإيهام ويُدعى التورية^(٥٢٦): أن يذكر لفظ له معنيان، إما بالاشتراك أو التواطؤ، أو الحقيقة أو المجاز، أحدها قريب والآخر بعيد، ويقصد البعيد ويُورِّي عنه بالقريب، فيتوهمه السامع من أول وهلة.
- الاستخدام: هو والتورية أشرف أنواع البديع، وهما سريان، بل فضله بعضهم عليها، ولهم فيها عبارتان:

إحدهما: أن يؤتى بلفظ له معنيان فأكثر؛ مراداً به أحد معانيه، ثم يؤتى بضميره مراداً به المعنى الآخر، وهذه طريقة السكاكي وأتباعه.

والأخرى: أن يؤتى بلفظ مشترك، ثم بلفظين يُفهم من أحدهما أحد المعنيين ومن الآخر الآخر، وهذه طريقة بدر الدين بن جماعة في "المصباح"، ومشى عليه ابن أبي الإصبع، ومثله بقوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾^(٥٢٧) الآية. فلفظ كتاب: يحتمل الأمد المَحْتَموم والكتاب

(٥٢٤) سورة الأنبياء: ٦٣.

(٥٢٥) هو النوع الثامن والخمسون على ترتيب السيوطي.

(٥٢٦) الصواب أنه لا تورية في القرآن؛ كما حقق ذلك د. محمد جابر فياض في رسالة له بعنوان:

"التورية وخلق القرآن الكريم منها"، طبع دار المنارة، جدة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ هـ.

(٥٢٧) سورة الرعد: ٣٨.

المكتوب، فلفظ (أجل) يخدم المعنى الأول، و(يُمحو) يخدم المعنى الثاني.

[قال السيوطي:] ومثال الاستخدام على طريقة السكاكي: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ﴾^(٥٢٨)؛ فإن المراد به: آدم، ثُمَّ أعاد عليه الضمير مراداً به ولده، فقال: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ﴾^(٥٢٩).

- الالتفات: نقل الكلام من أسلوب إلى آخر؛ أعني: من التكلم أو الخطاب إلى الغيبة إلى آخر منها بعد التعبير بالأول، هذا هو المشهور.

وقال السكاكي: إما ذلك، أو التعبير بأحدهما فيما حقه التعبير بغيره.

وله فوائد؛ منها: تطرية الكلام، وصيانة السمع عن الضجر والملال لما جُبلت عليه النفوس من حب التنقلات، والسلامة من الاستمرار على منوال واحد.

هذه هي فائدته العامة، ويختص كل موضع بنكت ولطائف باختلاف محله.

مثاله من التكلم إلى الخطاب - ووجهه حث السامع وبعثه على الاستماع حيث أقبل المتكلم عليه وأعطاه فضل عناية تختص بالمواجهة - قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْنَا لِئَلْهَمَ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٥٣٠) وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ^(٥٣١).

ومثاله من المتكلم إلى الغيبة - ووجهه أن يفهم السامع أن هذا نمط المتكلم وقصده من السامع حضر أو غاب، وأنه ليس في كلامه مِمَّن يتلون ويتوجه وييدي في الغيبة خلاف ما ييديه في الحضور - قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾^(٥٣٢) لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ^(٥٣٣)، والأصل: لنغفر لك.

ومثاله من الخطاب إلى التكلم لم يقع في القرآن.

ومثاله من الخطاب إلى الغيبة: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَبَ بِهَمِّ﴾^(٥٣٤)، والأصل: بكم، ونكتة العدول عن خطابهم إلى حكاية حالهم لغيرهم: التعجب من كفرهم وفعلهم؛ إذ لو استمر على خطابهم؛ لفاتت تلك الفائدة [وقيل غير ذلك].

(٥٢٨) سورة المؤمنون: ١٢.

(٥٢٩) سورة المؤمنون: ١٣.

(٥٣٠) سورة الأنعام: ٧١ - ٧٢.

(٥٣١) سورة الفتح: ١ - ٢.

(٥٣٢) سورة يونس: ٢٢.

ومثاله من الغيبة إلى التكلم: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فُسُقْنَهُ﴾^(٥٣٣)، وفائدته في هذه [الآية] وأمثالها التنبيه على التخصيص بالقدرة، وأنه لا يدخل تحت قدرة أحد. قاله الزمخشري. ومثاله من الغيبة إلى الخطاب: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا﴾^(٥٣٤) لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا^(٥٣٤). ومن محاسنه ما وقع في سورة الفاتحة: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ إلى قوله: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾^(٥٣٥) بالغائب، ثُمَّ بِالْخَطَابِ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(٥٣٦).

≡ تنبيهات:

الأول: شرط الالتفات أن يكون الضمير في المنتقل إليه عائداً في نفس الأمر إلى المنتقل عنه، وإلا يلزم عليه أن يكون في (أنت صديقي) التفات. الثاني: شرطه أيضاً أن يكون في جملتين، صرح به صاحب "الكشاف" وغيره، وإلا يلزم عليه أن يكون نوعاً غريباً.

الثالث: ذكر التنوخي في "الأقصى القريب" وابن الأثير وغيرهما نوعاً غريباً من الالتفات، وهو بناء الفعل للمفعول بعد خطاب فاعله أو تكلمه؛ كقوله: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ بعد ﴿أَنْعَمْتَ﴾؛ فإن الْمَعْنَى: غير الذين غضبت عليهم، وتوقف فيه صاحب "عروس الأفراح".

الرابع: قال ابن أبي الأصبع: جاء في القرآن من الالتفات قسم غريب جداً، لم أظفر في الشعر بمثاله، وهو أن يقدم المتكلم في كلامه مذكورين مرتين، ثُمَّ يخبر عن الأول منهما، وينصرف عن الإخبار عنه إلى الإخبار عن الثاني، ثُمَّ يعود إلى الإخبار عن الأول؛ كقوله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾^(٥٣٧) وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ؛ انصرف عن الإخبار عن الإنسان إلى الإخبار عن ربه تعالى، ثم قال منصرفاً عن الإخبار عن ربه تعالى إلى الإخبار عن الإنسان: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾^(٥٣٨). قال: وهذا يحسن أن يسمى: التفات الضمائر.

الخامس: يقرب من الالتفات، نقل الكلام من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لخطاب الآخر، ذكره التنوخي وابن الأثير، وهو ستة أقسام أيضاً:

(٥٣٣) سورة الروم: ٤٨.

(٥٣٤) سورة مريم: ٨٨ - ٨٩.

(٥٣٥) سورة الفاتحة: ٢ - ٤.

(٥٣٦) سورة الفاتحة: ٥.

(٥٣٧) سورة العاديات: ٦ - ٧.

(٥٣٨) سورة العاديات: ٦ - ٧.

من الواحد إلى الاثنين؛ مثاله: ﴿قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَلْفِنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا وَتَكُونُ لَكُمُ الْكِبَرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ﴾ (٥٣٩).

من [الواحد] إلى الجمع: ﴿بَنَاتُهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ (٥٤٠).

ومن الاثنين إلى الواحد: ﴿فَمَنْ رَبُّكُمَا يَمُوسَى﴾ (٥٤١).

ومن [الاثنين] إلى الجمع: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً﴾ (٥٤٢).

ومن الجمع إلى الواحد: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٥٤٣).

ومن [الجمع] إلى الاثنين: ﴿يَمْعَشَرُ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ إِنْ اسْتَطَعْتُمْ﴾ (٥٤٤) إلى قوله: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ (٥٤٥).

السادس: ويقرب منه أيضاً: الانتقال من الماضي أو المضارع أو الأمر إلى آخر؛ مثاله من المضارع إلى الماضي: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفِرْعَ﴾ (٥٤٦).

- الاطراد: هو أن يذكر المتكلم أسماء آباء الممدوح مرتبة على حكم ترتيبها في الولادة. قال ابن أبي الإصبع: ومنه في القرآن قوله تعالى حكاية عن يوسف: ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ (٥٤٧)؛ قال: وإنما لم يأت به على الترتيب المألوف؛ لأنه لم يرد هنا مجرد ذكر الآباء، وإنما ذكرهم ليذكر ملتهم التي اتبعها، فبدأ بصاحب الملة، ثم بمن أخذها عنه، أولاً فأولاً، على الترتيب.

- الانسجام: أن يكون الكلام لخلوه من الانعقاد منحدرًا كتحدّر الماء المنسجم، ويكاد لسهولة تركيبه وعذوبة ألفاظه أن يسيل رقة، والقرآن كله كذلك.

(٥٣٩) سورة يونس: ٧٨.

(٥٤٠) سورة الطلاق: ١.

(٥٤١) سورة طه: ٤٩.

(٥٤٢) سورة يونس: ٨٧.

(٥٤٣) سورة يونس: ٨٧.

(٥٤٤) سورة الرحمن: ٣٣.

(٥٤٥) سورة الرحمن: ٣٤.

(٥٤٦) سورة النمل: ٨٧.

(٥٤٧) سورة يوسف: ٣٨.

قال أهل البديع: وإذا قوي الانسجام في النشر؛ جاءت قراءته موزونة بلا قصد؛ لقوة انسجامه، ومن ذلك ما وقع في القرآن موزوناً.

فمنه من بحر الطويل: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾^(٥٤٨).

ومن الكامل: ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٥٤٩).

- الإدماج: هو أن يدمج المتكلم غرضاً في غرض، أو بديعاً في بديع، بحيث لا يظهر في الكلام إلا أحد الغرضين أو أحد البديعين؛ كقوله تعالى: ﴿لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ﴾^(٥٥٠).

[قال السيوطي:] في هذه الآية إدماج غرض في غرض؛ فإن الغرض منها تفردته تعالى بوصف الحمد، وأدمج فيه الإشارة إلى البعث والجزاء.

- الافتنان: هو الإتيان في كلام بفنين مختلفين؛ كالجمع بين الهناء والعزاء، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَتَجَّى الَّذِينَ اتَّقَوْا [وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثًا]﴾^(٥٥١)، أو الجمع بين الفخر والتعزية؛ كما في قوله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾^(٥٥٢).

- الاقتدار: هو أن يبرز المتكلم المعنى الواحد في عدة صور؛ اقتداراً منه على نظم الكلام وتركيبه، وعلى صياغة قوالب المعاني والأغراض.

قال ابن أبي الأصمغ: وعلى هذا أتت جميع قصص القرآن.

- ائتلاف اللفظ مع اللفظ، وائتلافه مع المعنى:

الأول: أن تكون الألفاظ يلائم بعضها بعضاً؛ بأن يقرن الغريب بمثله والمتداول بمثله؛ رعاية لحسن الجوار والمناسبة؛ كقوله تعالى: ﴿تَأَلَّه تَفَتَّؤُا تَذَكَّرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَتْ حَرَصًا﴾^(٥٥٣)، فأتى بأغرب ألفاظ القسم ﴿تَأَلَّه﴾، وأغرب صيغ الأفعال التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار، ﴿تَفَتَّؤُا﴾، وبأغرب ألفاظ الهلاك ﴿حَرَصًا﴾. ولما أراد غير ذلك؛ قال: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ﴾^(٥٥٤)، فأتى بجميع الألفاظ متداولة لا غرابة فيها.

(٥٤٨) سورة الكهف: ٢٩.

(٥٤٩) سورة البقرة: ٢١٣.

(٥٥٠) سورة القصص: ٨٠.

(٥٥١) سورة مريم: ٧٢.

(٥٥٢) سورة الرحمن: ٢٦-٢٧.

(٥٥٣) سورة يوسف: ٨٥.

(٥٥٤) سورة الأنعام: ١٠٩.

والثاني: أن تكون ألفاظ الكلام ملائمة للمعنى المراد، فإن كان فخماً كانت ألفاظه فخمة، أو جزلاً فجزلة، أو غريباً فغريبة، أو متداولاً فمتداولة، أو متوسطاً بين الغرابة والاستعمال فكذلك؛ كقوله: ﴿فَكُبِّكُوا فِيهَا﴾^(٥٥٥)؛ فهو أبلغ من (كبو)؛ للإشارة إلى أنهم يكون كَبًّا عنيماً فظيعاً، وقوله: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾^(٥٥٦) أتى بلفظ (الاكتساب) المشعر بالكلفة والمبالغة في جانب السيئة لثقلها.

- الاستدراك والاستثناء: شرط كونهما من البديع أن يتضمنا ضرباً من المحاسن زائداً على ما يدل عليه المعنى اللغوي.

مثال الاستدراك: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾^(٥٥٧)؛ فإنه لو اقتصر على قوله: ﴿لَمْ تُؤْمِنُوا﴾؛ لكان منفراً لهم؛ لأنهم ظنوا الإقرار بالشهادتين من غير اعتقاد إيماناً، فأوجبت البلاغة ذكر الاستدراك؛ ليعلم أن الإيمان موافقة القلب لللسان، وإن انفرد اللسان بذلك يسمى إسلاماً ولا يسمى إيماناً، وزاد ذلك إيضاحاً بقوله: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾، فلما تضمن الاستدراك إيضاح ما عليه ظاهر الكلام من الأشكال؛ عدّ من المحاسن.

ومثال الاستثناء: ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾^(٥٥٨)؛ فإن الإخبار عن هذه المدة بهذه الصيغة يُمهّد عذر نوح في دعائه على قومه بدعوة أهلكتهم عن آخرهم، إذ لو قيل: فليث فيهم تسعمائة وخمسين عاماً؛ لم يكن فيه من التهويل ما في الأول؛ لأن لفظ (الألف) في الأول أول ما يطرّق السمع فيشتغل بها عن سماع بقية الكلام، وإذا جاء الاستثناء لم يبق له بعد ما تقدمه وقع يزيل ما حصل عنده من ذكر الألف.

- الاختصاص: ذكره ابن فارس، وهو أن يكون كل كلام في سورة مقتصاً من كلام في سورة أخرى أو في تلك السورة؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنْتُ مِنَ الْمُخْضَرِّينَ﴾^(٥٥٩) مأخوذ من قوله: ﴿أُولَئِكَ فِي الْعَذَابِ مُحْضَرُونَ﴾^(٥٦٠).

(٥٥٥) سورة الشعراء: ٦٤

(٥٥٦) سورة البقرة: ٢٨٦.

(٥٥٧) سورة الحجرات: ١٤.

(٥٥٨) سورة العنكبوت: ٢٧.

(٥٥٩) سورة الصافات: ٥٧.

(٥٦٠) سورة سبأ: ٣٦.

- الإبدال: هو إقامة بعض الحروف مقام بعض، وجعل منه ابن فارس: ﴿فَانْفَلَقَ﴾^(٥٦١)؛ أي: انفرق، ولهذا قال: ﴿فَكَانَ كُلُّ فَرْقٍ﴾^(٥٦٢)، فالراء واللام متعاقبتان.

- تأكيد المدح بما يشبه الذم: قال ابن أبي الإصبع: هو في غاية العزة في القرآن.
[قال السيوطي:] [منه] قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْتَ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾^(٥٦٣)؛ فإن ظاهر الاستثناء أن ما بعده حق يقتضي الإخراج، فلما كان صفة مدح يقتضي الإكرام لا الإخراج؛ كان تأكيداً للمدح بما يشبه الذم.

- النفويف: هو إتيان المتكلم بمعانٍ شتى من المدح والوصف وغير ذلك من الفنون، كل فن في جملة منفصلة عن أختها، مع تساوي الجمل في الزنة، وتكون في الجمل الطويلة والمتوسطة والقصيرة.

[مثاله] من الطويلة: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾^(٧٨) وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ ﴿٥٦٤﴾.

قال ابن أبي الإصبع: ولم يأت المركب من القصيرة في القرآن.

- التقسيم: هو استيفاء أقسام الشيء الموجودة، لا الممكنة عقلاً؛ نحو: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ﴾^(٥٦٥) الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا؛ إذ ليس في رؤية البرق إلا الخوف من الصواعق والطمع في الأمطار، ولا ثالث لِهَذين القسمين.

- التدييح: هو أن يذكر المتكلم ألواناً يقصد التورية بها والكناية.

قال ابن أبي الإصبع: كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٍ﴾^(٥٦٦).

قال: المراد بذلك -والله أعلم- الكناية عن المشتبه والواضح من الطرق؛ لأن الجادة البيضاء هي الطريق التي كثر السلوك عليها جداً، وهي أوضح الطرق وأبينها، ودونها الحمراء، ودون الحمراء السوداء؛ كأنها في الخفاء والالتباس ضد البيضاء في الظهور والوضوح، ولما كانت هذه الألوان

(٥٦١) سورة الشعراء: ٦٣.

(٥٦٢) سورة الشعراء: ٦٣.

(٥٦٣) سورة الحج: ٤٠.

(٥٦٤) سورة الشعراء: ٧٨-٨١.

(٥٦٥) سورة الرعد: ١٢.

(٥٦٦) سورة فاطر: ٢٧.

الثلاثة في الظهور للعين طرفين وواسطة؛ فالطرف الأعلى في الظهور والبياض، والطرف الأدنى في الخفاء والسواد، والأحمر بينهما على وضع الألوان في التركيب، وكانت ألوان الجبال لا تخرج عن هذه الألوان الثلاثة، والهداية بكل علم نصب للهداية، منقسمة هذه القسمة، أتت الآية الكريمة منقسمة كذلك، فحصل فيها التدبير وصحة التقسيم.

- التثنية: هو أن يقصد المتكلم إلى شيء بالذكر دون غيره مما يسد مسده؛ لأجل نكتة في المذكور ترجح مجيئه على سواه؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّعَرَى﴾^(٥٦٧)، خص الشعرى بالذكر دون غيرها من النجوم -وهو تعالى رب كل شيء-؛ لأن العرب كان ظهر فيهم رجل يُعرف بابن أبي كبشة عَبْدَ الشعرى، ودعا خلقاً إلى عبادتها، فأنزل الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّعَرَى﴾ التي أُدِّعيت فيها الربوبية.

- التجريد: هو أن يُنتزع من أمر ذي صفة آخر مثله؛ مبالغة في كمالها؛ نحو: مررت بالرجل الكريم والنسمة المباركة، جردوا من الرجل الكريم آخر مثله متصفاً بصفة البركة وعطفوه عليه؛ كأنه غيره، وهو هو.

ومن أمثلته في القرآن: ﴿لَمْ يَكُنْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾^(٥٦٨)، ليس المعنى أن الجنة فيها دار الخلد وغير دار الخلد، بل هي نفسها دار الخلد، فكأنه جرد من الدار داراً.

- التعديد: هو إيقاع الألفاظ المفردة على سياق واحد، وأكثر ما يوجد في الصفات؛ كقوله: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيِّمُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾^(٥٦٩).

- الترتيب: هو أن يورد أوصاف الموصوف على ترتيبها في الخلقة الطبيعية، ولا يُدخل وصفاً زائداً، ومثله عبد الباقي اليميني بقوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشْدَّكُمْ ثُمَّ لَتَكُونُوا شُيُوخاً﴾^(٥٧٠).

- الترقى والتدلي: في نوع التقديم والتأخير.

- التضمين: يطلق على أشياء:

أحدها: إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه، وهو من نوع المجاز.

(٥٦٧) سورة النجم: ٤٩.

(٥٦٨) سورة فصلت: ٢٨.

(٥٦٩) سورة الحشر: ٢٣.

(٥٧٠) سورة فاطر: ٦٧.

الثاني: حصول معنى فيه من غير ذكر له باسم هو عبارة عنه، وهو من نوع الإيجاز.

الثالث: تعلق ما بعد الفاصلة بها، وهو من نوع الفواصل.

الرابع: إدراج كلام الغير في أثناء الكلام لقصد تأكيد المعنى أو ترتيب النظم، وهذا هو النوع البديعي؛ كإيداع حكايات المخلوقين في القرآن؛ كقوله تعالى حكاية عن الملائكة: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا﴾^(٥٧١).

- الجنس: هو تشابه اللفظين في اللفظ.

قال في "كنز البراعة": وفائدته الميل إلى الإصغاء إليه؛ فإن مناسبة الألفاظ تُحدث ميلاً وإصغاء إليها، ولأن اللفظ المشترك إذا حُمِلَ على معنى ثم جاء والمراد به آخر؛ كان للنفس تشوّق إليها. وأنواع الجنس كثيرة.

مثاله: ﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعَمُنِي وَيَسْقِينِي﴾^(٧٩) وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِي^(٥٧٢)، والجناس في (يسقين) و(يشفين) - ويسمى جناس الخط-؛ بأن تختلف الحروف في النقط.

≡ تنبيه:

لكون الجنس من المحاسن اللفظية لا المعنوية ترك عند قوة المعنى؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾^(٥٧٣)؛ قيل: ما الحكمة في كونه لم يقل: (وما أنت بمصدق)؛ فإنه يؤدي معناه مع رعاية التجنيس، وأجيب: بأن في ﴿مُؤْمِنٍ لَنَا﴾ من المعنى ما ليس في (مصدق)؛ لأن معنى قولك: (فلان مصدق لي): قال لي: صدقت، وأما (مؤمن)؛ فمعناه مع التصديق: إعطاء الأمن، ومقصودهم: التصديق وزيادة، وهو طلب الأمن، فلذلك عبر به.

- الجمع: هو أن يجمع بين شيئين أو أشياء متعددة في حكم؛ كقوله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^(٥٧٤)، جمع المال والبنون في الزينة.

- الجمع والتفريق: هو أن تدخل شيئين في معنى وتفرق بين جهتي الإدخال، وجعل منه الطيبي قوله: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا.....﴾^(٥٧٥) الآية؛ جمع النفسين في حكم التوفي، ثم فرق بين جهتي التوفي بالحكم بالإمسك والإرسال؛ أي: الله يتوفى بالإمسك والإرسال؛ أي: الله يتوفى

(٥٧١) سورة البقرة: ٣٠.

(٥٧٢) سورة الشعراء: ٧٩-٨٠.

(٥٧٣) سورة يوسف: ١٧.

(٥٧٤) سورة الكهف: ٤٦.

(٥٧٥) سورة الزمر: ٤٢.

الأنفس التي تُقبض والتي لم تُقبض، فيمسك الأولى ويرسل الأخرى.

- الجمع والتقسيم: وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾^(٥٧٦).

- الجمع مع التفريق والتقسيم: كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾؛ لأنها معنى، إذ النكرة في سياق النفي تعم، والتفريق في قوله: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾^(٥٧٧)، والتقسيم في قوله: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا﴾.

- جمع المؤنث والمختلف: هو أن يريد التسوية بين ممدوحين، فيأتي بمعانٍ مؤتلفة في مدحهما، ويروم بعد ذلك ترجيح أحدهما على الآخر بزيادة فضل لا ينقص الآخر، فيأتي لأجل ذلك بمعانٍ تُخالف معنى التسوية؛ كقوله تعالى: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ...﴾^(٥٧٨) الآية؛ سوى في الحكم والعلم وزاد فضل سليمان بالفهم.

- حسن النسق: هو أن يأتي المتكلم بكلمات متتاليات معطوفات متلاحمات تلاحمًا سليمًا مستحسنًا بحيث إذا أفردت كل جملة منه قامت بنفسها واستقل معناها بلفظها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَتَآرَضُ أَلْبَعَىٰ مَاءُكَ...﴾^(٥٧٩) الآية؛ فإن جملة معطوف بعضها على بعضها بواو النسق على الترتيب الذي تقتضيه البلاغة.

- عتاب المرء نفسه: منه: ﴿وَيَوْمَ يَعْصُ الظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَلَيْتَنِي...﴾^(٥٨٠) الآيات.

- العكس: هو أن يؤتى بكلام يقدم فيه جزء ويؤخر جزء، ثم يُقدّم المؤخر ويُؤخر المُقدّم؛ كقوله تعالى: ﴿لَا هُنَّ حُلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحُلُّونَ لَهُنَّ﴾^(٥٨١).

- العنوان: قال ابن أبي الإصبع: هو أن يأخذ المتكلم في غرض، فيأتي لقصد تكميله وتأكيده بأمثلة في ألفاظ تكون عنوانًا لأخبار متقدمة وقصص سالفة، ومنه نوع عظيم جدًّا، وهو عنوان العلوم؛ بأن يذكر في الكلام ألفاظًا تكون مفاتيح لعلوم ومداخل لها؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُرَى

(٥٧٦) سورة فاطر: ٣٢.

(٥٧٧) سورة هود: ١٠٥ - ١٠٨ وما بعدها.

(٥٧٨) سورة الأنبياء: ٧٨.

(٥٧٩) سورة هود: ٤٤.

(٥٨٠) سورة هود: ٢٧.

(٥٨١) سورة الممتحنة: ١٠.

إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴿٥٨٢﴾ الآيات، فيها عنوان علم الكلام وعلم الجدل وعلم الهيئة.

- الفوائد: هو مختص بالفصاحة دون البلاغة؛ لأنه الإتيان بلفظة تنزل منزلة الفريدة من العقد

- وهي الجوهرية التي لا نظير لها- تدل على عظم فصاحة هذا الكلام، وقوة عارضته، وجزالة منطقها، وأصالة عريته؛ بحيث لو أسقطت من الكلام؛ عزت على الفصحاء غرابتها، منه لفظ (حصحص) في قوله: ﴿أَلَفَنَ حَصْحَصَ الْحَقِّ﴾ ﴿٥٨٣﴾.

- القسم: هو أن يريد المتكلم الحلف على شيء، فيحلف بما يكون فيه فخر له، أو تعظيم لشأنه، أو تنويه لقدره، أو ذم لغيره، أو جاريًا مجرى الغزل والترفق، أو خارجًا مخرج الموعظة والزهد؛ كقوله: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْتُمْ نَطْقُونَ﴾ ﴿٥٨٤﴾: أقسم بجلالته بقسم يوجب الفخر، لتضمنه التمدح بأعظم قدرة وأجل عظمة.

- الف والنشر: هو أن يذكر شيئان أو أشياء؛ إما تفصيلاً بالنص على كل واحد، أو إجمالاً بأن يؤتى بلفظ يشتمل على متعدد، ثم يذكر أشياء على عدد ذلك كل واحد يرجع إلى واحد من المتقدم، ويفوض إلى عقل السامع رد كل واحد إلى ما يليق به.

مثاله: ﴿جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ ﴿٥٨٥﴾، فالسكون راجع إلى الليل، والابتغاء راجع إلى النهار، وهو لف ونشر تفصيلي.

- المشاكلة: ذكر الشيء بلفظ غيره؛ لوقوعه في صحبته تحقيقاً أو تقريراً؛ كقوله: ﴿وَجَزَّوْا سَيِّئَةً سَيِّئَةً مِثْلَهَا﴾ ﴿٥٨٦﴾، فجعل جزاء السيئة سيئة مشاكلة؛ لأن الجزاء حق لا يوصف بأنه سيئة.

- المزوجة: أن يزاوج بين معنيين في الشرط أو الجزاء أو ما جرى مجراهما، ومنه في القرآن: ﴿وَاتَّبَعْتَهُ ءَايَاتُنَا فَأَنسَلَخْ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ ﴿٥٨٧﴾.

- المبالغة: أن يذكر المتكلم وصفاً فيزيد فيه حتى يكون أبلغ من المعنى الذي قصده، وهو ضربان: مبالغة بالوصف؛ بأن يخرج إلى حد الاستعارة، ومنه: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ

(٥٨٢) سورة الأنعام: ٥٧.

(٥٨٣) سورة يوسف: ٥١.

(٥٨٤) سورة الذاريات: ٢٣.

(٥٨٥) سورة القصص: ٧٣.

(٥٨٦) سورة الشورى: ٤٠.

(٥٨٧) سورة الأعراف: ١٧٥.

نَازٍ^(٥٨٨)، ومبالغة بالصيغة، وصيغة المبالغة: (فَعْلَان)؛ كالرحمن، و(فَعْلِيل)؛ كالرحيم، و(فَعَّال)؛ كالتواب، و(فَعُول)؛ كغفور، و(فَعَّل)؛ كحذر، و(فَعَّال) بالتخفيف؛ كعجاب، و(فَعَّل)؛ ككُبد، و(فَعَّلِي)؛ كالحسنَى.

≡ فائدة [حول المبالغة في صفات الله^(٥٨٩)]:

قال الزركشي في "البرهان": التحقيق أن صيغ المبالغة قسمان:

أحدهما: ما تحصل المبالغة فيه بحسب زيادة الفعل.

والثاني: بحسب تعدد المفعولات، ولا شك أن تعددها لا يوجب للفعل زيادة، إذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة متعددين، وعلى هذا القسم تنزل صفاته تعالى، ويرتفع الإشكال.

- المطابقة: وتسمى الطباق، الجمع بين متضادين في الجملة، وهو قسمان: حقيقي ومجازي، والثاني يسمى التكافؤ، وكل منهما إما لفظي أو معنوي، وإما طباق إيجاب أو سلب، ومن أمثلة ذلك: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾^(٥٩٠): الطباق بين ﴿فَلْيَضْحَكُوا﴾، و﴿وَلْيَبْكُوا﴾.

- المواربة^(٥٩١): براء مهمله وباء موحدة: أن يقول المتكلم قولاً يتضمن ما ينكر عليه، فإذا حصل الإنكار؛ استحضر بحذقه وجهاً من الوجوه يتخلص به: إما بتحريف كلمة، أو تصحيفها، أو زيادة، أو نقص.

قال ابن أبي الإصبع: ومنه قوله تعالى حكاية عن أكبر أولاد يعقوب: ﴿أَرْجِعُوا إِلَىٰ آبَائِكُمْ فَقُولُوا يَتَابَعْنَا إِنَّا نَبْتَكِ سَرَقًا﴾^(٥٩٢)؛ فإنه قرئ: ﴿إِنَّ ابْنَكَ سَرَقٌ﴾ ولم يسرق، فأتى بالكلام على الصحة بإبدال ضمة من فتحة وتشديد الراء وكسرتها.

- المراجعة: قال ابن أبي الإصبع: هي أن يحكي المتكلم مراجعة من القول جرت بينه وبين مجاور له بأوجز عبارة وأعدل سبك وأعذب ألفاظ، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾^(٥٩٣).

(٥٨٨) سورة النور: ٣٥.

(٥٨٩) انظر البحث الذي كتبه د. عبد العظيم المطعني بعنوان (أسس بلاغية تطبيقها على البيان القرآني محظور مثل المبالغة والسجع)، نشره ضمن كتابه "من قضايا البلاغة والنقد" (ص ١٣٢ - ١٦٠).

(٥٩٠) سورة: التوبة: ٨٢.

(٥٩١) في النفس شيء من وجود هذا النوع البديعي في القرآن، والمثال الذي ذكره فيه نظر، والله أعلم.

(٥٩٢) سورة يوسف: ٨١.

(٥٩٣) سورة البقرة: ١٢٤.

[قال السيوطي:] جمعت: الخبر والطلب، والإثبات والنفي، والتأكيد والحذف، والبشارة والندارة، والوعد والوعيد.

- التزاهة: هي خلوص ألفاظ المهجاء من الفحش، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾، ثُمَّ قَالَ: ﴿أَفِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحْيِفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (٥٩٤).

- الإبداع: أن يشتمل الكلام على عدة ضروب من البديع. قال ابن أبي الإصبع: ولم أر في الكلام مثل قوله تعالى: ﴿يَتَأَرَّضُ أَبْلَعَى مَاءَهُ﴾ (٥٩٥)؛ فإن فيها عشرين ضرباً من البديع وهي سبع عشرة لفظة.

النوع الخامس والستون (٥٩٦) في أمثال القرآن

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ (٥٩٧)، وقال تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ (٥٩٨).

وأخرج البيهقي (٥٩٩) عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن القرآن نزل على خمسة أوجه: حلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال، فاعملوا بالحلال، واجتنبوا الحرام، واتبعوا المحكم، وآمنوا بالمتشابه، واعتبروا بالأمثال».

قال الماوردي: من أعظم علم القرآن علم أمثاله، والناس في غفلة عنه لا اشتغالهم بالأمثال وإغفالهم المثلات، والمثل بلا مثل كالفرس بلا لجام والناقعة بلا زمام. وقال غيره: قد عده الشافعي ممّا يجب على المجتهد معرفته من علوم القرآن، فقال: ثُمَّ معرفة ما ضرب فيه من الأمثال الدوال على طاعته، المبينة لاجتناب ناهيه. وقال الشيخ عز الدين: إنّما ضرب الله الأمثال في القرآن تذكيراً ووعظاً فما اشتمل منها على تفاوت ثواب أو على إحباط عمل أو على مدح أو ذم أو نحوه؛ فإنه يدل على الإحكام.

(٥٩٤) سورة النور: ٤٨ - ٥٠.

(٥٩٥) سورة هود: ٤٤.

(٥٩٦) هو النوع السادس والستون على ترتيب السيوطي.

(٥٩٧) سورة الروم: ٢٧.

(٥٩٨) سورة العنكبوت: ٤٣.

(٥٩٩) قال في غاية البيان: "ضعيف جداً: وقد سبق في النوع الثاني والخمسين" اهـ.

وقال غيره: ضرب الأمثال في القرآن يستفاد منه أمور كثيرة: التذكير والوعظ، والحث والزجر، والاعتبار والتقدير، وتقريب المراد للعقل وتصويره بصورة المحسوس؛ فإن الأمثال تُصوِّر المعاني بصورة الأشخاص؛ لأنها أثبت في الأذهان؛ لاستعانة الذهن فيها بالحواس. ومن ثمَّ كان الغرض من المثل تشبيه الخفي بالجلي، والغائب بالمشاهد. وتأتي أمثال القرآن مشتملة على بيان بتفاوت الأجر، وعلى المدح والذم، وعلى الثواب والعقاب، وعلى تفخيم الأمر أو تحقيره، وعلى تحقيق أمر أو إبطاله. قال تعالى: ﴿وَضَرَبْنَا لَكُمْ الْأَمْثَالَ﴾^(٦٠٠)، فامتد علينا بذلك لما تضمنه من الفوائد. قال الزركشي في "البرهان"^(٦٠١): ومن حكمته تعليم البيان، وهو من خصائص هذه الشريعة.

قال الزمخشري: التمثيل إنما يصار إليه لكشف المعاني، وإدناء المتوهم من المشاهد، فإن كان المُمَثَّل له عظيمًا؛ كان المُمَثَّل به مثله، وإن كان حقيرًا؛ كان المُمَثَّل به كذلك. وقال الأصهباني: لضرب العرب الأمثال واستحضار العلماء النظائر شأن ليس بالخفي في إبراز خفيات الدقائق ورفع الأستار عن الحقائق: تريك المتخيل في صورة المتحقق، والمتوهم في معرض المتيقن، والغائب كأنه مشاهد، وفي ضرب الأمثال تنكيت للخصم الشديد الخصومة، وقمع لسورة الجامع الآبي؛ فإنه يؤثر في القلوب ما لا يؤثر فيها وصف الشيء في نفسه، ولذلك أكثر الله تعالى في كتابه وفي سائر كتبه الأمثال، ومن سور الإنجيل سورة تسمى سورة الأمثال، وفشت في كلام النبي ﷺ وكلام الأنبياء والحكماء.

فصل

أمثال القرآن قسمان: ظاهر مصرح به، وكامن لا ذكر للمثل فيه. - فمن أمثلة الأول قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾^(٦٠٢) الآيات؛ ضرب فيها للمنافقين مثلين: مثلاً بالنار، ومثلاً بالمطر. أخرج ابن أبي حاتم وغيره من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس؛ قال: «هذا مثل ضربه الله للمنافقين، كانوا يعتزون بالإسلام، فيناكحهم المسلمون ويوارثونهم ويقاسمونهم

(٦٠٠) سورة إبراهيم: ٤٥.

(٦٠١) (١/ ٤٨٧).

(٦٠٢) سورة البقرة: ١٧.

الفيء، فلما ماتوا؛ سلبهم الله العز كما سلب صاحب النار ضوئه ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ﴾؛ يقول: في عذاب، ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ هو المطر ضرب مثله في القرآن، ﴿فِيهِ ظُلُمَاتٌ﴾: ابتلاء، ﴿وَرَعْدٌ وَرَقٌّ﴾: تخويف، ﴿يَكَادُ الْبَرُّ يُخْطَفُ أَبْصَرُهُمْ﴾؛ يقول: يكاد محكم القرآن يدل على عورات المنافقين، ﴿كَلَمَّا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾^(٦٠٣)؛ يقول: كلما أصاب المنافقون في الإسلام عزاً اطمأنوا، فإن أصاب الإسلام نكبة قاموا فأبوا ليرجعوا إلى الكفر؛ كقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ﴾^(٦٠٤) الآية^(٦٠٥).

- وأما الكامنة؛ فقال الماوردي: سمعت أبا إسحاق إبراهيم بن مضارب بن إبراهيم يقول: سمعت أبي يقول: سألت الحسين بن الفضل، فقلت: إنك تُخرج أمثال العرب والعجم من القرآن، فهل تجد في كتاب الله: خير الأمور أوساؤها؟ قال: نعم؛ في أربعة مواضع: قوله تعالى: ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ عَوَانٌ بَيْنَكَ ذَلِكَ﴾^(٦٠٦)، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾^(٦٠٧)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾^(٦٠٨)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾^(٦٠٩).
قلت: فهل تجد في كتاب الله: من جهل شيئاً عاداه؟ قال: نعم؛ في موضعين: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ﴾^(٦١٠)، و﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾^(٦١١).
قلت: فهل تجد في كتاب الله: احذر شر من أحسنت إليه؟ قال: نعم؛ ﴿وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ

(٦٠٣) سورة البقرة: ١٩ - ٢٠.

(٦٠٤) سورة الحج: ١١.

(٦٠٥) قال في غاية البيان: "حسن: أخرجه ابن جرير في التفسير (١/ ١٤٢) وابن أبي حاتم في التفسير (١/ ٥٠ رقم ١٥٨) من طريقين عن أبي صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس عنه به "اهـ".

(٦٠٦) سورة البقرة: ٦٨.

(٦٠٧) سورة الفرقان: ٦٧.

(٦٠٨) سورة الإسراء: ٢٩.

(٦٠٩) سورة الإسراء: ١١٠.

(٦١٠) سورة يونس: ٣٩.

(٦١١) سورة الأحقاف: ١١.

أَغْنَاهُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴿٦١٢﴾.

قلت: فهل تجد في كتاب الله: ليس الخبر كالعيان؟ قال: في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ ﴿٦١٣﴾.

قلت: فهل تجد: في الحركات بركات؟ قال: في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرْغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾ ﴿٦١٤﴾.

قلت: فهل تجد: كما تدين تدان؟ قال: في قوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ ﴿٦١٥﴾.

قلت: فهل تجد فيه قولهم: حين تقلى تدري؟ قال: ﴿وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حَيْثُ يَرَوْنَ الْعَذَابَ مَنْ أَضَلَّ سَبِيلًا﴾ ﴿٦١٦﴾.

قلت: فهل تجد فيه: لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين؟ قال: ﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمَنُكُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ﴾ ﴿٦١٧﴾.

قلت: فهل تجد فيه: من أعان ظالمًا سلط عليه؟ قال: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ ﴿٦١٨﴾.

قلت: فهل تجد فيه قولهم: لا تلد الحية إلا حية؟ قال: ﴿وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاكِرًا كَفَّارًا﴾ ﴿٦١٩﴾.

قلت: فهل تجد فيه: للحيطان آذان؟ قال: ﴿وَفِيكُمْ سَمْعُونَ لَهُمْ﴾ ﴿٦٢٠﴾.

قلت: فهل تجد فيه: الجاهل مرزوق والعالم محروم؟ قال: ﴿مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ ﴿٦٢١﴾.

(٦١٢) سورة التوبة: ٧٤.

(٦١٣) سورة البقرة: ٢٦٠.

(٦١٤) سورة النساء: ١٠٠.

(٦١٥) سورة النساء: ١٢٣.

(٦١٦) سورة الفرقان: ٤٢.

(٦١٧) سورة يوسف: ٦٤.

(٦١٨) سورة الحج: ٤.

(٦١٩) سورة نوح: ٢٧.

(٦٢٠) سورة التوبة: ٤٧.

(٦٢١) سورة مريم: ٧٥.

قلت: فهل تجد فيه: الحلال لا يأتيك إلا قوتاً، والحرام لا يأتيك إلا جزافاً؟ قال: ﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ﴾ (٦٢٢).

النوع السادس والستون (٦٢٣) في أقسام القرآن

أقسم الله تعالى بنفسه في القرآن في سبعة مواضع:

- [قوله تعالى:] ﴿قُلْ إِي وَرَبِّ إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ (٦٢٤).
 - ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ (٦٢٥).
 - ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾ (٦٢٦).
 - ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْعَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (٦٢٧).
 - ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (٦٢٨).
 - ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ (٦٢٩).
 - ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ ﴿٦٣٠﴾ ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ (٦٣٠).
- والباقي كله قسم بمخلوقاته؛ كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ وَالزَّيْتُونَ﴾، ﴿وَالصَّفَافَتِ﴾، ﴿وَالشَّمْسُ﴾، ﴿وَاللَّيْلُ﴾، ﴿وَالصُّحَى﴾، ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِالْخَنَسِ﴾، والقسم لا يكون إلا باسم معظم.
- فإن قيل: كيف أقسم بالخلق وقد ورد النهي عن القسم بغير الله؟ قلنا: أجيب عنه بأوجه:
- أحدها: أنه على حذف مضاف؛ أي: ورب التين ورب الشمس، وكذا الباقي.

(٦٢٢) سورة الأعراف: ١٦٣.

(٦٢٣) هو النوع السابع والستون على ترتيب السيوطي.

(٦٢٤) سورة يونس: ٥٣.

(٦٢٥) سورة التغابن: ٧.

(٦٢٦) سورة مريم: ٦٨.

(٦٢٧) سورة الحجر: ٩٢.

(٦٢٨) سورة النساء: ٦٥.

(٦٢٩) سورة المعارج: ٤.

(٦٣٠) سورة الذاريات: ٢٢-٢٣.

الثاني: أن العرب كانت تعظم هذه الأشياء وتقسم بها، فنزل القرآن على ما يعرفونه.
 الثالث: أن الأقسام إنما تكون بما يعظمه المقسم أو يُجمله وهو فوقه، والله تعالى ليس شيء فوقه، فأقسم تارة بنفسه، وتارة بمصنوعاته؛ لأنها تدل على باري وصانع.
 والقصد بالقسم تحقيق الخبر وتوكيده، حتى جعلوا مثل: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾^(٦٣١) قسمًا، وإن كان فيه إخبار بشهادة؛ لأنه لما جاء توكيدًا للخبر سُمي قسمًا.
 وقد قيل: ما معنى القسم منه تعالى؟ فإنه إن كان لأجل المؤمن؛ فالمؤمن مصدق بمجرد الإخبار من غير قسم، وإن كان لأجل الكافر فلا يفيدُه (!).

وأجيب: بأن القرآن نزل بلغة العرب، ومن عادتهم القسم إذا أرادت أن تؤكد أمرًا.
 وأجاب أبو القاسم القشيري بأن الله ذكر القسم لكمال الحجة وتأكيدها، وذلك أن الحكم يُفصل باثنين: إما بالشهادة، وإما بالقسم، فذكر تعالى في كتابه النوعين حتى لا يبقى لهم حجة، فقال: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ﴾^(٦٣٢)، وقال: ﴿قُلْ إِي وَرَبِّ إِنَّهُ لَحَقُّ﴾^(٦٣٣)، وعن بعض الأعراب أنه لما سمع قوله تعالى: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾^(٦٣٤) فورب السماء والأرض إنه لَحَقُّ^(٦٣٤)؛ صرخ وقال: من ذا الذي أغضب الجليل حتى أُلجأه إلى اليمين؟

قال ابن القيم^(٦٣٥): اعلم أن الله ﷻ يقسم بأمور على أمور، وإنما يقسم بنفسه المقدسة الموصوفة بصفاته أو بآياته المستلزمة لذاته وصفاته، وإقسامه ببعض المخلوقات دليل على أنه من عظيم آياته.
 فالقسم: إما على جملة خبرية، وهو الغالب؛ كقوله: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ﴾^(٦٣٦)، وإما على جملة طلبية؛ كقوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾^(٦٣٧) عما كانوا يعملون.

مع أن هذا القسم قد يراد به تحقيق المقسم عليه، فيكون من باب الخبر، وقد يراد به تحقيق القسم، فالمقسم عليه يراد بالقسم توكيده وتحقيقه، فلا بد أن يكون مِمَّا يحسن فيه، وذلك كالأمور الغائبة والخفية إذا أقسم على ثبوتها، فأما الأمور المشهورة الظاهرة؛

(٦٣١) سورة المنافقون: ١.

(٦٣٢) سورة آل عمران: ١٨.

(٦٣٣) سورة يونس: ٥٣.

(٦٣٤) سورة الذاريات: ٢٢-٢٣.

(٦٣٥) "التبيان في أقسام القرآن" (ص ١-٣).

(٦٣٦) سورة الذاريات: ٢٣.

(٦٣٧) سورة الحجر: ٩٢-٩٣.

كالشمس، والقمر، والليل، والنهار، والسماء، والأرض؛ فهذه يُقسَمُ بها ولا يُقسَمُ عليها.
وما أقسم عليه الرب؛ فهو من آياته، فيجوز أن يكون مقسمًا به، ولا ينعكس.
وهو سبحانه يذكر جواب القسم تارة، وهو الغالب، ويحذفه أخرى؛ كما يحذف
جواب (لو) كثيرًا للعلم به.

والقسم لما كان يكثر في الكلام؛ اختصر فصار فعل القسم يُحذف ويكتفى بالباء، ثمَّ
عوض من الباء الواو في الأسماء الظاهرة، والتاء في اسم الله تعالى؛ كقوله: ﴿وَتَأْتِيهِمْ لَأَكِيدَنَّ
أَصْنُمَهُمْ﴾ (٦٣٨).

قال (٦٣٩): ثُمَّ هو ﷻ يقسم على أصول الإيمان التي تجب على الخلق معرفتها، وتارة
يقسم على التوحيد، وتارة يقسم على أن القرآن حق، وتارة على أن الرسول حق، وتارة على
الجزاء والوعد والوعيد، وتارة يقسم على حال الإنسان.

فالأول: كقوله: ﴿وَالصَّفَاتِ صَفًا﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ إِلَهَكُمْ لَوَاحِدٌ﴾ (٦٤٠).
والثاني: كقوله: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ﴾ (٦٤١) ﴿وَأَنَّهُ لَقَسَمٌ لِّوَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ (٦٤٢) ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ
كَرِيمٌ﴾ (٦٤٣).

والثالث: كقوله: ﴿يَسَّ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ (٦٤٤) ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ (٦٤٥).
﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ (٦٤٦) ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ (٦٤٧) الآيات.
والرابع: كقوله: ﴿وَالذَّارِبِ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ﴾ (٦٤٨) ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ لَوْفَعُ﴾ (٦٤٩)،
﴿وَالْمُرْسَلَتِ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَفْعٌ﴾ (٦٥٠).
والخامس: كقوله: ﴿وَالَيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾ (٦٥١) الآيات، ﴿وَالْعَدِيدِ﴾

(٦٣٨) سورة الأنبياء: ٥٧.

(٦٣٩) "التبيان في أقسام القرآن" (ص ٣-٢٥) بتصرف واختصار.

(٦٤٠) سورة الصافات: ١-٤.

(٦٤١) سورة النجم: ١-٢.

(٦٤٢) سورة يس: ١-٣.

(٦٤٣) سورة النجم: ١-٢.

(٦٤٤) سورة الذاريات: ١-٦.

(٦٤٥) سورة المرسلات: ١-٧.

(٦٤٦) سورة الليل: ١-٤.

إلى قوله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾^(٦٤٧)، ﴿وَالْعَصْرِ﴾^(٦٤٨)، ﴿وَإِلَىٰ آلِ عِصَىٰ﴾^(٦٤٩)، ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾^(٦٥٠)، ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾^(٦٥١).

قال^(٦٥١): وأكثر ما يحذف الجواب إذا كان في نفس المقسم به دلالة على المقسم عليه؛ فإن المقصود يحصل بذكره، فيكون حذف المقسم عليه أبلغ وأوجز؛ كقوله: ﴿صَّ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾^(٦٥٢)؛ فإن في المقسم به من تعظيم القرآن ووصفه بأنه ذو الذكر المتضمن لتذكير العباد وما يحتاجون إليه والشرف والقدر ما يدل على المقسم عليه - وهو كونه حقاً من عند الله غير مفترى كما يقوله الكافرون - ولهذا قال كثيرون: إن تقدير الجواب: إن القرآن لحق، وهذا يطرد في كل ما شابه ذلك؛ كقوله: ﴿قَدْ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾^(٦٥٣)، وقوله: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾^(٦٥٤)؛ فإنه يتضمن إثبات المعاد، وقوله: ﴿وَالْفَجْرِ﴾^(٦٥٥) الآيات؛ فإنها أزمان تتضمن أفعلاً معظمة من المناسك وشعائر الحج التي هي عبودية محضة لله تعالى وذل وخضوع لعظمته، وفي ذلك تعظيم ما جاء به محمد وإبراهيم - عليه الصلاة والسلام -.

قال^(٦٥٦): ومن لطائف القسم قوله: ﴿وَالضُّحَىٰ﴾^(٦٥٧) والآيات، أقسم تعالى على إنعامه على رسوله وإكرامه له، وذلك متضمن لتصديقه له، فهو قسم على صحة نبوته وعلى جزائه في الآخرة، فهو قسم على النبوة والمعاد، وأقسم بآيتين عظيمتين من آياته، وتأمل

(٦٤٧) سورة العاديات: ١ - ٦.

(٦٤٨) سورة العصر: ١ - ٢.

(٦٤٩) سورة التين: ١ - ٤.

(٦٥٠) سورة البلد: ١ - ٤.

(٦٥١) "التيان في أقسام القرآن" (١٠ - ٢٩)؛ بتصرف.

(٦٥٢) سورة ص: ١.

(٦٥٣) سورة ق: ١.

(٦٥٤) سورة القيامة: ١.

(٦٥٥) سورة الفجر: ١.

(٦٥٦) "التيان في أقسام القرآن" (٧٢ - ٧٣)؛ بتصرف.

(٦٥٧) سورة الضحى: ١.

مطابقة هذا القسم -وهو نور الضحى الذي يوافي بعد ظلام الليل- للمقسّم عليه- وهو نور الوحي الذي وافاه بعد احتباسه عنه حتّى قال أعداؤه: ودّع محمداً ربه-، فأقسم بضوء النهار بعد ظلمة الليل على ضوء الوحي ونوره بعد ظلمة احتباسه واحتجابه.

أفرد [ابن قيم الجوزية هذا النوع] بالتصنيف في مجلد سماه "التبيان" (٦٥٨).

النوع السابع والستون (٦٥٩) في جدل القرآن (٦٦٠)

قال العلماء: قد اشتمل القرآن العظيم على جميع أنواع البراهين والأدلة، وما من برهان ودلالة وتقسيم تبني من كليات المعلومات العقلية والسمعية وإلا وكتاب الله قد نطق به، لكن أورده على عادات العرب دون دقائق طرق المتكلمين؛ لأمرين:

أحدهما: بسبب ما قاله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ (٦٦١).

والثاني: أن المائل إلى دقيق المحااجة هو العاجز عن إقامة الحجة بالجليل من الكلام، فإن من استطاع أن يفهم بالأوضح الذي يفهمه الأكثرون؛ لم ينحط إلى الأغمض الذي لا يعرفه إلا الأقلون، ولم يكن ملغزاً، فأخرج تعالى مخاطباته في محااجة خلقه في أجلى صورة؛ ليفهم العامة من جليلها ما يقنعهم ويلزمهم الحجة، وتفهم الخواص من أثنائها ما يربي على ما أدركه فهم الخطباء.

فصل من الأنواع المصطلح عليها في علم الجدل

- السبر والتقسيم: ومن أمثلته في القرآن قوله تعالى: ﴿ثَمَنِيَةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الصَّانِئِينَ﴾ (٦٦٢) الآيتين؛ فإن الكفار لما حرّموا ذكور الأنعام تارة، وإنائها أخرى؛ ردّ تعالى ذلك عليهم بطريق السبر والتقسيم، فقال: إن الخلق لله تعالى، خلق من كل زوج ممّا ذكرَ ذكراً وأنثى، فمما جاء تحريم ما ذكرتم؟ أي: ما علته؟ لا يخلو إما أن يكون من جهة الذكورة أو الأنوثة أو اشتمال الرحم الشامل لهما أو لا يُدرى له علة -وهو التعبدى؛ بأن أخذ ذلك عن الله تعالى، والأخذ

(٦٥٨) مطبوع بتصحيح وتعليق: محمد حامد الفقي، نشر دار المعرفة، بيروت.

(٦٥٩) هو النوع الثامن والستون على ترتيب السيوطي.

(٦٦٠) انظر: "البرهان" للزركشي (٢/ ٢٤).

(٦٦١) سورة إبراهيم: ٤.

(٦٦٢) سورة الأنعام: ١٤٣.

عن الله تعالى إما بوحى وإرسال رسول أو سماع كلامه ومشاهدة تلقي ذلك عنه، وهو معنى قوله: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّيْكُمُ اللَّهُ بِهِذَا﴾^(٦٦٣)، فهذه وجوه التحريم لا تخرج عن واحد منها. والأول يلزم عليه أن يكون جميع الذكور حراماً، والثاني يلزم عليه أن تكون جميع الإناث حراماً، والثالث يلزم عليه تحريم الصنفين معاً.

فبطل ما فعلوه من تحريم بعض في حالة وبعض في حالة؛ لأن العلة على ما ذكر تقتضي إطلاق التحريم، والأخذ عن الله بلا واسطة باطل ولم يدعوه، وبواسطة رسول كذلك؛ لأنه لم يأت إليهم رسول قبل النبي ﷺ، وإذا بطل جميع ذلك؛ ثبت المدعى، وهو أن ما قالوه افتراء على الله وضلال.

- ومنها: القول بالموجب:

قال ابن أبي الإصبع: وحقيقته: ردُّ كلام الخصم من فحوى كلامه.

وقال غيره: هو قسمان:

أحدهما: أن تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء أثبت له حكم فثبتها لغير ذلك الشيء؛ كقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَيْنَ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَ الْأَعْرُ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ﴾^(٦٦٤) الآية. فالأعز وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم، والأذل عن فريق المؤمنين، وأثبت المنافقون لفريقهم إخراج المؤمنين من المدينة، فأثبت الله في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم، وهو الله ورسوله والمؤمنون، فكأنه قيل: صحيح ذلك، ليخرجن الأعز منها الأذل، لكن هم الأذل المخرج، والله ورسوله الأعز المخرج.

والثاني: حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله بذكر متعلقه، ولم أر من أورد له مثلاً من القرآن، وقد ظفرت بآية منه، وهي قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(٦٦٥).

- ومنها: التسليم: وهو أن يفرض المُحال إما منفياً أو مشروطاً بحرف الامتناع ليكون المذكور مُمتنع الوقوع لامتناع وقوع شرطه، ثم يسلم وقوع ذلك تسليماً جدلياً ويدل على عدم فائدة ذلك على تقدير وقوعه؛ كقوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ

(٦٦٣) سورة الأنعام: ١٤٤.

(٦٦٤) سورة المنافقون: ٨.

(٦٦٥) سورة التوبة: ٦١.

كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ^(٦٦٦). الْمَعْنَى: ليس مع الله من إله، ولو سلم أن معه ^(٦٦٦) إلهًا؛ لزم من ذلك التسليم ذهاب كل إله من الاثنين بما خلق، وعلو بعضهم على بعض، فلا يتم في العالم أمر ولا ينفذ حكم ولا ينتظم أحواله، والواقع خلاف ذلك، ففرض إلهين فصاعدًا محال لما يلزم منه المُحال.

- ومنها: الإسجال: وهو الإتيان بالفاظ تسجل على المُخاطب وقوع ما حوَّط به؛ نحو: ﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ ^(٦٦٧)﴾، ﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ ^(٦٦٨)﴾؛ فإن في ذلك إسجالاً بالإتياء والإدخال حيث وصفا بالوعد من الله الذي لا يُخلف وعده.

- ومنها: الانتقال: وهو أن ينتقل المستدل إلى استدلال غير الذي كان آخذًا فيه؛ لكون الخصم لم يفهم وجه الدلالة من الأول؛ كما جاء في مناظرة الخليل الجبار كما قال له: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ ^(٦٦٩)﴾، فقال الجبار: ﴿أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ ^(٦٦٩)﴾، ثُمَّ دَعَا بِيَمِينٍ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَتْلُ فَأَعْتَقَهُ وَمِنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ قَتْلُهُ، فعلم الخليل أنه لم يفهم معنى الإحياء والإماتة، أو علم ذلك وغالط بهذا الفعل، فانتقل ^(٦٦٩) إلى استدلال لا يجد الجبار له وجهًا يتخلص به منه، فقال: ﴿فَلَيْتَ اللَّهُ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ ^(٦٧٠)﴾، فانقطع الجبار وبُهِتَ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ أَنْ يَقُولَ: أَنَا الْآتِي بِهَا مِنَ الْمَشْرِقِ؛ لَأَن مِنْهُ أَسْنُ مَنْ يَكْذِبُهُ.

- ومنها: المناقضة: وهي تعليق أمر على مستحيل إشارة إلى استحالة وقوعه؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ ^(٦٧١)﴾.

- ومنها: مجارة الخصم ليعثر، بأن يسلم بعض مقدماته حيث يراد تبكيته وإلزامه؛ كقوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كُنَّا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأَتُونَا بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ ^(٦٧٢)﴾ قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ ^(٦٧٢) الآية. فقولهم: ﴿إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ^(٦٧٢)﴾ فيه اعتراف الرسل بكونهم مقصورين على البشرية، فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم، وليس مرادًا، بل هو من مجارة

(٦٦٦) سورة المؤمنون: ٩.

(٦٦٧) سورة آل عمران: ١٩٤.

(٦٦٨) سورة غافر: ٨.

(٦٦٩) سورة البقرة: ٢٥٨.

(٦٧٠) سورة البقرة: ٢٥٨.

(٦٧١) سورة الأعراف: ٤٠.

(٦٧٢) سورة إبراهيم: ١٠ و ١١.

الخصم ليعثر، فكأنهم قالوا: ما ادعيتم من كوننا بشرًا حق لا ننكره، ولكن هذا لا ينافي أن يَمُن الله تعالى علينا بالرسالة.

النوع الثامن والستون^(٦٧٣) في معرفة تفسيره وتأويله وبيان شرفه والحاجة إليه

[التفسير في اللغة:]

التفسير تفعيل من الفسر، وهو البيان والكشف، ويقال: هو مقلوب السفر، تقول: أسفر الصبح إذا أضاء. وقيل: مأخوذ من التفسير، وهي اسم لما يُعرف به الطبيب الممرض.

[التأويل في اللغة:]

والتأويل أصله من الأول، وهو الرجوع، فكأنه صرف الآية إلى ما تحتمله من المعاني، وقيل: من الإيالة، وهي السياسة، كأن المؤول للكلام ساس الكلام ووضع المعنى فيه موضعه.

[التفسير والتأويل اصطلاحًا والفرق بينهما:]

اختلف في التفسير والتأويل:

فقال أبو عبيدة^(٦٧٤) وطائفة: هما بمعنى.

وقد أنكر ذلك قوم، حتى بالغ ابن حبيب النيسابوري، فقال: قد نبغ في زماننا مفسرون لو سئلوا عن الفرق بين التفسير والتأويل ما اهتموا إليه.

وقال الراغب^(٦٧٥): التفسير أعم من التأويل، وأكثر استعماله في الألفاظ ومفرداتها، وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمل، وأكثر ما يُستعمل في الكتب الإلهية، والتفسير يُستعمل فيها وفي غيرها.

وقال غيره: التفسير بيان لفظ لا يحتمل إلا وجهًا واحدًا، والتأويل توجيه لفظ متوجه إلى معانٍ مختلفة إلى واحد منها بما ظهر من الأدلة.

قال الماتريدي: التفسير: القطع على أن المراد من اللفظ هذا، والشهادة على الله أنه عنى باللفظ هذا، فإن قام دليل مقطوع به؛ فصحيح، وإلا فتفسير بالرأي، وهو المنهي عنه. والتأويل: ترجيح أحد المُحتملات بدون القطع والشهادة على الله.

قال أبو طالب الثعلبي^(٦٧٦): التفسير: بيان وضع اللفظ: إما حقيقة أو مجازًا؛ كتفسير

(٦٧٣) هو النوع السابع والسبعون على ترتيب السيوطي.

(٦٧٤) وقع في المطبوعة والمحققة: "أبو عبيد"، ولعل الصواب ما أثبتته؛ كما في "مجاز القرآن" لأبي عبيدة

معمر بن المثنى (١ / ٨٦)، وكما صرح بذلك ابن حجر في "فتح الباري" (١٣ / ٥٢٦).

(٦٧٥) مقدمة "جامع التفاسير" (ص ٤٧).

(٦٧٦) كذا في المحققة، وفي المطبوعة: "الثعلبي"، ولم يتبين لي وجه الصواب فيها.

الصراط بالطريق، والصيب بالمطر. والتأويل: تفسير باطن اللفظ، مأخوذ من (الأول)، وهو الرجوع لعاقبة الأمر. فالتأويل: إخبار عن حقيقة المراد، والتفسير: إخبار عن دليل المراد؛ لأن اللفظ يكشف عن المراد والكاشف دليل. مثاله: قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لِيَالْمُرْصِدِ﴾^(٦٧٧) تفسيره: أنه من الرصد؛ يقال: رصدته: رقبته، والمرصاد: مفعال منه، وتأويله: التحذير من التهاون بأمر الله والغفلة عن الأهبة والاستعداد للعرض عليه. وقواطع الأدلة تقتضي بيان المراد منه على خلاف وضع اللفظ في اللغة.

وقال الأصفهاني في "تفسيره"^(٦٧٨): اعلم أن التفسير في عرف العلماء كشف معاني القرآن وبيان المراد، أعم من أن يكون بحسب اللفظ المشكل وغيره وبحسب المعنى الظاهر وغيره. والتأويل أكثره في الجمل، والتفسير: إما أن يستعمل في غريب الألفاظ؛ نحو: البحيرة، والسائبة، والوصيلة، أو في وجيز يتبين بشرح؛ نحو: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾^(٦٧٩)، وإما في كلام متضمن لقصة لا يمكن تصويره إلا بمعرفتها، كقوله: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾^(٦٨٠)، وقوله: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾^(٦٨١)، وأما التأويل: فإنه يستعمل مرة عاماً، ومرة خاصاً؛ نحو الكفر المستعمل تارة في الجحود المطلق وتارة في جحود الباري^T خاصة، والإيمان المستعمل في التصديق المطلق تارة، وفي تصديق الحق أخرى، وإما في لفظ مشترك بين معاني مختلفة؛ نحو لفظ: (وجد) المستعمل في الجدة والوجد والوجود^(٦٨٢).

وقال غيره: التفسير يتعلق بالرواية، والتأويل يتعلق بالدراية.

وقال أبو نصر القشيري: التفسير مقصور على الاتباع والسماع، والاستنباط مما يتعلق بالتأويل.

وقال قوم منهم البغوي والكواش: التأويل: صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها، تحتمله الآية، غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط.

(٦٧٧) سورة الفجر: ١٤.

(٦٧٨) مقدمة "جامع التفاسير/ تفسير الأصفهاني" (ص ٤٧)، وما بين قوسين ليس فيه.

(٦٧٩) سورة البقرة: ٤٨.

(٦٨٠) سورة التوبة: ٣٧.

(٦٨١) سورة البقرة: ١٨٩.

(٦٨٢) مقدمة "جامع التفاسير/ تفسير الأصفهاني" (ص ٤٧)، وما بين قوسين ليس فيه.

وقال أبو حيان^(٦٨٣): التفسير: علم يُبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن. ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمتات لذلك.

قال: فقولنا: "علم" جنس.

وقولنا: "يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن" هو علم القراءة. وقولنا: "ومدلولاتها" أي: مدلولات تلك الألفاظ، وهذا متن علم اللغة الذي يحتاج إليه في هذا العلم.

وقولنا: "وأحكامها الإفرادية والتركيبية": هذا يشمل علم التصريف والبيان والبدیع. وقولنا: "ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب": يشمل ما دلّته بالحقيقة، وما دلّته بالمجاز؛ فإن التركيب يقتضي بظاهره شيئاً، ويصد عن الحمل عليه صاد فيحمل على غيره، وهو المَجَاز.

وقولنا: "وتتمتات لذلك": هو مثل معرفة النسخ، وسبب النزول، وقصة توضح بعض ما أُبهم في القرآن، ونحو ذلك.

وقال الزركشي: التفسير: علم يُفهم به كتاب الله المنزل على نبيه مُحَمَّد ﷺ، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ.

فصل [وجه الحاجة إلى التفسير]

وأما وجه الحاجة إليه؛ فقال بعضهم: اعلم أن من المعلوم أن الله إنَّما خاطب خلقه بما يفهمونه، ولذلك أرسل كل رسول بلسان قومه، وأنزل كتابه على لغتهم، وإنَّما احتيج إلى التفسير لما سيذكر بعد تقرير قاعدة، وهي: أن كل من وضع من البشر كتاباً؛ فإنَّما وضعه ليفهم بذاته من غير شرح، وإنَّما احتيج إلى الشروح لأُمور ثلاثة:

أحدها: كمال فضيلة المصنّف؛ فإنه لقوته العلمية يجمع المعاني الدقيقة في اللفظ الوجيز، وإنَّما عسر فهم مراده، فقصد بالشرح ظهور تلك المعاني الخفية، ومن هنا كان شرح بعض الأئمة تصنيفه أدل على المراد من شرح غيره له.

وثانيها: إغفاله بعض تتمات المسألة أو شروط لها؛ اعتماداً على وضوحها، أو لأنَّها من علم آخر، فيحتاج الشارح لبيان المَحذوف ومراتبه.

(٦٨٣) "البحر المحيط" (١/ ١٣ - ١٤).

وثالثها: احتمال اللفظ لمعانٍ؛ كما في المجاز والاشتراك ودلالة الالتزام، فيحتاج الشارح إلى بيان غرض المصنف وترجيحه.

و[هناك أمر رابع]: قد يقع في التصانيف ما لا يخلو عنه بشر من السهو والغلط، أو تكرار الشيء، أو حذف المهم، وغير ذلك، فيحتاج الشارح للتنبيه على ذلك.

إذا تقرر هذا؛ فنقول: إن القرآن إنما نزل بلسان عربي في زمن أفصح العرب، وكانوا يعلمون ظواهره وأحكامه، أما دقائق باطنه؛ فإنما كان يظهر لهم بعد البحث والنظر مع سؤالهم النبي ﷺ في الأكثر؛ كسؤالهم لما نزل قوله: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾^(٦٨٤)، فقالوا: وأينا لم يظلم نفسه؟! ففسره النبي ﷺ بالشرك، واستدل عليه بقوله: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾^(٦٨٥)، وكسؤال عائشة عن الحساب اليسير؟ فقال: «ذلك العرض»^(٦٨٦)، وكقصة عدي بن حاتم في الخيط الأبيض والأسود^(٦٨٧)... وغير ذلك مما سألوا عن آحاد منه. ونحن محتاجون إلى ما كانوا يحتاجون إليه

(٦٨٤) سورة الأنعام: ٨٢.

(٦٨٥) سورة لقمان: ١٣.

قال في غاية البيان: "أخرجه البخاري في الصحيح (رقم ٦٥٣٨) كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم باب ما جاء في المتأولين ومسلم في الصحيح (١٢٤) كتاب الإيمان باب صدق الإيمان وإخلاصه عن ابن مسعود" اهـ.

(٦٨٦) قال في غاية البيان: "أخرجه البخاري في الصحيح (رقم ٤٦٥٥) كتاب التفسير باب {فسوف يحاسب حساباً يسيراً} ومسلم في الصحيح (رقم ٢٨٧٦) كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب إثبات الحساب عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ: "من حوسب يوم القيامة عذب" فقلت: أليس قد قال الله ﷻ {فسوف يحاسب حساباً يسيراً}؟ فقال: "ليس ذاك الحساب، إنما ذاك العرض! من نوقش الحساب يوم القيامة عذب" اهـ.

(٦٨٧) قال في غاية البيان: "أخرجه البخاري في الصحيح (رقم ١٨١٧) كتاب الصوم باب قول الله تعالى

﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ ومسلم في الصحيح كتاب الصوم باب بيان أن

الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر (رقم ١٠٩٠) عن عدي بن حاتم قال: لما نزلت {حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود} عمدت إلى عقال أسود وإلى عقال أبيض فجعلتهما تحت وسادتي فجعلت أنظر في الليل فلا يستبين لي فغدوت على رسول الله ﷺ فذكرت له ذلك؟ فقال: "

وزيادة على ذلك مِمَّا لَمْ يَحْتَاجُوا إِلَيْهِ مِنْ أَحْكَامِ الظواهر؛ لقصورنا عن مدارك أحكام اللغة بغير تعلم، فنحن أشد الناس احتياجاً إلى التفسير، ومعلوم أن تفسير بعضه يكون من قِبَلِ الألفاظ الوجيهة وكشف معانيها، وبعضه من قِبَلِ ترجيح بعض الاحتمالات على بعض. انتهى.

قال الحنوي: أما القرآن فتفسيره على وجه القطع لا يُعلم إلا بأن يُسمع من الرسول ﷺ، وذلك متعذر إلا في آيات قلائل، فالعلم بالمراد يُستنبط بأمارات ودلائل، والحكمة فيه أن الله تعالى أراد أن يتفكر عباده في كتابه، فلم يأمر نبيه بالتنصيص على المراد في جميع آياته.

فصل [شرف التفسير]

وأما شرفه؛ فلا يخفى.

قال تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾^(٦٨٨).
أخرج ابن أبي حاتم وغيره من طريق ابن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ﴾؛ قال: «المعرفة بالقرآن: ناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، ومقدمه ومؤخره، وحلاله وحرامه»^(٦٨٩).

قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾^(٦٩٠).
أخرج ابن أبي حاتم عن عمرو بن مرة؛ قال: «ما مررت بآية في كتاب الله لا أعرفها إلا حزنتي؛ لأني سمعت الله يقول: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾»^(٦٩١).

إنما ذلك سواد الليل وبياض النهار" اهـ.

(٦٨٨) سورة البقرة: ٢٦٩.

(٦٨٩) قال في غاية البيان: "حسن: أخرجه القاسم بن سلام في الناسخ والمنسوخ (رقم ٤) وعنه الحارث المحاسبي في فهم القرآن (٣٢٧) وأخرجه ابن جرير في التفسير (٨٩ / ٣) وابن أبي حاتم في التفسير (٥٣١ / ٢) رقم ٢٨٢٢ والنحاس في الناسخ والمنسوخ (٥٠) وفي القطع والإتلاف (١١٤ / ١) من طرق عن عبد الله بن صالح عن معاوية عن علي عن ابن عباس عنه به.

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٦٦ / ٢) لابن المنذر" اهـ.

(٦٩٠) سورة العنكبوت: ٤٣.

(٦٩١) قال في غاية البيان: "صحيح: أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٧١ / ١) والمستغفري في فضائل القرآن (٢٧٦ / ١) رقم ٢٧٤ وأخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٣٠٦٤ / ٩) رقم ١٧٣٢٧

وأخرج البيهقي وغيره من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه»^(٦٩٢).

وأخرج ابن الأنباري عن أبي بكر الصديق؛ قال: «لأن أعرب آية من القرآن أحب إليّ من أن أحفظ آية»^(٦٩٣).

[قال السيوطي: معنى هذه الآثار عندي: إرادة البيان والتفسير؛ لأن إطلاق الإعراب على الحكم النحوي اصطلاح حادث، ولأنه كان في سليقتهم لا يحتاجون إلى تعلّمه. ثم رأيت ابن النقيب جرح إلى ما ذكرته، وقال: يجوز أن يكون المراد: الإعراب الصناعي، وفيه بُعد.]

[حكم التفسير وفضله:]

وقد أجمع العلماء أن التفسير من فروض الكفايات وأجلّ العلوم الثلاثة الشرعية.

قال الأصهباني^(٦٩٤): أشرف صناعة يتعاطاها الإنسان: تفسير القرآن.

بيان ذلك: أن شرف الصناعة:

- إما بشرف موضوعها؛ مثل الصياغة؛ فإنّها أشرف من الدباغة؛ لأن موضوع الصياغة الذهب والفضة، وهما أشرف من موضوع الدباغة الذي هو جلد الميتة.
- وإما بشرف غرضها؛ مثل صناعة الطب؛ فإنّها أشرف من صناعة الكناسة؛ لأن غرض

وأبو نعيم في الحلية (٩٥ / ٥) من طرق عن عمرو بن مرة عنه به "اهـ.

(٦٩٢) قال في غاية البيان: "ضعيف جداً: وقد سبق في النوع الثاني والخمسين" اهـ.

(٦٩٣) قال في غاية البيان: "ضعيف: أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢ / ١٨٢ رقم ٦٢١) ومن

طريقه الأنباري في الإيضاح (١ / ٢٢ رقم ٢٢) وأخرجه ابن أبي الدنيا في الأشراف (١٩٧ رقم ٤٤١)

من طريقين عن الليث بن سعد حدثني أبو الأزهر أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال: "لأن أعرب آية من

القرآن أحب إلي من أن أحفظ آية".

وإسناده ضعيف؛ فيه: انقطاع.

وأخرجه ابن الأنباري في الإيضاح (١ / ٢٠ رقم ١٦) من طريق شريك عن جابر عن محمد بن عبد الرحمن

عن زيد عن أبي بكر وعمر: "لبعض إعراب القرآن أعجب إلينا من حفظ بعض حروفه".

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: جابر الجعفي، متروك "اهـ.

(٦٩٤) مقدمة "جامع التفاسير/ تفسير الأصهباني" (ص ٩١ - ٩٢) بنحوه.

الطب إفادة الصحة، وغرض الكناسة تنظيف المستراح.

- وإما بشدة الحاجة إليه؛ كالفقه؛ فإن الحاجة إليه أشد من الحاجة إلى الطب؛ إذ ما من واقعة في الكون في أحد من الخلق إلا وهي مفتقرة إلى الفقه؛ لأن به انتظام صلاح أحوال الدنيا والدين؛ بخلاف الطب؛ فإنه يحتاج إليه بعض الناس في بعض الأوقات.

إذا عُرف ذلك؛ فصناعة التفسير قد حازت الشرف من الجهات الثلاث:

- أما من جهة الموضوع؛ فلأن موضوعه كلام الله تعالى الذي هو ينبوع كل حكمة ومعدن كل فضيلة، «فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، لا يخلق على كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه».

- أما من جهة الغرض؛ فلأن الغرض منه هو الاعتصام بالعروة الوثقى والوصول إلى السعادة الحقيقية التي لا تَفْنَى.

- وأما من جهة شدة الحاجة؛ فلأن كل كمال ديني أو دنيوي عاجل أو آجل مفتقر إلى العلوم الشرعية والمعارف الدينية، وهي متوقفة على العلم بكتاب الله تعالى.